



المملكة العربية السعودية

وزارة التعليم العالي

جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

المعهد العالي للدعوة الإسلامية بالمدينة المنورة

قسم الاستشراف

شعبة الدراسات الإسلامية عند المستشرقين

(الدراسات الحديثة)

موقف المستشرقين

من عقوبة الزنى في الأحكام الشرعية الشرعية
دراسة وصفية نقدية

البحث المكمل لنيل درجة الماجستير

إعداد الطالب :

عبد الرحمن بن مهدي بن عبد الرحمن بن مهدي

إشراف

الدكتور محمد عبد الله أبي نفع ببيانوني

١٤٠٨ هـ - ١٤٠٩ هـ

جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية
المعهد العالي للدعوة الإسلامية بالمدينة
مكتبة قسم الاستشراف
رقم ١٩١٤



50100007546

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة البحث: وتشمل الجوانب التالية :

أهمية الموضوع :

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين ، نبينا محمد ، وعلى آله وصحبه أجمعين ، وبعد :

بلغت البلاد العربية درجة من الحضارة المادية لم تبلغها حضارة من قبل ، ومع ذلك فقد انهارت دعائمها الأخلاقية ، وتمزقت أوصالها الاجتماعية والأسرية ، وبلغت درجة سيئة في الإباحية الجنسية ، وكثرة الجرائم ، وقلنة الأمن والأمان . ويعود هذا إلى العديد من الأسباب أهمها : انتشار ظاهرة الزنى ، في تلك البلاد ، مما كان سبباً في انتشار الأمراض الجنسية ، وقد امتد هذا الانهيار إلى عدد من الدول العربية ، ويعود سبب هذا إلى عدم تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية .

كما تزايدت الصحة الإسلامية في عصرنا الحاضر - والله الحمد - ويرجع سبب ذلك إلى أهمية الأمة الإسلامية ، وكثرة الخوف ، في عديد من البلاد المسلمة ، ولأن لتطبيق أحكام التشريع الجنائي الإسلامي كالحُدود والقصاص ، أو الدية وغيرها ... أثراً كبيراً في انتشار الأمن الذى يؤدي إلى حفظ النفس ، والدين ، والعقل ، والمال ، والعرض .

وقد تعرضت أحكام الفقه الإسلامي لحملات هجومية في تلك البلاد ، يفودها بعض المنصرين والملحدين وغيرهم ... خوفاً من أن يصل المسلمون إلى مطلبهم ، وتبعهم في هذا بعض من تأثروا بأقوالهم من أبناء الأمة الإسلامية ، مما جعل كثيراً من الشباب المسلم عرضة للتأثير بهجومهم والانخداع بشبهاتهم ، ولا سيما أن كثيراً من كتبهم سهلة التناول وواسعة الانتشار .

فمن واجبتنا نحن المسلمين أن نواجه هذا الغزو المتواصل الذى يهدف إلى تشويه الإسلام عامة ، ووصفه بالقسوة ، والظلم ، ولا سيما للعقوبات والحدود الشرعية ؛ لنشر الفساد في المجتمعات الإسلامية عن طريق إباحة الزنى ، وشرب الخمر ، وغيرها ...

ولأهمية هذا الموضوع فكرت أن أساهم - في هذا البحث المكمل لدرجة

الماجستير - في سد - هذه الثغرة ولو في جانب من جوانبها .
ونظرا لطبيعة تخممي رأيت الاستثمار على جانب معين وهو : «موقف
المستشرقين من عقوبة الزنى» بطول الحديث عن الحدود كلها .

أسباب اختيار الموضوع :

مما دفعني لاختيار هذا البحث عدة أمور منها :

- ١ - أهمية الموضوع السابق ذكرها ، والحاجة القائمة لدراسة تدحض
تلك الشبهات المثارة حوله بمنهج علمي صحيح ، يوصل الأدلة ،
وينافش الشبهات .
- ٢ - عدم وجود دراسة سابقة مستوعبة له وكافية
بمثل هذا المنهج - كما سيأتى معنا - إن شاء الله تعالى .
- ٣ - اطلاعي على شبهات لم تستوف مناقشتها - كما
سأشير إليه فى الدراسات السابقة - إن شاء الله تعالى .
- ٤ - مناسبتها لعجال عملي فى كلية الملك فهد . الأمتية لعادة
التشريع الجنائى الإسلامى ، والثقافة الإسلامية من جهة ، ونظرا
لتخصصي فى قسم الاستشراق بالدراسات الإسلامية عند المستشرقين
(شعبة الحديث وعلومه) وكان اختياري للموضوع يعتمد على
ثلاثة جوانب متكاملة هى :
- أ - جانب حديثي . ب - جانب فقهي . ج - جانب استشراقي .

الدراسات السابقة :

الدراسات السابقة حول الحدود عامة ، والزنى خاصة كثيرة ،
إلا أنها تُعنى غالبا بالجانب الفقهي لهذه الحدود ، وقد
فصلته تفصيلا كافيا شافيا ، أما جانب الشبهات المثارة حولها ،
فالدراسات السابقة فيه قليلة حسب علمي واطلاعي ، ولا سيما
فى الشبهات المثارة حول عقوبة الزنى . فلما وقفت على
هذا الجانب ، كان يتناول الشبهات المثارة حول الحدود عامة ،
ولا يعرج على مناقشة ما قيل حول عقوبة الزنى إلا نادرا .

كما أن هذه الدراسات متفرقة فى عدد من الكتب والمصنف

والمجلات ، والدوريات وغيرها ٠٠٠٠ . وعلى سبيل المثال : ما كتبه الشيخ الغزالي خليل عيد . بعنوان : " أثر تطبيق الحدود في المجتمع " ، وما نشرته جامعة الإمام محمد بن سعود . تحت عنوان : " وجوب تطبيق الشريعة الإسلامية " ، وما كتبه الدكتور عبد العزيز الربيع تحت عنوان " صور من سماحة الإسلام " (٣) وما كتبه عبد القادر عودة تحت عنوان " التشريع الجنائي الإسلامي " (٤) وغيرها ٠٠٠ من الأبحاث ، عنيت بمناقشة عامة للشبهات دون توثيقها من مصادرها الأصلية مما تقتضيه طبيعة البحث العلمي .

ومن جهة أخرى فإن ما كتبه الدكتور عبد الجليل شلبي تحت عنوان : " زعميات على الإسلام " (٥) قد اقتصر على الشبهات التي وردت في النشرة التي ردت عليها - كما أشار إليه - ولم يعرج على باقي الشبهات في عقوبة الزنى ، وكذلك كتاب " الإسلام روح المدنية " لمعطي الخلاييني ، و " أقلام مسمومة " لعلي عبد العظيم ، وشبهات وانحرافات في التفكير الإسلامي المعاصر ، (٨) لتسويقي وهبة ، و " أصول النظام الجنائي الإسلامي " لمحمد سليم العوا وغيرها ٠٠٠ . فقد اقتصرت هذه الكتب على رد بعض الشبهات التي أوردها بعض من تأثروا بأقوال المستشرقين ، ولم تتعرض إلى باقي الشبهات التي أشارها المستشرقون أنفسهم .

ولهذا فإنني لم أقف على كتاب صنف شبهات المستشرقين حول عقوبة الزنى موثقة ومفصلة ، على وجه كاف . وقد اطلعت على شبهات جديدة ، في كتب هؤلاء المستشرقين حول هذا الموضوع منها :

- ما قرأت في دائرة المعارف الإسلامية بأن أحاديث الرجم لا تستحق الثقة ٠٠٠ الخ . (١٠)

- وفي كتاب " في تاريخ التشريع الإسلامي " لـ كولسون حيث يزعم أن هذه العقوبات خارجة عن المبادئ الإنسانية ، ويصفها

=====

(١) انظر ص ٤٥ وما بعدها . (٢) انظر ص ٣٦٦ وما بعدها .

(٣) انظر ص ١٢٨ وما بعدها . (٤) انظر ص ٦٤٤/١ وما بعدها .

(٥) انظر ص ٣٤ و ١٨٢ وما بعدها . (٦) ص ١٢٨ .

(٧) ص ١٥١ . (٨) ص ٢٢ . (٩) ص ٢٠٢ - ٢٠٥ .

(١٠) انظر ما ورد تحت كلمة " زنى " .

(١)

بالقسوة ، وأن التفريب يعود للدولة الأموية ٠٠٠٠ الخ .

- وفي كتاب " الإسلام والعرب " لروم لاندو الذي يزعم
أن التطبيق والنظرية قد اتخذا سبيلين مختلفين (٢) ٠٠٠ وغير
ذلك من الكتب التي لا يسمح المقام بذكرها .

وبعد اطلعي على هذه الشبهات التي لم تستوف حقها
في المناقشات ، قرّرت أن أتناولها بالبحث إتماماً لهذا الموضوع
وإكمالاً للجهود السابقة فيه .

تحديد مجال البحث :

سيكون مجال بحثي محددًا في النقاط التالية :

أولاً : في التمهيد : وسأتناول فيه على سبيل الإجمال ثلاثة
أمور هي :

أ - التعريف بالمستشرقين ، وبيان موقفهم من الفقه الإسلامي
من جهة تشكيكهم في أصالة الفقه الإسلامي ، ومن حيث الطعن
في أحاديث الأحكام وإثارة الشكوك حولها .

ب - التحقيق في تعريف كلٍّ من اصطلاحَي العقوبة والزنى
في الشريعة الإسلامية .

ج - بيان أهمية إقامة الحدود الشرعية وأثرها في الفرد والمجتمع .

ثانياً : في الفصل الأول : سآجمع وأخرج الأحاديث الواردة في
عقوبة الزنى ، وطرق إثباتها ، وكيفية تطبيقها حصراً ، وذلك
لتشعب موضوعات الزنى ، وتداخل بعض الموضوعات فيه ، وسأدع النصوص
الأخرى المتعلقة بغير هذه الجوانب الثلاثة .

ثالثاً : في الفصل الثاني : سأتناول حكم عقوبة الزنى من
خلال وجهة دلالة تلك الأحاديث عليها ، مستعينا بطرق الاستنباط
التي أشار إليها الأئمة المجتهدون في ذلك وأتوالهم . مستقلاً
على ذلك بالأدلة الشرعية الأخرى ، كالقرآن الكريم ، والإجماع ،
والقياس ، مبينا حكمة التشريع في ذلك .

=====x=====

(١) انظر ص ٢٩٨ - ٢١٩ - ٢٨٤ - ٣١٥ .

(٢) ص ٢٠١ .

رابعاً : في الفصل الثالث : سأعمل على جمع الشبهات وتصنيفها حسب المباحث المثبتة في موضوعات البحث ، وإرجاعها إلى مصادرها ثم مناقشتها بالأدلة النقلية والعقلية .

منهجي في البحث :

سأبدأ أولاً في تأصيل هذا الموضوع بتخريج أحاديثه وبيان وجهه دلالتها عليه ، وحكمة الشارع من تشريع هذه العقوبة وأثرها على الفرد والمجتمع ، ثم تصنيف الشبهات المثارة حولها ومناقشتها ، وسأستخدم في هذا البحث عدة مناهج تنسجم مع طبيعة هذا الموضوع ، منها :

١ - المنهج التحليلي الوصفي : الذي يمكنني من إعطاء فكرة موجزة عن المستشرقين ، وأهدافهم ، وبعيني على تصنيف الشبهات الواردة عنهم حول عقوبة الزنى ، وذلك بالرجوع إلى المصادر الاستشرقية وغيرها .

٢ - المنهج الاستنباطي : الذي يقف على طريقة استنباط حكم جريمة الزنى من أدلته الأساسية ، وسأعمل على الترجيح بين الأقوال في ضوء ذكر جميع ما قيل في الموضوع ، وبيان أدلة كل قول مع بيئات الراجح في نظري .

٣ - سأعتمد على المنهج التاريخي في جانب توثيق النصوص والأدلة ، والشبهات الواردة في الموضوع ، وذلك بالرجوع إلى أهميات كتب السنة ، وكتب المستشرقين ، والاستفادة مما ذكره الأئمة السابقون في حكمهم على تلك النصوص .

٤ - كما قد أستعين بالمنهج المقارن في مناقشة الشبهات فأعقد مقارنات بين أثر تطبيق عقوبة الزنى في المجتمعات الإسلامية ، وبين أثر تشريعات غير المسلمين في ذلك ، ولا سيما في الدول الكبرى .

موضوعات البحث :

- ١ - المقدمة : أهمية الموضوع ، أسباب اختياره ، الدراسات السابقة حوله ، تحديد مجال البحث ، منهج البحث .
- ٢ - التمهيد : أ - نبذة مختصرة عن موقف المستشرقين من الفقه الإسلامي عامة ، ومن أحاديث الأحكام الفقهية خاصة .
ب - تعريف مصطلحي : العقوبة ، والزنى - لغة واصطلاحاً .
ج - بيان أهمية إقامة الحدود الشرعية ، والأشهار المترتبة عليها .
- ٣ - الفصل الأول : الأحاديث النبوية الواردة في عقوبة الزنى جمعاً وتخييراً . وفيه ثلاثة مباحث :
المبحث الأول : الأحاديث الواردة في وصف حد الزنى .
المبحث الثاني : الأحاديث الواردة في كيفية إثبات جريمة الزنى .
المبحث الثالث : الأحاديث الواردة في كيفية تطبيق حد الزنى .
- ٤ - الفصل الثاني : بيان وجهة دلالة هذه الأحاديث على عقوبة الزنى وحكمة التشريع في ذلك . وفيه ثلاثة مباحث :
المبحث الأول : حكم عقوبة الزنى مستنبطة من الأحاديث النبوية السابقة .
المبحث الثاني : الأدلة الشرعية الأخرى الدالة على حكم عقوبة الزنى (القرآن ، الإجماع ، القياس) .
المبحث الثالث : حكمة الشارع في تشريع عقوبة الزنى ، وأثر ذلك في الفرد ، والمجتمع .
- ٥ - الفصل الثالث : بيان موقف المستشرقين من عقوبة الزنى ومناقشته . وفيه ثلاثة مباحث :
المبحث الأول : الشبهات حول أصل مشروعية حد الزنى ، والرد عليها .
المبحث الثاني : الشبهات حول طريقة إثبات هذه الجريمة ، وحصول ثبوت تطبيق عقوبتها ، والرد عليها .
المبحث الثالث : الشبهات حول طبيعة عقوبة الزنى ، واتهامهم لها بأنها قاسية ، غير صالحة ، ومناقضة لمبادئ الإنسانية وسباجية وما إلى ذلك ... والرد عليها .

- ٦ - الخاتمة : تتناول بيان خلاصة البحث ، ونتائجه العامة ،
والتوصيات المتعلقة به .
- ٧ - الفهارس العامة .

ولا يسعني في ختام هذه المقدمة ، إلا أن أشكر المشرف على
هذا البحث الدكتور : محمد . أبو الفتح البيضاوي على ما قدمه
من ملاحظات ونصائح كان لها الأثر النافع المفيد ، وأقدم
شكري أيضا لكل من ساهم في إخراج هذا البحث على هذا
النحو ، الذي أرجو أن يكون وافيا بالغرض ، محققا المقصود ،
بإذن الله تعالى .

التمهيد

أ - نبذة مختصرة عن موقف المستشرقين من الفقه الإسلامي عامة ، ومن أحاديث الأحكام الفقهية خاصة .

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين ، وعلى آله وصحبه أجمعين وبعد :

فالاستشراق هو : علم الشرق ، أو علم العالم الشرقي ، وكلمة مستشرق بالمعنى العام : تطلق على كل عالم غربي يشتغل بدراسة الشرق كله : أقصاه ووسطه وأدناه ، في لغاته وآدابه وحضارته وأديانه . ولكننا هنا لان قصد به هذا المفهوم الواسع ، وإنما نعني به المعنى الخاص لمفهوم الاستشراق الذي يعنى الدراسات الغربية المتعلقة بالشرق الإسلامي في عقائده وتشريعاته ، وهذا هو الشائع في كتابات المستشرقين المعنيين . (١)

وقد حاول معظم هؤلاء المستشرقين في كثير من كتاباتهم الطعن في الإسلام والتشكيك فيه ، حتى يصلوا إلى أهدافهم التمييزية والاستعمارية (٢) . . . وغيرها .

ومنهم من يبحث عن الحقيقة ، فهدتهم أبحاثهم إلى التعرف على حقائق الإسلام ، والاعتراف بأنه دين الحق والظرة ، حتى إن بعضهم اعتنق الإسلام ، أمثال : محمد أسد (ليو بولد فابيس) وناصر الدين (إسحق دينيه) وغيرهم . (٣)

=====

- (١) انظر الاستشراق والخلفية الفكرية للصراع الحضاري د/ محمد زفزوق ص ١٨ .
- (٢) وللتعرف على هذه الأهداف بالتفصيل انظر : المرجع السابق ص ٧٠ ، أضواء على الاستشراق د/ محمد عليان ص ٤٣ ، الاستشراق بين الموضوعية والافتعالية د/ قاسم السامرائي ص ١٠٨ ، الاستشراق والمستشرقون د/ مصطفى السباعي ص ١٩ . . . وغيرها .
- (٣) انظر : الاستشراق والمستشرقون ، للسباعي ص ٢٥ ، و أضواء على الاستشراق ص ٧٦ ، و مفتريات على الإسلام د/ أحمد جمال ص ١٣ .

وبعد هذه المقدمة الموجزة عن المستشرقين نذكر موقفهم من الفقه الإسلامي :

فإن موقف معظم المستشرقين من الفقه الإسلامي هو موقف العداء ، فقد حاول كثير منهم تشويبه والتشكيك فيه ، وقد تنوعت مواقفهم منه ، فذهب فريق منهم : إلى أنه قد تأثر بالقانون الروماني ، وذهب فريق آخر إلى حد الادعاء أن الفقه الإسلامي عبارة عن القانون الروماني . (١)

يقول المستشرق الانجليزي " أيموس " (sheldon Amos)
" إن القانون المحمدي ليس سوى قانون " جستنيان " في لباس عربي " . ويقول أيضا : " إن الشريعة الإسلامية ليست إلا القانون الروماني معدلا وفق الأحوال السياسية في الممتلكات العربية " (٢) .

وذهب المستشرق الهولندي " دي بور " : إلى أن فقهاء المسلمين تأثروا بالأعراف المستقرة في البلدان المفتوحة ، وانعكس هذا على أحكامهم الفقهية ، وأن القانون الروماني عمل عمله في توجيه الفقهاء " (٣) .

ويؤكد . المستشرق اليهودي " جولد تسيهر " (Goldziher)

=====

(١) انظر : مقالة الدكتور عبد الله الركبان : دعوى تأثر الفقه الإسلامي بالقانون الروماني في مجلة أضواء الشريعة العدد ١٤٠٣ عام ١٤٠٣ هـ ص ٦٧ .

(٢) ذكر هذا القول في كتابه : " Roman Civil Law " الطبعة الثانية ص ٤٠٦ وما بعدها ، وانظر : الإسلام وموقف علماء المستشرقين د / عبد الحميد . متولي ص ٣٧ ، و المدخل لدراسة الفقه الإسلامي د / محمد مرسي ص ٩٤ ، و المدخل لدراسة الشريعة الإسلامية د / عبد الكريم زيدان ص ٧٤ .

(٣) ذكر هذا في كتابه تاريخ الفلسفة ترجمة : محمد أبوريطة طبع سنة ١٩٣٨ .

انظر : مجلة دراسات عربية وإسلامية العدد ١ / السنة الأولى ١٤٠١ هـ الجمهورية العراقية ص ٩٣ - ٩٩ .

" أن الفقه الإسلامي تأثر بالقانون الروماني " (١)

وهناك من يرى أن الفقه الإسلامي اقتبس من العصر الجاهلي.
يقول المستشرق الألماني شاخ (J. Schaché) : " إن العقوبات
في حق العباد الموجودة في الفقه الإسلامي ظاهرة قديمة جداً ، وهي
مقتبسة من الجاهلية " (٢) .

ويوافقه على هذا الرأي المستشرق " لوبون غوستاف " في
كتابه " حضارة العرب " ١٠٠٠ الخ (٣)

هذه أقوال بعض المستشرقين عن الفقه الإسلامي ، التي تبين
لنا موقف الحاقدين منهم على الإسلام والمسلمين ، ومن أهم ما
يستدلون به لإثبات زعمهم هو : التشابه في بعض الجزئيات والفروع
ولكن التشابه في بعض جزئيات الأحكام في تشريعين لا يدل على
تأثر اللاحق بال سابق ؛ نظراً لتشابه الظروف الاجتماعية في حياة
الإنسان ، مما يؤكد بطلان هذا الاستدلال . (٤) .

أما ما ذكره من أدلة أخرى فهي باطلة ومردودة ، ولا تستند
إلى منهج علمي صحيح .

وقد ناقش هذا الموضوع فريق من المستشرقين ، وردّ على هذه
الأقوال ، وأقر صراحة ببطلان هذه المزاعم والافتراءات ، مثل :
الفقيه الفرنسي زيس (Zey) حيث يقول : " إنني أشعر حينما
أقرأ كتب الفقه الإسلامي : أني نسيت كل ما أعرفه عن القانون
الفرنسي ، أو القانون الروماني ، وأصبحت أعتقد أن الملّة بين هذين
القانونين منقطعة ، فبينما يقوم قانوننا على العقل البشري ، تقوم
الشريعة الإسلامية على الوحي الإلهي ، فكيف يمكن التوفيق بين

=====

(١) انظر كتابه العقيدة ، والشريعة في الإسلام ترجمة : د/ محمد مرسى وآخرون

ص ٤٧ . (Vorlesungen über den Islam)

(٢) انظر كتابه تراث الإسلام ترجمة : د / حسين مؤنس - القسم الثالث ص ٢١

(٣) انظر كتابه حضارة العرب ترجمة : علي زعيتر ص ٢٨٧ .

(٤) انظر مجلة دراسات عربية وإسلامية - العدد ١ / ١٤٠١ هـ ص ٩٦ - ٩٩ .

وقد زعم مثل هذا الزعم : المستشرق الإيطالي نالينو (Nallino)

في محاضرة ألقاها في المؤتمر الدولي للقانون الروماني ==

قانونيين بلغيا هذه الدرجة من الاختلاف" (١).
 هذا هو موقف معظم المستشرقين من الفقه الإسلامي، وقد
 اختصرت الكلام فيه مراعاة للمقام من جهة، ولأن هذا الموضوع
 سبق أن نوقش في كتب عديدة من جهة أخرى، وكان الرد
 فيها رداً علمياً صحيحاً، أوضح بطلان هذه الشبهات وزيفها (٢).
 أما موقفهم من أحاديث الأحكام الفقهية، فقد نهجوا فيهم
 منهجهم السابق بالاعتماد على الهوى والعصبية، وعدم البحث بمنهج
 علمي صحيح، حيث إنهم يشككون في صحة هذه الأحاديث،
 ويدعون أن الفقهاء اخترعوا أحكامها حسب حاجتهم، لما يستجد من
 أمور أخرى. ولهذا فإن الفقهاء يضعون هذه الأحاديث بأنفسهم
 وينسبونها إلى الرسول صلى الله عليه وسلم حسب رعمهم.

يقول جولد تسيهر (Goldziher) : "إن أصحاب المذاهب
 النظرية والعملية، اخترعوا أحاديث الأحكام ونسبوا إلى الرسول" (٣).
 وكذلك المستشرق شاخت (J. Schacht) يذهب إلى : أنه لا يوجد
 حديث واحد، فقهي صحيح النسبة إلى الرسول صلى الله عليه وسلم" (٤).

=====

== الذي اتفق في روما سنة ١٩٣٣ . انظر المنتقى من دراسات
 المستشرقين لصالح الدين المنجد ٤٣ / ١ وما بعدها .

(١) ذكر هذا القول في كتابه :
 (Traite elementaire de droit musulman)

- انظر : الإسلام وموقف علماء المستشرقين ص ٦٩ ، والمدخل لدراسة
 الشريعة الإسلامية ص ٨٨ .
 (٢) ومن هذه الكتب : الإسلام وموقف علماء المستشرقين ص ٣٧ وما بعدها .
 والمدخل لدراسة الشريعة الإسلامية ص ٧٣ ، والمدخل لدراسة
 الفقه الإسلامي ص ٩٢ ، ومجلة أضواء الشريعة العدد ١٤ / ١٤٠٣ هـ
 ومجلة دراسات عربية وإسلامية العدد ١ / ١٤٠١ هـ الجمهورية العراقية
 ص ٧٥ ، و : فلسفة التشريع في الإسلام د/ صبحي المحمصاني ص ٢٧٠ .
 (٣) انظر كتابه : العقيدة والشريعة في الإسلام ترجمة محمد مرسى
 وآخرون ص ٤١ .
 (٤) انظر : دراسات في الحديث النبوي د / محمد الأعظمي ص ٤٤٧ .

ويرى المستشرق الانجليزى ن ج كولسون (N.J. Coulson) : أن كثيرا من هذه الأحاديث يرجع إلى السراى الفقهي فيقول : " ٠٠٠ مع أن كثيرا من أحكام فقهم قد عثر عنها فى شكل أحاديث من النبى " (١)

هذه بعض أقوال المستشرقين عن أحاديث الأحكام الفقهية ، التى صدرت عنهم بسبب حقدهم على الإسلام ، فهم يريدون أن يضلّلوا ويحرفوا ، دون الاعتماد على الدليل الصحيح ، ويضعون فى أفكارهم فكرة معينة ، ثم يتميدون الأدلة لإثباتها ، وحين يبحثون عن هذه الأدلة لا تهتمهم صحتها بمقدار ما يهتمهم إمكان الاستفادة منها لدعم مزاعمهم الشخصية ، وكثيرا ما يستنبطون الأمر الكلى من حادثة جزئية ويعتمدون على مصادر ضعيفة لا يجيز المنهج العلمى الرجوع إليها " (٢) .

ونحن نعلم أن فقهاء الإسلام اعتمدوا فى استنباط أحكامهم على الكتاب والسنة ، وقولهم : إنهم اخترعوا هذه الأحاديث ، قول باطل لا يستند ، إلى دليل علمى ، بل ينكره الواقع التاريخى ، ولو نظر العاقل إلى جهود المحدثين فى خدمة السنة النبوية ، وتفريقهم بين صحيح الحديث وسقيمه على منهج علمى ، وقواعد صحيحة ثابتة مقررة ، العلم بطلان زعمهم وافتراءاتهم . وقد ناقش هذه الشبهة الدكتور محمد مصطفى الأمطى فى كتابه " دراسات فى الحديث النبوى وتاريخ تدوينه " وذكر الأدلة التى استدلو بها ويؤمن زيفها وبطلانها (٣) . وكذلك الدكتور مصطفى السباعى فى كتابه " السنة

=====

(١) انظر كتابه فى تاريخ التشريع الإسلامى ص ١٨٢ و ٩٦ .
(A History of Islamic Law)

ترجمة : د. محمد سراج ، مراجعة : د. حسن الشافعى .
(٢) انظر : الاستشراق والمستشرقون . السباعى ص ٤٣ ، و الاستشراق والخلفية الفكرية . ص ٧٨ وما بعدها . وقد ذكر الدكتور مصطفى السباعى بعض الأمثلة على هذا . انظر المرجع نفسه . وانظر التبشير والاستشراق أجناد . وجميلات على النبى والإسلام . لمحمد الطهطاوى ص ٤٤ - ٤٥ .
(٣) انظر المرجع نفسه ص ٤٤٨ وما بعدها .

ومكانتها في التشريع الإسلامي" . (١) .

وإن أحيل القارئ على هذه الكتب لأن المجال هنا لا يتسع لمناقشتها بالتفصيل ولا سيما أن بعض أفاضل العلماء ^{تكمل} بذلك، ومن هذا يتضح موقف معظم المستشرقين من الفقه الإسلامي، ومن أحاديث الأحكام الفقهية، وهو موقف العداء والتشكيك في التشريع الإسلامي . وفي هذا يقول الدكتور محمود زقزوق : " نحن نرفض منهج المستشرقين في دراسة الإسلام ، لأنه منهج مصطنع جاء وليد اللاهوت الأوربي ، ولأنه منهج يقصر عن فهم طبيعة الأديان السماوية ، ويحاول أن يضعها في صعيد واحد مع الاتجاهات الفكرية الإنسانية " . (٢) .

ونختم هذا الموضوع بقول الله تعالى : " الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتَمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا " . الآية (٣) .

ب - تعريف مصطلحي : العنوبية والزنى .

العنوبية لغة : بمعنى : العقاب ، ومنه قانون العقوبات ، ويقال : أعقبه على ما صنع (أى جازاه) وعاقبه : (أى عاقبه بذنبه) .
وهى : ما يوقع على فاعل الفعل غير الحسي ، وهو أثر أعقب الفعل ، واختصت العنوبية ، والعقاب بالعذاب ، وعاقبه بذنبه معاقبته

=====

(١) انظر المرجع نفسه ص ١٨٧ وما بعدها ، وانظر أيضا كتاب اهتمام المحدثين بنقد الحديث سنداً ، ومثلاً ودحض مزاعم المستشرقين واتباعهم ، للدكتور محمد لغمان السلفي ، الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ ص ٤١٩ ، وما بعدها ، فقد ناقش شبهتهم بالتفصيل وبيّن بطلانها .

(٢) انظر كتابه : الاستشراق والخلفية الفكرية الصفحة الأخيرة .

(٣) المسألة / ٢٣ .

(٤) انظر : لسان العرب لابن منظور مادة : (عقب) ٦٢٠/١ ، والمعجم الوسيط (مجمع اللغة) ٦١٣/٢ ، مختار الصحاح للرازي ص ٤٤ ، والقاموس ==

وعقابا . (١)

المقنونة شرعا :

عرفها الماوردي : بأنها زواج وضعها الله تعالى للردع عن ارتكاب ما حُظر ، وترك ما أمر " . (٢)

وقال الشيخ : محمد أبو زهرة : " هي : أدى ينزل بالجاني زجرا له ، وهي : أدى شرع لدفع المفاسد " (٣) .

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - : " العقوبة نوعان : -
أ - العقوبة على ذنب ماض ، كالزنى جزاء بما كسب نكالا .
ب - عقوبة لتأديبة حق واجب ، وترك محرم في المستقبل " (٤) .

فهى إذاً الجزاء لمن خالف أمر الله سبحانه ونواهيه ، وشرعت داعية إلى فعل الواجبات ، وترك المحرمات ،

وعقوبة العبد هي : " المقنونة والمقدرة حقاً لله تعالى ، ويخرج هنا القصاص والتعزير . (٥)

وقد وردت في القرآن الكريم بمعنى : الجزاء المقابل للجريمة . قال تعالى : " وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جِزَاءً بِمَا كَسَبَا نَكَالاً مِنَ اللَّهِ " . (٦)

=====

== المحيط للفيروز آبادي ١/١١١ ، و المعجم الوجيز (مجمع اللغة) ص ٤٢٦ .

(١) انظر : معجم ألفاظ القرآن (مجمع اللغة) ٢/ ٢٣٢ .

(٢) انظر : الأحكام السلطانية للماوردي ص ٢٢١ .

(٣) انظر : العقوبة في الفقه الإسلامي لأبي زهرة ص ٦ - ٧ .

(٤) انظر : السياسة الشرعية لابن تيمية ص ١١٥ - ١١٦ .

(٥) انظر : بدائع الصنائع ٧/ ٣٣ ، معنى المحتاج ٤/ ١٥٥ ، الاختيار

لتعليق المختار ٤/ ٧٩ ، الروض المربع ٣/ ٣٠٤ ، حاشية الروض

المربع ٧/ ٣٠٠ .

(٦) المباشرة / ٢٨٠ .

(١)

تعريف الزنى : لغة : يطلق على عدة معان منها :

أ - الضيق ، ومنه قيل للحاقن زناً (أى يضيق ببوله) . (٢)

ب - يطلق على ما دون مباشرة المرأة الأجنبية من غير عقد

شرعي . مثل : زنى العين : النظر ، وزنى اللسان : الكلام . . الخ كما

دلت عليه الأحاديث النبوية .

عن أبي هريرة - رضى الله عنه - عن النبي صلى الله عليه وسلم

قال : " كُتِبَ عَلَى ابْنِ آدَمَ نَعِيمُهُ مِنَ الزَّنى لَا مَحَالَةَ ، فَالْعَيْنَانِ زَنَاهُمَا

النَّظَرُ (٠٠٠٠) (٣) .

ج - يطلق على : وطء المرأة من غير عقد شرعي " (٤) وهو

المراد من قوله تعالى : " وَلَا تَقْرَبُوا الزَّنى إِنَّهُ كَانَ فَاحِشَةً وَسَاءَ

سَبِيلًا " (٥) .

وامتلاحا : له عدة تعريفات منها :

أ - تعريف الحنفية : " الزنى هو : وطء الرجل المرأة فى القبل

فى غير الملك وشبهته " (٦)

=====

(١) تكتب بالآلف المقصورة وهذا هو أصلها ، وهى : لغة أهل الحجاز ، وبها

وردت فى القرآن الكريم ، وقد كتبت بالآلف الممدودة ، وهى : لغة أهل

نجد ، وقيل لئلا تميم منهم خاصة ، ومصدرها زنى - يزنى - زناً .

وقد وردت فى المصادر الفقهية فى الوجهين . (لسان العرب) ٤/٣٦٠

(بتصرف) . و المفردات للراغب ص ٢١٥ .

(٢) انظر : مختار الصحاح . ص ٢٧٥ ، و لسان العرب ٤/٤٦٠ ، و القاموس

المحيط ٤/٣٤١ و المفردات للراغب ص ٢١٥ .

(٣) انظر : صحيح البخاري مع الفتح : ٥٠٢/١١ فى القدر : باب وجرم على

قرية أهلكتها حديث ٦٦١٢ ، وصحيح مسلم ٤/٢٠٤٧ فى القدر : باب

قدر علي ابن آدم . حظه من الزنى حديث ٢٦٥٧ (واللفظ لمسلم) . وانظر

الحدود والتعزيرات عند ابن القيم ص ٩٠ .

(٤) المعجم الوسيط ١/٤٠٣ ، المفردات للراغب ص ٢٠٥ ، معجم ألفاظ القرآن ١/ ٥٤٣

(٥) الاسرار ٢٢ / ٠

(٦) انظر : بدائع الصنائع ٣٣/٧ ، الاختيار لتعليل المختار ٤/ ٧٩ ،

و تحفة الفقهاء ٣/ ١٣٨ .

- ٢ - تعريف المالكية : " الزنى هو : وطء مكلف فرج آدمي لا ملك فيه باتفاق تعددا . (١) "
- ٣ - تعريف الشافعية : " الزنى هو : إيلاج الذكر بفرج محرم لعينه خال عن الشبهة مشتهى طبيعا . (٢) "
- ٤ - تعريف الحنابلة : " الزنى هو : فعل الفاحشة في قبل أو دبر " (٣) وقيل : " تغييب حشفة أجنبية في قبل أو دبر أصليين من آدمي حي " .

التعريف المرجح :

هو تعريف الحنفية - فيما يبدو لي - لأن التعريفات الأخرى تشمل الوطء في القبل والدبر ، وهناك خلاف بين العلماء في مسألة حد اللوطى ، وقد ذهب الجمهور إلى أن عقوبة اللوطى هي : القتل بكل حال لدلالة السنة والإجماع ، كما ذكر ذلك ابن القيم ، وابن تيمية وغيرهم . (٤) "

-
- (١) انظر : حاشية الدسوقي ٣١٣/٤ ، و جواهر الإكليل ٢٨٣ / ٢ .
- (٢) انظر : نهاية المحتاج ٤٢٢/٧ ، و مغنى المحتاج ١٤٣ / ٤ .
- (٣) انظر : الروض المربع ٣ / ٣٠٩ - ٣١١ ، و حاشية الروض ٣١٢ - ٣١٩ .
- (٤) انظر : روضة المحبين ص ٣٦٤ ، و الحدود والتعزيرات عند ابن القيم ص ١٨٨ - ١٨٩ ، و فتاوى ابن تيمية ٢٤ / ١٨٢ .

ج - أهمية إمامة الحدود، والأشار المترتبة عليها :

قال الله تعالى : ﴿ وَأَنْ أَحْكُمْ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ ، وَاحْذَرْهُمْ أَنْ يَفْتِنُوكَ عَنْ بَعْضِ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ إِلَيْكَ فَإِنْ تَوَلَّوْا فَبِعَلَّمْنَا نَمَا يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُصِيبَهُمْ بِبَعْضِ ذُنُوبِهِمْ وَإِنَّ كَثِيرًا مِّنَ النَّاسِ لَفَاسِقُونَ * أَلْحَكُمَ الْجَاهِلِيَّةَ يَبْغُونَ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ حُكْمًا لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ ﴾ (١) .

هكذا أوجب الله على رسوله أن يحكم بين الناس بما أنزل الله إليه ، ومن ضمن الأمور التي أنزلت إليه الحدود ، الشرعية . ففي تطبيق الحدود ، الشرعية أمثال لأوامر الله عز وجل ، وهي جزء من نظام إلهي كامل ، أنزله الله سبحانه وتعالى على نبيه محمد صلى الله عليه وسلم ، يحقق لمن اتبعه السعادة ، والأمان والاستقرار .

والحدود في الإسلام شرعت لتحقيق التوازن بين حقوق الجماعة والفرد ، فهي من عند الله تعالى ، وهي من أعدل التشريعات وأوفها بحاجات الناس ، وتوفير السعادة ، في الدنيا والآخرة ، ولن يصلح المجتمع إلا بتطبيق أحكام الله عز وجل ، والعمل بهما ، ولا سيما في الحدود ، الشرعية ، ولن تصلح هذه الأمة إلا بما صلح به أولها . وبتطبيق الأحكام الشرعية يستعيد المسلمون مجدهم وعزهم .

وينبغي أن ندرك أن الإسلام لا يعتمد على العقوبة في إنشاء المجتمع النظيف ، وإنما يعمل على الوقاية من الجريمة ، ومحاربتها بالضمير الوازع ، والنفس المهدبة ، والصلوك المستقيم (٢) .

وفي تطبيق الحدود ، الشرعية حفظ للدين ، والنفس ، والعقل ، والمسال والعرض ، وفيه زجر للناس ، وردعهم عن اقتراف الجرائم ، التي لم تمنع القوانين الوضعية تحقيقه .

ثم إن لها غاية أخرى وهي : أنها تجبر ما يشتمل من ديسن

=====

(١) الآيتان ٤٩ و ٥٠ من سورة المائدة .

(٢) انظر : مجلة الجامعة الإسلامية ، السنة الثالثة عشرة العدد ٥٠ : ٥١

/ ١٤٠١ هـ ١٢٨ وما بعده (يستمر) .



المراء ، الذى اتحم المعصية ثم عوقب عليها فى الحديث النبوى ، فلا يكفرها إلا التوبة ، والرجوع للإسلام . (١) .

عن عبادة بن الصامت - رضي الله عنه - قال : " كنا عند النبى صلى الله عليه وسلم فقال : " ومن أصاب من ذلك شيئاً شتم عوقبَ فهو كفارة له " . الحديث رواه البخاري (٢) .

ففى تطبيق الحدود الشرعية فوائده دنيوية تعود على المجتمع بالأمن والطمأنينة . . . وما نراه فى بلادنا - ولله الحمد - من انخفاض فى نسبة الجرائم (٣) أكبر دليل على هذا . ولها فوائد أخرى وهى : رضوان الله عز وجل ومشوبته . وهى خير للحاكم والمحكوم .

عن أبى هريرة - رضي الله عنه - قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " خذْ يَغْلَ بِهِ فى الأرضِ خَيْرٌ لَّأهلِ الأرضِ مِنْ أَنْ يُعْطَرُوا أَرْبعِينَ صباحاً " أخرجه النسائي (٤)

=====

(١) انظر : فتح الباري ١٢ / ٨٥ .

(٢) انظر : صحيح البخارى مع الفتح . ٨٤ / ١٢ ، فى الحدود : باب الحدود كفارة . وصحيح مسلم ١٣٣٢ / ٣ ، فى الحدود : باب الحدود كفارات لأهلها حديث ١٧٠٩ ، وسنن النسائي ١٤٢ / ٧ فى البيعة : باب البيعة على الجهل ، وسنن الترمذي ٤٤٧ / ٢ ، فى الحدود : باب ما جاء أن الحدود كفارة لأهلها حديث ١٤٦٧ ، وسنن البيهقي ٢٢٨ / ٨ ، وابن الجارود حديث ٨٠٣ ، ومسنند الإمام أحمد ٣١٤ / ٥ - ٣٢٠ وسنن الدارقطني ٢ / ٢١٥ .

(٣) انظر بعض الإحصائيات عن هذا الموضوع فى كتاب التشريع الجنائي الإسلامي لعبد القادر عودة . ١ / ٧٢٢ - ٧٤٠ .

(٤) انظر : سنن النسائي ٧٥ / ٨ - ٧٦ ، فى السارق : باب الترغيب فى إقامة الحد ، و سنن ابن ماجة ٨٤٨ / ٢ فى الحدود : باب إقامة الحد ، حديث ٢٥٢٨ ، و مسند الإمام أحمد ٤٠٢ / ٢ ، وابن الجارود حديث ٨٠١ ، و مجمع الزوائد ٢٦٣ / ٦ من طريق ابن عباس . و جامع الأصول ٣ / ٥٩٦ .

وقال الألباني فى سلسلة الأحاديث الصحيحة ٤٠٩ / ١ - ٤١١ : " رجاله

ثقات غير جريز بن يزيد البجلي ضعيف . . . وهو حسن لغيره ، فإن

له شاهد من حديث ابن عباس مرفوعاً ولا بأس به فى الشواهد " .

والحقيقة إن العقوبات التي فرضها الله ، أدوية وافية شافية ، وإن التجربة والمشاهدة في البلاد التي تقيم الحدود . ومقارنتها مع البلاد التي لا تقيمها أكبر دليل وأسطع برهان على ذلك . (١)

=====

== (١) وليس لنا إلا هذا الحديث في السنن (ميزان الاعتدال ١/٣٩٧ وتقریب التهذيب ١/ ١٢٧ .

(١) للتوسع في هذا الموضوع انظر : أثر تطبيق الحدود في المجتمع / المجلس العلمي جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ص ١٦١ وما بعدها . وانظر وجوب تطبيق الحدود الشرعية لعبد الرحمن عبد الخالق ص ٩ - ٢٢ .

والسياسة الشرعية لابن تيمية ص ٩٨ وما بعدها ، وإعلام الموقعين لابن القيم ٢/ ١١٩ - ١٢١ ، وشريعة الإسلام ليوسف القرضاوي ص ٨٧ وما بعدها .

والحدود في الإسلام / لعبد الكريم الخطيب ص ٩ وما بعدها . ونظرية الإسلام وهدية في السياسة والقانون والدستور / للمودودي ص ٤١ ، والتشريع الجنائي الإسلامي / لعبد القادر عودة ، وغيرها .

المسألة الأولى

الأحداث النسيوية الواردة في عقوبة الزنى

ملامحة :

بعد أن تعرفت في التمهيد ، إلى تعريف كل من العقوبة ، والزنى بالتفصيل ، سأذكر في هذا الفصل : الأحاديث الواردة في عقوبة الزنى ، وقد سلكت فيه المنهج الآتى :

- ١ - قسمت الفصل إلى ثلاثة مباحث هي :
 - أ - الأحاديث الواردة في وصف حد الزنى .
 - ب - الأحاديث الواردة في كيفية إثبات جريمة الزنى .
 - ج - الأحاديث الواردة في كيفية تطبيق حد الزنى .
- ٢ - اقتصرنا على الأحاديث الصحيحة والحسنة .
- ٣ - قدّمنا الحديث القوي على غيره ، فأبدأ بالمتفق عليه ، ثم ما رواه البخاري ، ثم ما رواه مسلم وهكذا ...
- ٤ - اكتفينا بذكر الصحابي الذي روى الحديث دون ذكر بقية إسناده ، مع عزو الحديث إلى المصادر المعتمدة في هذا الشأن .
- ٥ - بيننا درجة صحة الحديث ، إن لم يكن رواه البخاري ومسلم .
- ٦ - لم أذكر جميع الأحاديث الواردة في عقوبة الزنى ، وأحكامها ، وذلك لتشعب موضوعات الزنى ، واقتصرنا على ما يتعلق بالمباحث الثلاثة السابقة .

المبحث الأول

المبحث الأول : الأحاديث الواردة في وصف حد الزنى .

الحديث الأول : عن عبدالله بن عباس - رضي الله عنهما - قال : " قال عمر بن الخطاب وهو جالس على منبر رسول الله صلى الله عليه وسلم : " إِنَّ اللَّهَ قَدْ بَعَثَ مُحَمَّدًا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِالْحَقِّ ، وَأَنْزَلَ عَلَيْهِ الْكِتَابَ ، فَكَانَ مِمَّا أُنْزِلَ عَلَيْهِ آيَةُ الرَّجْمِ ، قَرَأْنَاهَا ، وَوَعَيْنَاهَا ، وَفَلَّطْنَاهَا ، فَرَجَمَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَرَجَمْنَا بَعْدَهُ ، فَبَاخَشَى إِنْ طَالَ بِالنَّاسِ زَمَانٌ أَنْ يَقُولَ قَائِلٌ : مَا نَجِدُ الرَّجْمَ فِي كِتَابِ اللَّهِ ، فَيُفْلِلُوا بِتَرْكِ قَرِيشَةٍ أَنْزَلَهَا اللَّهُ ، وَإِنَّ الرَّجْمَ فِي كِتَابِ اللَّهِ حَقٌّ عَلَى مَنْ زَنَى إِذَا أَحْصَنَ ، مِمَّنِ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ ، إِذَا قَامَتِ الْبَيِّنَةُ ، أَوْ كَانَ الْحَبْلُ ، أَوْ الْإِعْتِرَافُ مُتَطَلِّقًا عَلَيْهِ . (واللفظ لمسلم) . "

وقد أخرجه البخاري في جملة حديث طويل ، يتضمن ذكر خلافة

أبي بكر الصديق - رضي الله عنه - ، وفي رواية أخرى مختصرة (١) .

وأخرجه أبو داود . وزاد : " وإيما الله ، ولولا أن يقول الناس زاد .

في كتاب الله ، لكتبها " (٢) .

(٣)

وجاء في رواية للترمذي إلى قوله : " أو الاعتراف " ، وفي أخرى

عن ابن المسيب ، عن عمر - رضي الله عنه - قال : " رَجَمَ رَسُولُ اللَّهِ

صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَرَجَمَ أَبُو بَكْرٍ ، وَرَجَعْتُ ، وَلَوْلَا أَنِّي أَكْثَرُهُ

أَنْ أُرِيدَ . فِي كِتَابِ اللَّهِ ، لَكُتِبَتْهُ فِي الْمَصْحَفِ ، فَإِنِّي خَشِيتُ أَنْ يَجِيءَ أَقْوَامٌ "

=====

(١) انظر : صحيح البخاري مع شرحه فتح الباري ١٤٤/١٢ في الحدود ، باب

- رجم الحبلى في الزنى إذا أحصنت ، وباب الاعتراف بالزنى .

وصحيح مسلم ١٣١٧/٢ في الحدود ٢٠ . باب رجم الشيب في الزنى ، حديث

١٦٩١ (واللفظ له) .

(٢) سنن أبي داود ١٤٥/٤ في الحدود : باب في الرجم ، حديث ٤٤١٨ .

(٣) سنن الترمذي ٤٤٢/٢ في الحدود : باب ما جاء في تحقيق الرجم ، حديث

١٤٥٦ ، وقال : " حديث صحيح " .

فلا يجدونه في كتاب الله فيكفرون به" (١)

وأخرج ابن ماجة نحوه وزاد: "وقد قرأتها" الشيخ والشيخة
إذا زنيا فأرجوهما البتة " رَجَمَ رسول الله صلى الله عليه وسلم
،ورَجَمْنَا بَعْدَهُ " . (٢)

وذكره الهيثمي في مجمع الزوائد عن العجماء قالت: "سمعت
رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: " الشيخ والشيخة إذا زنيا
فأرجوهما البتة بما قضيا من اللذة " (٣)

الحديث الثاني: من أبي هريرة، وزيد بن خالد الجهني
- رضي الله عنهما - قال: "جاء أعرابي إلى رسول الله صلى الله
عليه وسلم وهو جالس، فقال: "يا رسول الله، أنشدك إلا قضيت لي
بكتاب الله"، فقال الخصم الآخر - وهو آفته منه -: "نعم فأقض بيننا
بكتاب الله وأثذن لي" فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "قل "

=====

(١) سنن الترمذي ٤٤٣/٢، في الحدود: باب ما جاء في تحقيق الرجم

، حديث ١٤٥٧، وقال: "حسن صحيح".

(٢) سنن ابن ماجة ٨٥٣/٢، في الحدود: باب الرجم، حديث ٢٥٥٣ وانظر

موطأ الإمام مالك ٨٢٣/٢، الحدود: باب ما جاء في الرجم، والمصنف

لعبد الرزاق ٢١٥/٧، باب الرجم والإحصان، ومسند الإمام أحمد

١/ ٢٩، ٤٠، ٤٧، ٥٠، ٥٥، ٢٣، ٣٦، ٤٣، ٥٠.

ومصنف ابن أبي شيبة ٧٦/١٠، في الحدود: باب في الزاني كم مرة

يرد، وما يصنع به بعد، إقراره.

وسنن الدارمي ١٧٩/٢، في الحدود: باب في حد المحميين.

والمنتقى لابن الجارود ص ٢٧٥ حديث ٨١٢. وسنن البيهقي ٨/ ٢١١.

وانظر أيضا جامع الأصول ٤٩٤/٣ وما بعدها.

(٣) انظر: مجمع الزوائد ٢٦٥/٧ وقال الهيثمي: "ورجاله رجال

الصحيح"، وذكره السيخاوي في المقاصد، الحسنة ص ٢٥٧.

وذكره ابن حجر في التلخيص الحبير ٤/ ٥٥٨.

قال: "إِنَّ ابْنِي كَانَ مَسِينًا عَلَى هَذَا لَرْنَى بِأَمْرَاتِهِ، وَإِنِّي أُخْبِرْتُ أَنَّ عَلَى ابْنِي الرَّجْمَ، فَاثْتَدَيْتُ مِنْهُ بِمَثَقٍ شَاةٍ وَوَلِييْدَةٍ، فَسَأَلْتُ أَهْلَ الْعِلْمِ؟ فَأَخْبَرُونِي: أَمَّا عَلَى ابْنِي جَلْدٌ مَثَقٌ وَتَقْرِيْبٌ عَامٍ، وَأَنَّ عَلَى امْرَأَةٍ هَذَا الرَّجْمَ". فقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، لَا أَقْضِيَنَّ بَيْنَكُمَا بِكِتَابِ اللَّهِ، الْوَلِيْدَةُ وَالْقَنْمُ رَدٌّ عَلَيْكَ، وَعَلَى ابْنِكَ جَلْدٌ مَثَقٌ وَتَقْرِيْبٌ عَامٍ، اغْدِ يَا أَنْيْسُ إِلَى امْرَأَةٍ هَذَا، فَإِنْ اعْتَرَفَتْ لِرَجْمِهَا" فَقَدْأَ عَلَيْهَا فَاعْتَرَفَتْ، فَأَمَرَ بِهَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَرُجِمَتْ". متفق عليه (١) (واللفظ للبخاري) .

قال مالك - رحمه الله - : العسيفُ: الأجير .

=====

(١) انظر: البخاري مع الفتح . ١٢ / ١٣٦ - ١٦٠ - ١٧٢ - ١٨٥ في الحدود:

باب الاعتراف بالزنى، وباب من أمر غير الإمام بإقامة الحد . غائباً عنه، وباب إذا رمى امرأته أو امرأة غيره بالزنى عند الحاكم، وباب هل يأمر الإمام رجلاً فيضرب الحد غائباً عنه . (واللفظ: له) .

و صحيح مسلم ١٢٢٤/٣، في الحدود: باب من اعترف على نفسه بالزنى، حديث ١٦٩٧ x ١٦٩٨، وسنن أبي داود . ١٥٣ / ٤، في الحدود: باب المرأة التي أمر النبي صلى الله عليه وسلم بجرمها من جهينة، حديث ٤٤٤٥، وسنن الترمذي ٤٤٣ / ٢، في الحدود: باب ما جاء في الرجم على الثيب، حديث ١٤٥٨ وقال "حسن صحيح"، وسنن النسائي ٢٤٠ / ٨، في القضاء: باب صون النساء من مجلس الحكم، وسنن ابن ماجه ٨٥٢ / ٢، في الحدود: باب الاعتراف بالزنى، حديث ٢٥٤٩، والموطأ ٨٢٢ / ٢، في الحدود: باب ما جاء في الرجم، والمصنف لعبد الرزاق ٣١١ / ٧، باب البكر، ومصنف ابن أبي شيبة ٨٠ / ١٠، في الحدود: باب في البكر والثيب وما يصنع بهما إذا فجرأ . وسنن الدارمي ١٧٧ / ٢، في الحدود: باب الاعتراف بالزنى، والمنتقى لابن الجارود ص ٢٧٤ حديث ٨١١، وسنن البيهقي ٢١٢ / ٨، وجامع الأصول ٥٣٧ / ٣، وقال عبد القادر الأرناؤوط في الحاشية: "أخرجه البخاري في المحاربيين"، والصحيح في الحدود انظر أيضا المرجع نفسه ص ٥٠١، وقال: "باب البكران يجلدان وينفيان" ولم أجده في هذا الباب .

الحديث الثالث : عن أبي إسحاق الشيباني قال : " سألت ابن أبي آوى : هل رجم رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ قال : " نعم " قلت : قبل سورة النور أم بعدها ؟ قال : " لا أدري " . متفق عليه (واللفظ للبخاري) (١) .

الحديث الرابع : عن أبي هريرة ، وزيد بن خالد الجهني - رضي الله عنهما - قال : " سئل النبي صلى الله عليه وسلم عن الأمة إذا زنت ولم تحمى ؟ قال : " إذا زنت فاجلدوها ، ثم إن زنت فاجلدوها ، ثم إن زنت فاجلدوها ، ثم يعضها ولو بضفير " . (٢) قال ابن شهاب : " لا أدري أبعد الثالثة ، أو الرابعة ؟ " رواه البخاري . وفي رواية عن أبي هريرة نحوه وزاد : ثم إن زنت الثالثة ، فليعضها ولو بضفير من شعر " وفي هذه الرواية " ولا يثرب عليها " . رواه مسلم . (٣) .

وفي رواية عن أبي هريرة نحو الرواية الأولى والثانية وزاد : " فإن عادت في الرابعة ، فليجلدها ، وليعضها بضفير ، أو بحبل من شعر " أخرجه أبو داود . . .

(١) انظر : صحيح البخاري مع الفتح ١١٧ / ٢ - ١٦٦ في الحدود : باب رجم المحصن ، وباب أحكام أهل الذمة وإحصانهم إذا زنى (واللفظ للبخاري ومسلم) وصحيح مسلم ١٣٢٨ / ٣ في الحدود : باب رجم اليهود أهل الذمة في الزنى ، حديث ١٧٠٢ ، ومسنود الإمام أحمد . ٣٥٥ / ٤ - ٤٢٣ - ٤٤٦ - ومصنف ابن أبي شيبة ٧٥ / ١٠ في الحدود : باب في الزانى كم يرد ، وما يمنع به بعد إقراره . . .

(٢) انظر : صحيح البخاري مع الفتح ١٦٢ / ١٢ - ١٦٥ في الحدود : باب إذا زنت الأمة ، وباب لا يثرب على الأمة إذا زنت ولا تنفى .

(٣) انظر : صحيح مسلم ١٣٢٨ / ٣ في الحدود : باب رجم اليهود أهل الذمة في الزنى ، حديث ١٧٠٣ .

وفى أخرى عنده نحوه وزاد " فليضربها بكتاب الله ولا يشرب عليها " (١)

قال مالك - رحمه الله - : " الضير : الحبل " .
والشريب : " هو الاستقصاء فى اللوم والتعنيف " .

الحديث الخامس : عن أبى هريرة - رضى الله عنه - " أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى فىمن زنى ولم يخصن : بنفى عام وإقامة الحد عليه " . رواه البخارى (٢) .
وفى رواية ذكرها رزين : " قضى فى البكر بالبكر : بجلد مئة ونفى عام " (٣) .

=====

(١) انظر : سنن أبى داود ٤ / ١٦٠ فى الحدود : باب فى الأمة تزنى ولم تحصن ، حديث ٤٤٦٩ - ٤٤٧٠ - ٤٤٧١ .
وانظر أيضا : سنن الترمذي ٢ / ٤٤٨ فى الحدود : باب ما جاء فى إقامة الحد على الإماء ، حديث ١٤٦٩ ، وقال : " حسن صحيح " .
وسنن ابن ماجه ٢ / ٨٥٧ فى الحدود : باب إقامة الحدود على الإماء ، حديث ٢٥٦٥ . والموطأ ٢ / ٨٢٦ ، فى الحدود باب جامع ما جاء فى الزنى ، والمصنف لعبد الرزاق ٧ / ٣٩٣ ، باب زنى الأمة . ومسنند الإمام أحمد ٤ / ١١٦ - ١١٧ ، ٢ / ٣٤٩ - ٣٧٦ - ٤٢٢ . ومصنف ابن أبى شيبة ٩ / ٣١٥ ، فى الحدود : باب فى الرجل يزنى مملوكه يقيم عليه الحد أم لا ؟ . وسنن الدارمي ٢ / ٣٨١ فى الحدود : باب فى المماليك إذا زنىوا يقيم عليهم سادتهم الحد دون السلطان .
والمنتقى لابن الجارود ص ٢٧٩ حديث ٨٢١ ، وسنن البيهقي ٨ / ٢٤٢ ، وسنن الدارقطني ٣ / ١٦٠ - ١٩٢ - ١٦١ ، وجامع الأصول ٣ / ٥٠١ .

(٢) انظر : صحيح البخارى مع الفتح ١٢ / ١٥٦ فى الحدود : باب البكران يجلدان وينفيان . ومسنند الإمام أحمد ٢ / ٤٥٣ ، وسنن البيهقي ٨ / ٢٢٢ .

(٣) هذه الرواية ذكرها ابن الأثير فى جامع الأصول ٣ / ٤٩٨ حديث

الحديث السادس : من عبادة بن الصامت - رضي الله عنه -

قال : " قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " خُذُوا عَنِّي ، خُذُوا عَنِّي ، قَدْ جَعَلَ اللَّهُ لَهَنَّ سَبِيلًا ، الْبُكَرُ بِالْبُكَرِ ، جَلْدٌ مِثْلُ وَفِي سَنَةٍ ، وَالثَّيِّبُ بِالثَّيِّبِ جَلْدٌ مِثْلُ وَالرَّجْمُ " رواه مسلم . (١)

الحديث السابع : عن عامر الشعبي - رضي الله عنه -

قال : " جاء بِشْرَاحَةَ الهمدانيسة إلى علي - رضي الله عنه - فقال لها : " ويلك لعل رجلا وقع عليك وأنت نائمة ؟ " قالت : " لا " . قال : " لعل زوجك من عدونا هذا أتاك فأنت تكرهين أن تدلني عليه ؟ " يَلْفَنُهَا لَعَلَّهَا تقول : نعم ، قال : " فأمر بها فحُبِسَتْ ، فلما وَضَعَتْ ما في بطنها ، أخرجها يوم الخميس ، فضربها مائة ، وحَقَّرَ لها يوم الجمعة في الرحبة ، وأحاط الناس بها ، وأخذوا الحجارة فقال : " ليس هكذا الرَّجْمُ ، إذا يُصِيبُ بعضكم بعضا ، صُلُّوا كصف

=====

(١) انظر صحيح مسلم ١٣١٦/٣ في الحدود : باب حد الزنى ، حديث

١٦٩٠ ، وسنن أبي داود ١٤٤ / ٤ في الحدود : باب في الرجم ،

حديث ٤٤١٥ - ٤٤١٦ .

وسنن الترمذي ٤٤٥ / ٢ في الحدود : باب ما جاء في الرجم

على الشيب ، حديث ١٤٦١ وقال : " حديث صحيح " .

وسنن ابن ماجه ٨٥٢ / ٢ في الحدود : باب حد الزنى ، حديث

٢٥٥٠ ، والمصنف لعبد الرزاق ٣١٠ / ٧ - ٣٢٩ باب البكر ، وباب الرجم

والإحصان .

ومسند الإمام أحمد ٣١٣ / ٥ - ٣١٧ - ٣١٨ - ٣٢٠ - ٣٢١ - ٣٢٧ ، ومصنف

ابن أبي شيبة ٨٠ / ١٠ في الحدود : باب البكر والثيب وما يمنع

بهما إذا فُجرا .

وسنن الدارمي ١٨١ / ٢ في الحدود : باب في تفسير قول الله تعالى

﴿أَوْيَجْعَلُ اللَّهُ لَهَنَّ سَبِيلًا﴾ .

والمنتقى لابن الجارود ص ٢٧٤ حديث ٨١٠ .

وسنن البيهقي ٢١٠ / ٨ - ٢٢٢ ، وجامع الأصول ٤٩٧ / ٣ حديث ١٨١٢ .

الضَّلَاة ، صَقًّا خَلْفَ صَفٍّ شَمِّ قَبَالَ : " أَيُّهَا النَّاسُ أَيُّمَا امْرَأَةٍ جَبَّ بِهَا وَبِهَا حَبَلٌ - يَعْنِي أَوْ اعْتَرَفَتْ - فَالْإِمَامُ أَوَّلُ مَنْ يَرْجُمُ ثُمَّ النَّاسُ ، وَأَيُّمَا امْرَأَةٍ أَوْ رَجُلٍ زَانٍ فَشَهِدَ عَلَيْهِ أَرْبَعَةٌ بِالزَّوْنِ ، فَالشُّهُودُ أَوَّلُ مَنْ يَرْجُمُ ، ثُمَّ الْإِمَامُ ، ثُمَّ النَّاسُ ، ثُمَّ رَجَعَهَا ، ثُمَّ أَمْرَهُمْ فَارْجَمَ صَفٍّ شَمِّ صَفٍّ ، ثُمَّ قَالَ : " افْعَلُوا بِهَا مَا تَفْعَلُونَ بِمَوْتَاكُمْ " . أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ . (١)

وَنَحْوُهُ فِي رِوَايَةِ أُخْرَى لَهُ ، وَلَمْ يَذْكُرْ أَنَّهُ حَقَّرَ لَهَا . (٢)

وَأَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ مُخْتَصِرًا : " عَنْ الشَّعْبِيِّ يَحْدُثُ عَنْ عَلِيٍّ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - حِينَ رَجِمَ الْمَرْأَةُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ ، قَالَ : " رَجَمْتُهَا بِسُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ " . (٣)

=====

(١) انظر سنن البيهقي ٢٢٠ / ٨ ، وقال الألباني في إرواء الغليل ٧ / ٨ : " وإسناده جيد ، ورجالته ثقات رجال الصحيح ، غير الأجلح بن عبد الله الكوفي وهو صدوق " .

(٢) انظر سنن البيهقي ٢٢٠ / ٨ ، وقال الألباني في المرجع السابق : " وإسناده صحيح على شرط مسلم " .

(٣) انظر صحيح البخاري مع الفتح ١١٧ / ١٢ في الحدود : باب رجم المحمّن وجامع الأصول ٣ / ٥٤٠ وذكر عبد القادر الأرناؤوط في الحاشية : " أن البخاري أخرجهما " والرواية مذكورة فيها في الجند . وهذا لم أقف عليه .

وانظر أيضا : المصنف لعبد الرزاق ٢٢٦ / ٧ باب الرجم والإحصان باللفاظ متعددة والمعنى واحد .

ومسند الإمام أحمد ١٠٧ / ١ - ١٤١ - ١٥٣ - ١١٦ - ١٤٣ ، ومصنف ابن أبي شيبة ٨٩ / ١٠ - ٨٥ في الحدود : باب فيمن يبدأ الرجم ، وباب المرأة كيف يمنع بها إذا رجمت ، وكما يحضر .

وسنن الدارقطني ١٢٢ / ٣ - ١٢٤ باللفاظ متعددة . وذكره ابن حجر في التلخيص الحبير ٥٢ / ٤ .

وَجَامِعُ الْأَصُولِ ٣ / ٥٤٠ .

وللحديث طرق أخرى ، عن علي - رضي الله عنه - ذكرها الألباني في كتابه " إرواؤه الغليل " (١) .

الحديث الثامن : عن عبد الله بن عمر - رضي الله عنه - قال : " إن النبي صلى الله عليه وسلم ضربَ وعَرَبَ ، وإنَّ أبا بكرَ ضربَ وعَرَبَ ، وإنَّ عمرَ ضربَ وعَرَبَ ، " . وفي رواية عن أبي بكر وعمر ، ولم يذكر النبي صلى الله عليه وسلم ، أخرجه الترمذي (٢)

=====

(١) انظر إرواؤه الغليل ٩/٨ ، وقد صحح الألباني طريقين منها - غير الطرق السابق ذكرها - وأما ما روى عن الضراحي وعن حبة العوني فقال فيهما " وأخرجهما الطحاوي بسند ضعيف " .

(٢) انظر سنن الترمذي ٤٤٦ / ٢ في الحدود : باب ما جاء في النفى حديث ١٤٦٥ - ١٤٦٦ ، وقال الترمذي : " وفي الباب عن أبي هريرة ، وزيد بن خالد ، وعبد الله بن الصامت ، وحديث ابن عمر حديث " غريب " رواه غير واحد . عن عبد الله بن إدريس فرعه ٥٠٠٠٠ والعمل على هذا عند أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ، منهم : أبو بكر ، وعمر ، وعلي ٥٠٠٠ وكذلك روى عن غير واحد ، من فقهاء التابعين ٥٠٠٠ . وقد صح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم النفى " . انظر المرجع نفسه .

وسنن البيهقي ٢٢٣/٨ ، وجامع الأصول ٤٩٨ / ٣ حديث ١٨١٤ ، وقال عبد القادر الأرناؤوط في حاشية جامع الأصول : " وإسناده صحيح المرجع نفسه .

وذكره ابن حجر في التلخيص الحبير ٩٨ / ٤ " وصححه ابن القطان ورجح الدارقطني وقفه " . وانظر أيضا كتابه " الدراية في تخریج أخبار الهداية " ١٠٠ / ٢ .

وقال الألباني في " إرواؤه الغليل " ١٢/٨ " والحديث مع غرابته فهو صحيح الإسناد ، لأن عبد الله بن إدريس وهو أبو محمد الأودي ثقة محتج به في الصحيحين ، وقد رواه عنه الجماعة ==

الحديث الشاسع : عن عبد الله بن عياش بن أبي ربيعة
المخزومي، قال : " أمرني عمر بن الخطاب، في فتية من لريثي
، فجَلَدَ . ولائِدَ . من ولائِدِ الإمارة ، خمسين خمسين في الزنى " .
أخرجه مالك في الموطأ . (١)
ولائد : جمع وليدة ، وهي : الأمة .

=====

== مرفوعا ، ومن رواه موقوفا فلم يخالف الجماعة ، فإن
فيها مارواه وزيادة ، والزيادة مقبولة لا سيما إذا كانت
من الجماعة ، ويشهد . للمرفوع حديث عبادة ، المتقدم " .
(١) انظر الموطأ ٨٢٧/٢ في الحدود : باب جامع ما جاء في
حد الزنى . والمصنف لعبد الرزاق ٢٩٥ / ٧ باب زنا الأمة
ولم يذكر قوله " خمسين خمسين " وزاد : " فكننت ممن
جلدتهن " .
ومصنف ابن أبي شيبة ٥٤٠ / ٩ في الحدود : باب الأمة والعبد .
يزنيان . وسنن البيهقي ٢٤٢ / ٨ .
وجامع الأصول ٥٠٣ / ٣ حديث ١٨١٨ . وقال عبد القادر الأرناؤوط
في حاشية جامع الأصول : " وإسناده صحيح " . المرجع نفسه .
قلت : وقد ذكر ابن الأثير هذا الحديث عن عبد الله بن عباس
، والمصحيح هو : عن عبد الله بن عياش المخزومي .
وقال الألباني في " إرواء الغليل " ١٢ / ٨ : " وهذا إسناد
حسن ، ورجاله ثقات رجال الشيخين ، غير عبد الله بن عياش
المخزومي ، وقد ذكره ابن أبي حاتم ١٢٥ / ٢ / ٢ ولم
يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً ، وأورده ابن حبان في الثقات
١١٦ / ١ ، وقد روى عنه جماعة من الثقات ، وهو إلى كونه
تابعياً فالقلب يطمئن للاحتجاج به . والله أعلم " .

الحديث العاشر : قال الليث حدثني نافع " أن صفية ابنة

أبي قبيد أخبرته : أن عبداً من رقيق الإمارة ، وقع على وليدة من الخمس فاستكرهها حتى افتتها ، فجلده ، ممر الحد ، ونفاه ، ولم يجلد الوليدة من أجل أنه استكرهها . أخرجه البخاري تعليقا . (٢)

الحديث الحادي عشر : عن جابر بن عبد الله - رضي الله عنهما -

" أن رجلاً زنى بامرأة ، فأمر به النبي صلى الله عليه وسلم فجلد الحد ، ثم أخير أنه مخصن ، فأمر به قرجم " أخرجه أبو داود . وفي رواية : " أن رجلاً زنى بامرأة ، فلم يعلم بإحصانه ، ثم علم بإحصانه قرجم " أخرجه أبو داود . (٣)

(١) قال الحافظ في الفتح ١٢ / ٣٢٢ : " أي جلده . خمسين جلدة ، ونفاه نصف سنة " .

(٢) انظر صحيح البخاري مع الفتح ١٢ / ٣٢١ في الإكراه : باب إذا استكرهت المرأة على الزنى فلا حد . عليها . " قال الليث حدثني نافع أن صفية . . . " فذكر الحديث .

وقال الحافظ بن حجر في " الفتح " ١٢ / ٣٢٢ : " وهذا الأثر وصله البغوي ، عن العلاء بن موسى عن الليث ، ووقع لني عالياً جداً . بيني وبين صاحب الليث ، فيه سبعة أنفس بالسماع المتصل ، في أزيد من ستمئة سنة ، قرأته على محمد بن الحسن الدقاق ، عن أحمد بن نعمة سماعاً ، أنبأنا أبو المنجاء ابن عمر ، أنبأنا أبو الوقت ، أنبأنا محمد بن عبد العزيز ، أنبأنا عبد الرحمن بن أبي شريح ، أنبأنا البغوي ، فذكره " . وانظر : الموطأ ٢ / ٨٢٧ في الحدود : باب جامع ما جاء في الزنى . ولم يذكر صفية في سنده .

والمصنف لعبد الرزاق ٣٥٨ / ٧ باب الرجل يصيب الجارية من الفنائم . وسنن البيهقي ٢٤٣ / ٨ - وجامع الأصول ٥٠٣ / ٣ . حديث ١٨٢١ ، وقال عبد القادر الأرناؤوط في حاشية جامع الأصول : " رجاله ثقات إلا أنه مرسل " .

(٣) انظر : سنن أبي داود ١٥١ / ٤ في الحدود : باب رجم ماعز بن مالك ، حديث ٤٤٣٨ - ٤٤٣٩ .

والمنتقى لابن الجارود ص ٢٧٨ حديث ٨١٨ .

وسنن البيهقي ٢١٧ / ٨ . وسنن الدارقطني ٣ / ١٦٩ ، وقال =

المبحث الثاني : الأحاديث الواردة في كيفية إصابات جريمة الزنى .

الحديث الأول : عن عبد الله بن عباس - رضي الله عنهما - قال :

" قال عمر بن الخطاب : " ... وإنَّ الرِّجْمَ في كتاب الله حقٌّ علي من زنى إذا أحصن ، من الرجال والنساء ، إذا قامت البينة ، أو كان الحيل ، أو الاعتراف ... " متفق عليه واللفظ لمسلم . (١)

الحديث الثاني : عن أبي هريرة ، وزيد بن خالد الجهني - رضي الله عنهما - قال : " جاء أعرابي إلى رسول الله - صلى الله عليه وسلم ... إلى قوله - أغد يا أنيس إلى امرأة هذا فإن اعترفت فارجمها ، فغدا عليها فاعترفت ، فأمر بها رسول الله - صلى الله عليه وسلم فرجمت " متفق عليه واللفظ للبخاري . (٢)

الحديث الثالث : عن بُرَيْدَةَ - رضي الله عنه - : " أَنَّ مَاعِزَ بْنَ مَالِكٍ الْأَسْلَمِيَّ أَتَى رَسُولَ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ : " يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي قَدْ ظَلَمْتُ نَفْسِي ، وَزَنَيْتُ ، وَإِنِّي أُرِيدُ أَنْ تُطَهِّرَنِي " فَرَدَّهُ ، فَلَمَّا كَانَ مِنَ الْغَدِ آتَاهُ ، فَقَالَ : " يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي قَدْ زَنَيْتُ " فَرَدَّهُ الثَّانِيَةَ ، فَأَرْسَلَ الرَّسُولُ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - إِلَى قَوْمِهِ ، فَقَالَ : " أَتَعْلَمُونَ بَعْثْتُ بِمِثْلِهِ ؟ تُنْكِرُونَ مِنْهُ شَيْئاً ؟ " فَقَالُوا :

== أبو الطيب محمد - شمس في التعليق المغني على الدارقطني : " الحديث أخرجه أبو داود ، والنسائي ، عن ابن وهب ، وعن ابن جريح ، وقال النسائي : " لا نعلم أحدا رفعه غير ابن وهب ، ووقفه هو الصواب المرجع نفسه .

وذكره ابن حجر في الدراية في تخريج أحاديث الهداية ١٠٠ / ٢ وقال : " ورجح النسائي وقفه " . وذكر ابن الأثير في جامع الأصول ٥٣٢ / ٣ ، وقال عبد القادر الأرشاقوط في حاشية جامع الأصول : " فيه منعة ابن جريح ، وأبي الزبير المكي ، وقد روى مرفوعاً ، وموقوفاً ، وهو حديث حسن " . والمرجع نفسه ولم ألق على هذا الحديث في سنن النسائي .

(١) سبق تخريجه في المبحث الأول (الحديث الأول) .

(٢) سبق تخريجه في المبحث الأول (الحديث الثاني) .

" مَا تَعْلَمُهُ إِلَّا وَفِي الْعَلَلِ مِنْ صَالِحِنَا لَيْمًا نَرَى " فأتاه
 الثالثة ، فأرسل إليهم أيضا فسأل عنه ؟ فأخبروه : أنه لا بأس به
 ولا يعقلم ، فلما كان الرابعة حفر له حفرة ، ثم أمر به فُرجم ،
 قال : فجاءت الغامدية ، فقالت : " يارسول الله ! إني قد رنيت
 فطهرني " وإته ردها ، فلما كان من الغدر ، قالت : يا رسول الله
 لم تردني ؟ لعلك أن تردني كما رددت ماعرا ، فوالله إني
 لحبلى " قال : " إنا لا فاذهبى حتى تلدى " فلما ولدت ، أتته
 بالصبي في خرقة ، قالت : " هذا قد ولدت " قال : " اذهبي بأرضعيه
 حتى تظلميه " فلما قطمته ، أتته بالصبي في يده كسرة خبز ،
 فقالت : " هذا يانبي الله قد قطمته وقد أكل الطعام " فدفع
 الصبي إلى رجل من المسلمين ، ثم أمر بها فحُير لها إلى صدرها
 وأمر الناس فرجموها . فبقي خالد بن الوليد يحجر فرمى رأسها
 ، فتنطح الدم على وجه خالد فسبها ، فسمع نبي الله صلى الله
 عليه وسلم سبه إياها ، فقال : " مهلاً يا خالد فوالذي نفسي
 بيده لقد تابت توبة صاحبها صابراً مكسراً لغير له " ثم
 أمر بها فصلى عليها ودُفنت . رواه مسلم .

وفي رواية أخرى له نحوه وزاد : " لقد تابت توبة لو قسمت

بين أمة لوسعتهم " . (١)

=====

- (١) انظر صحيح مسلم ١٣٢٢/٣ في الحدود : باب من اعترف على نفسه
 بالزنى حديث ١٦٩٥ ، وسنن أبي داود ١٤٩ / ٤ - ١٥٢ في الحدود .
 : باب رجم ماعز بن مالك ، وباب المرأة التي أمر الله بوجعها
 من جهينة ، حديث ٤٤٣٣ - ٤٤٣٤ - ٤٤٤٢ ، ومسنند الإمام أحمد ٣٤٧/٥ - ٣٤٨ ،
 ومصنف ابن أبي شيبة ١٠ / ٧٤ في الحدود : باب الزانى كم يرد .
 وما يصنع به بعد إقراره . وسنن الدارمي ١٧٨ / ٢ في
 الحدود : باب الحظر لمن يراد رجمه . وأيضا ١٧٩ / ٢ في
 الحدود : باب الحامل إذا اعترفت بالزنى . المرجع نفسه
 وسنن البيهقي ٢١٨/٨ . وسنن الدارقطني ٩٢ / ٣ . وجمايع
 الأصول ٣ / ٥١٧ حديث ١٨٣٤ .

وقد ورد هذا الحديث بطرق أخرى بالخطا متعددة منها :
 أ - ما ورد عن أبي هريرة نحوه وزاد : " قال ابن شهاب :
 " فأخبرني من سمع جابر بن عبد الله قال : " فكنيت فيمن
 رجمه ، فرجمناه بالمصلّى ، فلما أذلقته الحجارة هرب ، فأدركناه
 بالحرة ، فرجمناه " . ولم يذكر قصة القامدية ولم يذكر
 أنه حفر له . (١)

ب - ما ورد عن جابر بن عبد الله نحو حديث أبي هريرة
 وزاد : " ولم يَمَلَّ عليه " ولم يذكر قصة القامدية ، ولا أنه
 حفر له حفرة . (٢)

=====

(١) انظر : صحيح البخاري مع الفتح ١٢ / ١٢٦ - ١٢١ في الحدود : باب
 سؤال المقر هل أحصت ، وباب لا يرمم المجنون والمجنونة .
 و صحيح مسلم ٣ / ٣١٨ في الحدود : باب من اعترف على
 نفسه بالزنى ، حديث ١٦٩١ . وسنن أبي داود ٤ / ١٤٨ في
 الحدود : باب رجم ماعز بن مالك حديث ٤٤٢٨ - وهو من طريق
 آخر - قال الدارقطني في سننه ٣ / ١٩٦ وسنده ضعيف
 عند أبي داود لأن في سنده عبد الرحمن الصامت وهو مجهول .
 وذكره أيضا الألباني في إرواه الغليل ٨ / ٢٤ وعلق عليه
 بمثل تعليق الدارقطني . وسنن الترمذي ٢ / ٤٤٠ في
 الحدود : باب ما جاء في ذكره الحديث من المعترف إذا رجع
 ، حديث ١٤٥٣ . وسنن ابن ماجه ٢ / ٨٥٤ في الحدود : باب
 الرجم ، حديث ٢٥٥٤ . ومسنند الإمام أحمد ٢ / ٤٥٣ - ٢٨٦ - ٢٨٧ -
 ٤٥٠ ، ومسنند ابن أبي شيبة ١٠ / ٧٢ في الحدود : باب في
 الزانى كم يسرد ، وما يصنع به بعد إقراره .

والمنتقى لابن الجارود ص ٢٧٨ حديث ٨١٩ ، وسنن البيهقي ٨ / ٢١٩ -
 ٢٢٥ ، وجامع الأصول ٣ / ٥٢١ .

(٢) انظر : صحيح البخاري مع الفتح ١٢ / ١٢٩ في الحدود : باب
 الرجم في المصلّى وزاد : " فصلى عليه " . قال الحافظ في
 الفتح ١٢ / ١٣١ : " هذه رواية شاذة تفرد بها محمود ابن ==

ج - ما ورد عن جابر بن سمرة نحو رواية جابر بن عبد الله وفيه " فردة. مرتين ثم أمر به فَرَجِمَ " . وفي أخرى عند مسلم " فردة. مرتين أو ثلاثا " ولم يذكر قصة القامدية. (١)

د - ما ورد عن أبي سعيد الخدري وفيه : " فردة. النبي صلى الله عليه وسلم مرارا . . . إلى قوله : - فما أوثقناه ولا حفرنا له ، قال : فرميناه بالعظم والمدر والخزف . قال : فاشتد واشتدنا خلفه ، حتى أتى عرض الحرة ، فانتصب لنا ، فرميناه بجلاميد الحرة - يعني الحجارة - حتى سكَّت . . . قال : فما استغفر لــــه ولا سبّه " .

وفي أخرى له عند مسلم " فاعترف بالزنى ثلاث مرات " ولم

===== غيلان دون سائر الرواة عنه . . . ولعل البخاري أخرجها لأنها قوية عنده. بالشواهد ، فيما ورد . من وجه آخر عن أبي أمامة بن سهل بن حنيف في قصة ماعز " . . . وصحيح مسلم ١٤٨/٣ في الحدود : باب من اعترف على نفسه بالزنى حديث ١٧٠١ ، وسنن أبي داود في الحدود ٤ / ١٤٨ : باب رجم ماعز حديث ٤٤٣٠ ، وذكره أيضا برواية أخرى نحوه . انظر حديث ٤٤٢٠ الباب نفسه . وقال الألباني في إرواء الغليل ٢٥٤/٧ : " وإسناده جيد " .

وسنن الترمذي ٢ / ٤٤١ في الحدود : باب ما جاء في ذرء الحنك . عن المعترف إذا رجع ، حديث ٤٤٥٤ ، وقال : " حسن صحيح " . وسنن النسائي ٤ / ٦٢ في الجنائز : باب ترك الصلاة على المرحوم . والمصنف لعبد الرزاق ٧ / ٣٢٠ باب الرجم والإحصان . . . ومسند الإمام أحمد ٣ / ٢٢٣ . والمنتقى لابن الجارود ص ٢٧٥ حديث ٨١٣ ، وسنن البيهقي ٨ / ٢٢٥ ، وسنن الدارقطني ٣ / ١٢٧ (وتعليق الحافظ عليه في الفتح بمثل تعليق الدارقطني) .

(١) انظر : صحيح مسلم ٣ / ١٣١٩ في الحدود : باب من اعترف على نفسه بالزنى حديث ١٦٩٢ ، وسنن أبي داود ٤ / ١٤٦ . في الحدود : باب رجم ماعز بن مالك حديث ٤٤٢٢ - ٤٤٢٣ . . .

يذكر قصة الفاسدية . (١)

هـ - ما ورد - من عبد الله بن عباس : " أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لعائز بن مالك : " أحق ما بلغني عنك ؟ " إلى قوله : لشهد . أربع شهادات ، ثم أمر به فرجم . رواه مسلم . ولم في أخرى عند البخاري وفيها " لعنك قبليت أو غمرت " . ولم في أخرى عند أبي داود وفيها " ولم يصل عليه " . (٢)

=====

== والمصنف لعبد الرزاق ٢٢٤ / ٧ باب الرجم والإحصان . ومسنند الإمام أحمد ٥ / ٨٦ - ٩٩ - ١٠٢ - ١٠٣ - ٩١ . ومصنف ابن أبي شيبة ١٠ / ٧٣ في الحدود : باب في الرأسي كم يرد . وسنن الدارمي : ٢ / ١٧٦ في الحدود : باب الاعتراف بالرأسي . وسنن البيهقي ٨ / ٢٢٧ .

(١) انظر : صحيح مسلم ٣ / ١٣٩ في الحدود : باب من اعترف على نفسه بالرأسي حديث ١٦٩٤ ، وسنن أبي داود ٤ / ١٤٩ في الحدود : باب رجم ماعز حديث (٤٤٣١) ، وأخرجه أيضا برواية أخرى حديث ٤٤٣٢ . وقال الألباني في إرواء الغليل ٧ / ٣٥٦ : " إسناده صحيح على شرط مسلم " . ومصنف ابن أبي شيبة ١٠ / ٧٤ في الحدود : باب في الرأسي كم يرد . وسنن الدارمي ٢ / ١٧٨ : باب الحظر لمن يراد رجمه . وسنن البيهقي ٨ / ٢٢٧ .

(٢) انظر : صحيح البخاري مع الفتح ١٢ / ١٣٥ في الحدود : باب هل يقول الإمام للمقرر لعنك قبليت أو غمرت . قال ابن الأثير في جامع الأصول ٣ / ٥٢٧ حديث ١٨٣٧ : " رأيت الحميدي - رحمه الله - قد ذكر هذا الحديث في أفراد البخاري من مكرمة عن ابن عباس . وذكر الرواية ثم قال : " وقد أخرج مسلم من رواية سماك ابن حرب ، عن سعيد بن جبير ، عن ابن عباس ، وذكر الرواية ، وهذا القول منه يدل على أن الحديث متفق عليه بين البخاري ومسلم ، ألا أنه من ترجمتين ، ثم لم يذكر رواية مسلم في أفراد . وقد كان الأولي به أن يذكر هذا الحديث في المتفق عليه بينهما ، ولعله رأى من ذلك ما هو أعلم به ، لكن نبهنا على ما رأيناه في كتابه " . وصحيح مسلم ٣ / ١٣٩ في الحدود : باب من اعترف على نفسه بالرأسي حديث ١٦٩٣ . وسنن أبي داود ٤ / ١٤٦ - ١٤٧ في الحدود ==

و- ما ورد عن عبدالعزیز القرشي قال : " حدّثنی من شهد النبي صلّى الله عليه وسلّم ، وأمر برجم رجل بين مكة والمدينة ، فلما أصابته الحجارة فرّ ، فبلغ ذلك النبيّ صلّى الله عليه وسلّم فقال : " فهل تركتموه ؟ " (١) .

ز- ما ورد عن نعيم بن حزال قال : " كان ماعز بن مالك يتيما في حجر أبي ، فأصاب جارية من الحي ٠٠٠ . إلى قوله : قال صلّى الله عليه وسلّم : " إنك قد قلتها أربع مرات ، فيمن ؟ " قال : " بفلانة " قال : " هل ضاعتها ؟ " قال : " نعم " قال : " هل باشرتها ؟ " قال نعم ٠٠٠ . قال فأمر به أن يرجم ، فأخرج به إلى الحرة ٠٠٠ . إلى قوله : فقال : " هل تركتموه لعنه أن يتوب فيثوب الله عليه " .

وفي رواية أخرى له : وفيها : " يا هزال لو سترته بشوبك كان خيرا لك " (٢) .

=====

== : باب رجم ما عز ، حديث ٤٤٢١ - ٤٤٢٥ - ٤٤٢٦ نحو رواية مسلم ، وحديث ٤٤٢٧ ، نحو رواية البخاري عن عكرمة ، وسنن الترمذي ٢ / ٤٤٦ في الحدود ، : باب ما جاء في الثقلين في الحدّ . حديث ١٤٥٢ وقال : " حديث حسن " . والمصنف لعبد الرزاق ٧ / ٣٢٤ باب الزجم والإحصان . ومسنّد الإمام أحمد ١ / ٢٤٥ - ٣١٤ - ٣٢٨ نحو رواية مسلم . وانظر أيضا ١ / ٣٣٨ - ٢٧٠ نحو رواية البخاري ، والمرجع نفسه ، وقال الألباني في هذه الرواية : " وهذا إسناد صحيح على شرط الشيخين ، وثابعه يحيى بن كثير عن عكرمة نحوه ، وأخرجه الدارقطني ٣٣٩ " . وسنن البيهقي ٨ / ٢٢٦ .

(١) هذه الرواية ذكرها الهيثمي في " مجمع الزوائد " ٦ / ٢٦٧ وقال " ورجاله ثقات " . وذكره أيضا عن أبي هريرة ، عن النبي صلّى الله عليه وسلّم قال : " إذا اعترف الرجل بالزنى فأضرّ به الرجم لهرب ، ترك " . قال الهيثمي : " ورجاله رجال الصحيح غير حميد . الكندي وهو ثقة " . المرجع نفسه .

(٢) انظر : سنن أبي داود ٤ / ١٤٥ - ١٣٤ في الحدود : باب رجم ماعز . وباب في الستر على أهل الحدود ، حديث ٤٤١٩ - ٤٣٧٧ - ٤٣٧٨ وقال الألباني في " إرواء الغليل ٧ / ٣٥٨ " : " وهذا إسناد حسن ، ورجاله رجال مسلم ، ويشهد له الطريق الثاني من حديث ==

الحديث الرابع : عن مِزْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ - رضي الله عنه -

قال : " أَنَّ امْرَأَةً مِنْ جُهَيْنَةَ أَتَتْ نَبِيَّ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَهِيَ حُبْلَى مِنَ الرَّئِي ، فَقَالَتْ : " يَا نَبِيَّ اللَّهِ ، أَصَبْتُ حُذًّا ، فَأَقِئْهُ عَلَيَّ " فَدَهَا نَبِيُّ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَلِيَّتَهَا ، وَقَالَ " أَحْسِنِ إِلَيْهَا ، فَإِذَا وَضَعْتَ لِبَاسِي بِهَا " ففعل . فَأَمَرَ بِهَا نَبِيُّ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَشَكَتَ عَلَيْهَا رِثْيَابُهَا ، ثُمَّ أَمَرَ بِهَا فَرُجِمَتْ ثُمَّ صَلَّى عَلَيْهَا ، فَقَالَ لَهُ عُمَرُ : " تَصَلَّى عَلَيْهَا يَا نَبِيَّ اللَّهِ وَقَدْ رَنَتْ ؟ " فَقَالَ : " لَقَدْ تَابَتْ تَوْبَةً لَوْ قُضِمَتْ بَيْنَ سَبْعِينَ مِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ تَوَسَّعَتْهُمْ ، وَهَلْ وَجَدْتَ تَوْبَةً أَفْضَلَ مِنْ أَنْ جَاءَتْ بِنَفْسِهَا لِلَّهِ تَعَالَى " .

رواه مسلم (١)

=====

== جابر بن عبد الله ، وقد تابعه زيد بن أسلم من يزيد

ابن نعيم به نحوه " . . وموطأ الإمام مالك ٢ / ٨٢١ في الحدود : باب ما جاء في الرجم وقال الألباني في إرواء الغليل ٧ / ٣٥٨ : " وأخرجه الحاكم ٤ / ٣٦٣ مختصرا وصححه ، ووافقه الذهبي " . والمصنف لعبد الرزاق ٧ / ٣٢٣ باب الرجم والإحصان ، بمثل رواية زيد . بن أسلم عن طريق يحيى بن سعيد .

ومسند الإمام أحمد ٥ / ٢١٦ - ٢١٧ وحسنه الألباني كما سبق . ومصنف ابن أبي شيبة ١٠ / ٧١ - ٧٨ في الحدود : باب في الزاني كم يرد . . وسنن البيهقي ٨ / ٢١٩ . وذكره ابن حجر في " التلخيص الحبير " ٤ / ٩٥ وقال : " وإسناده حسن " . وذكره ابن الأثير في " جامع الأصول " ٣ / ٥٢٥ . وقال عبد القادر الأرناؤوط في حاشية جامع الأصول : " وفي سننه . هشام بن سعد . القرشي ، صدوق له أوهام ، ويزيد . بن نعيم لم يوثقه غير ابن حبان ، ولكن يشهد له ما قبله " المرجع نفسه . (تقريب التهذيب ٢ / ٣٧٢) .

(١) انظر : " صحيح مسلم في الحدود ٣ / ١٣٢٤ - باب من أعتك على

نفسه بالرئس حديث ١٦٩٦ . . وسنن أبي داود ٤ / ١٥١ في الحدود :

باب المرأة التي أمر الرسول صلى الله عليه وسلم برجمها

من جهينة ، حديث ٤٤٤٠ - ٤٤٤١ . . وسنن الترمذي ٢ / ٤٤٥ في الحدود :

باب ما جاء في الرجم على الشيب ، حديث ١٤٦٢ ، وسنن ابن ماجه

٢ / ٨٥٤ ، في الحدود : باب الرجم ، حديث ٢٥٥٥ (مختصرا) .

==

الحديث الخامس؛ من عامر الشعبي - رضي الله عنه - قال:

"جاء بشرافة الهمدانية إلي عليّ - رضي الله عنه - فقال لها: "ويلك لعل رجلاً وقَّح عليك وأنت ناشئة؟" قالت: "لا" قال: "لعل زوجك من مذوننا هذا أتاك فأنت تكرهين أن تدلى عليه؟" يلقيها لعلها تقول نعم، قال: "فأمر بها فحبست، فلما وضعت ما في بطنها، أخرجها يوم الخميس فضربها - وفي رواية جلدتها - وحفر لها يوم الجمعة ٥٠٠٠" الحديث أخرجه البيهقي في سننه (١).

الحديث السادس؛ من ابن خالوند - يسنن اللجلاج :

"أن أباه أخبره: "أنه كان قاعداً يعتمل في السوق، فمرت امرأة تحمل صبياً، فثار الناس معها وثُرت فيمن ثار، فانتهت إلي النبي صلى الله عليه وسلم وهو يقول: "من أبو هذا معك؟ فسكتت فقال شابٌ حدّوها: "أنا أبوه" يارسول الله " فنظر رسول الله صلى الله عليه وسلم إليه وإلى بعض من حوله يسألهم عنه فقالوا: "مسا علمنا إلا خيراً" فقال له النبي صلى الله عليه وسلم: "أحصنت؟" قال:

=====

== والمصنف لعبدالرزاق ٣٢٥ / ٧، باب الرجم والإحصان . ومسنن الإمام أحمد ٤٤٩ / ٤ - ٤٣٠ - ٤٣٥ - ٤٣٧ - ٤٤٠ . ومصنف ابن أبي شيبة ١٠ / ٨٧ في الحدود : باب من قال : " إذا فجرت وهى حامل ، انتظر حتى تضع ثم ترجم وزاد " فسلب عنها ثيابها " . وسنن الدارمي ٢ / ١٨٠ في الحدود : باب الحامل إذا اعترفت بالزنى والمنتقى لابن الجارود ص ٢٧٧ حديث ٨١٥ . وسنن البيهقي ٢١٧ / ٨ - ٢١٨ - ٢٢٥ . وسنن الدارقطني ٢ / ١٠١ - ١٠٢ - ١٢٧ . وذكره الهيثمي في " مجمع الزوائد " ٦ / ٢٦٨ عن أنس نحوه ، وذكره أيضاً في " كشف الاستار " ٢ / ٢٨٢ عن أنس وقال البزار : " تلطد به الأعمش أبو إسماعيل " المرجع نفسه . وذكره ابن الأثير في " جامع الأصول " ٣ / ٥٢٣ .

(١) سبق تخريجه في المبحث الأول (الحديث السابع) .

" نعم " فامر به فَرَجِمَ . قال فخرجنا به فحفرنا له حتى أمكنا ، ثم رميناه بالحجارة حتى هداً ، فجاء رجل يسأل عن المرجوم ، فانطلقنا به إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقلنا : هذا جاء يسأل عن الخبيث ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " لهو أطيب عند الله من ريح المسك " فإذا هو أبوه ، فأعانه على غسله وتكفينه ودفنه ، وما أدري قال : والمثلاة عليه أم لا . وهذا حديث عبدة ، وهو أثم " . أخرجه أبو داود . (١)

الحديث السابع : عن سهل بن سعد الساعدي - رضي الله عنه - عن النبي صلى الله عليه وسلم " أن رجلاً أتاه فاقترع عنده أنه رضى بامرأة فسقاها ، فبعث رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى المرأة ، فسأله من ذلك ؟ فأنكرت أن تكون رضى فجعلته الحد وتركها " . أخرجه أبو داود . (٢)

الحديث الثامن : عن جابر بن عبد الله - رضي الله عنهما - قال : " جاءت اليهود برجل وامرأة منهم زنيا ، فقال : " اتؤنوا بأعلم رجلين منكم " فأتوه بابني موريا ، فتشدهما : كيف تجدان أمر هذين في التوراة ؟ قال : نجد في التوراة ، إذا شهد أربعة أنهم رأوا ذكره في فرجها مثل الميل في المكحلة رجما ، فقال : " فما يمنعكما أن ترجموهما ؟ " قال : " ذهب سلطاننا فكهنا القتل " فدعا رسول الله صلى الله عليه وسلم بالشهود فجاءوا بأربعة فشهدوا أنهم رأوا ذكره في فرجها مثل الميل في المكحلة ،

=====

(١) انظر: سنن أبي داود . ١٥٠/٤ في الحدود : باب رجم ماعز حديث ٤٤٣٥ - ٤٤٣٦ . ومسند الإمام أحمد ٣/ ٤٧٩ . وسنن البيهقي ٨/ ٢٢١ . وجامع الأصول ٣/ ٥٣٤ . وقال عبد القادر الأرناؤوط في حاشية جامع الأصول : " وهو حسن بالإسنادين وللحديث شواهد بمعناه " . المرجع نفسه .

(٢) انظر: سنن أبي داود . ١٥٩/٤ في الحدود : باب إذا أقر الرجل بالزنى ولم تقر المرأة ، حديث ٤٤٦٦ . ومسند الإمام أحمد ٥/ ٣٤٠ . وسنن البيهقي ٨/ ٢٢٨ . وسنن الدارقطني ٣/ ٩٩ .

فَأَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِرَجْمِهِمَا .

أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (١)

وَفِي رِوَايَةٍ أُخْرَى لَهُ بِدُونِ قَوْلِهِ : " فِدَعَا بِالشُّهُودِ فَشَهِدُوا " (٢)

وَفِي رِوَايَةٍ أُخْرَى لَهُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ نَحْوَهُ وَلَسَمَ

يَذْكُرُ فِيهِ شَيْئًا عَنِ الشُّهُودِ . (٣)

=====

== وَجَامِعُ الْأَصُولِ ٣ / ٥١٤ . وَقَالَ عَبْدُ الْقَادِرِ الْأَرْنَؤُوطُ فِي حَاشِيَةِ

جَامِعِ الْأَصُولِ : " وَإِسْنَادُهُ حَسَنٌ " . الْمَرْجِعُ نَفْسُهُ .

(١) انْظُرْ : سَنَنُ أَبِي دَاوُدَ . ٤ / ١٥٦ فِي الْحُدُودِ : بَابُ فِي رَجْمِ

الْيَهُودِيِّينَ حَدِيثٌ ٤٤٥٢ . وَذَكَرَهُ الْهَيْثَمِيُّ فِي " كِتَابِ الْأَسْتَارِ " ٢ / ٢١٩ .

قُلْتُ : وَهَذِهِ الرِّوَايَةُ فِي سَنَدِهَا مَجَالِدُ بْنُ سَعِيدٍ . الْهَمْدَانِيُّ ،

لَيْسَ بِالْقَوِي ، وَقَدْ تَغَيَّرَ فِي آخِرِ عَمَرِهِ . انْظُرْ " التَّقْرِيبَ " ٢ / ٢٢٩

و " مِيزَانَ الْإِعْتِدَالِ " ٣ / ٤٣٨ . وَقَالَ فِيهِ الذَّهَبِيُّ : " مَشْهُورٌ صَاحِبُ

حَدِيثٍ عَلَى لَيْسَ فِيهِ ، وَقَالَ ابْنُ مَعِينٍ : " لَا يَحْتَجُّ بِهِ ، وَقَالَ

أَحْمَدُ يَرْفَعُ كَثِيرًا ، مِمَّا لَا يَعْرِفُهُ النَّاسُ ، لَيْسَ بِشَيْءٍ " ، وَقَالَ

النَّسَائِيُّ لَيْسَ بِالْقَوِي ، وَذَكَرَ الْأَشْجَعُ أَنَّهُ شَيْعِي ، وَقَالَ الدَّارِقُطَنِيُّ

ضَعِيفٌ ، وَقَالَ الْبُخَارِيُّ : كَانَ يَحْسِبُ بْنُ سَعِيدٍ يَضَعُفُهُ ، وَكَانَ

ابْنُ مَهْدِيٍّ لَا يَرْوِي عَنْهُ " . الْمَرْجِعُ نَفْسُهُ . قُلْتُ وَهُوَ بِهَذِهِ

الرِّوَايَةِ ضَعِيفٌ وَلَكِنْ الْهَيْثَمِيُّ ذَكَرَهُ فِي مَجْمَعِ الزَّوَائِدِ ٦ / ٢٧٢ .

وَقَالَ : " رَوَاهُ الْبِزَارُ مِنْ طَرِيقِ مَجَالِدٍ ، عَنْ الشَّعْبِيِّ عَنْ جَابِرٍ

وَقَدْ صَحَّحَهَا ابْنُ عَدِي " . وَذَكَرَهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي سَنَدِهِ ٨ / ٢٣١ .

(٢) انْظُرْ : سَنَنُ أَبِي دَاوُدَ . ٤ / ١٥٧ فِي الْحُدُودِ : بَابُ فِي رَجْمِ

الْيَهُودِيِّينَ حَدِيثٌ ٤٤٥٣ . وَانْظُرْ : " جَامِعُ الْأَصُولِ " ٣ / ٥٤٨ وَقَالَ

عَبْدُ الْقَادِرِ الْأَرْنَؤُوطُ فِي حَاشِيَةِ جَامِعِ الْأَصُولِ : " وَهِيَ مَرْسَلَةٌ

وَلَكِنْ يَشْهَدُ لَهُ الْحَدِيثُ الَّذِي قَبْلَهُ وَالَّذِي بَعْدَهُ " الْمَرْجِعُ نَفْسُهُ .

(٣) انْظُرْ : سَنَنُ أَبِي دَاوُدَ . ٤ / ١٥٥ فِي الْحُدُودِ : بَابُ فِي رَجْمِ

الْيَهُودِيِّينَ ، حَدِيثٌ ٤٤٥٠ . وَالْمُصَنِّفُ لِعَبْدِ الرَّزَاقِ ٧ / ٣١٦ - ٣١٨ بَابُ

الرَّجْمِ وَالْإِحْصَانُ مَطُولًا بِإِسْنَادٍ نَفْسُهُ وَرَادٌ : " فَأَخْبَرَنِي سَالِمُ

ابْنُ عَمْرٍ " . وَجَامِعُ الْأَصُولِ ٣ / ٥٤٥ وَقَالَ عَبْدُ الْقَادِرِ الْأَرْنَؤُوطُ

فِي حَاشِيَةِ جَامِعِ الْأَصُولِ : " وَفِي سَنَدِهِ رَجُلٌ مَجْهُولٌ ، وَلَكِنْ يَشْهَدُ لَهُ مِنْ

جِهَةِ الْمَعْنَى الْحَدِيثُ الَّذِي قَبْلَهُ " . وَقَالَ الْأَلْيَانِيُّ فِي " أَرْوَاءِ الْغُلِيلِ "

٥ / ٩٥ : " وَرَجَمَهُ نَفْسُهُ ثَبَاتٌ مَا عَدَدَا " ==

الحديث التاسع : عن علقمة بن وائل عن أبيه - رضي الله

عنها - أن امرأة خرجت على عهد النبي صلى الله عليه وسلم تريد الصلاة فتلقاها رجل فتجلبها ففرض حاجته منها ، فصاحت ، فأنطلق ومتر بها رجل فقالت : " إن ذلك فعل بي كذا وكذا " ومترت بعصابة من المهاجرين فقالت : " إن ذلك الرجل فعل بي كذا وكذا " فأنطلقوا فأخذوا الرجل الذي ظننت أنه وقع عليها ، فأتوها ، فقالت : " نعم هو هذا " فأتوا به رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما أمر به ليُرجم ، قام صاحبها الذي وقع عليها ، فقال : " يا رسول الله أنا صاحبها فقال لها : " اذهبي فقد غفر الله لك وقال للرجل : قولاً حسناً ، وقال للرجل الذي وقع عليها : ارجعوه ، وقال : " لقد تاب توبةً لو تابها أهل المدينة لُقيِلَ منهم " .
أخرجه الترمذي (١)

الحديث العاشر : عن نافع أن صفية بنت أبي عبيد ، أخبرته

" أن أبا بكر الصديق أتى برجل قد علا جارية بكرا فأحبلها ، ثم اعترف على نفسه بالزنى ، ولم يكن أُحصن ، فأمر به أبو بكر

=====

== رجل بن بني مزينة فإنه لم يسم " . وانظر المرجع نفسه ٢١٠ / ٨ ، أيضاً ، قال : " يشهد له حديث البراء بن عازب في مسلم " . انظر الحديث رقم ٢ المبحث الثالث .

(١) انظر : سنن الترمذي ٧ / ٣ في الحدود : باب ما جاء في المرأة إذا استكرهت على الزنى ، حديث ١٤٧٨ ، وقال : " حسن غريب صحيح " . وسنن أبي داود ١٢٤ / ٤ في الحدود : باب في صاحب الحنث يجيىء فيقر ، حديث ٤٣٧٩ . . ومسند الإمام أحمد ٣٩٩ / ٦ . وجامع الأصول ٥٠٥ / ٣ . وقال الحافظ في التقریب ٣١ / ٢ : " علقمة بن وائل ابن حجر الكوفي ، صدوق ، إلا أنه لم يسمع من أبيه " . قال الترمذي في سننه ٧ / ٣ : " إن علقمة سمع من أبيه ، وهو أكبر من عبد الجبار ابن وائل ، وعبد الجبار لم يسمع من أبيه " . والدليل على سماع علقمة من أبيه ما رواه مسلم حديث ١٦٨٠ من حديث سمك بن حرب أن علقمة حدثه أن أباه حدثه . . . الحديث وكذلك عند البخاري في جزء رفع اليدين ، والنسائي في باب ==

فجلده. الحدّ باسم نقيّ إلى فسّك " . أخرجه مالك في الموطأ . (١)

الحديث الحادي عشر : عن أبي واقد الليثي : " أنّ رجلاً من أهل الشام أتى عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - فذكر له : أنّه وجد مع امرأته رجلاً ، قال أبو واقد : " فأرسلني عمر إليها وعندها نسوة حولها ، فأتيتها فأخبرتها بما قال زوجها ، وأنّها لا تؤخذ بقوله ، وجعلت القنّها أشباه ذلك لتزعم ، فأبّت ، إلا مضياً ، وتمت على الاعتراف ، فأمر بها عمر فرجمت " . أخرجه مالك في الموطأ (٢)

الحديث الثاني عشر : عن سهل بن سعد : " أنّ وليدة في عهد

النبيّ - صلّى الله عليه وسلّم - حملت من الزنى ، فسُئلت من أحباك ؟ فقالت : " أحببني المقعد " . فسُئل عن ذلك فاعترف ، فقال النبيّ صلّى الله عليه وسلّم : " إنّهُ لضعيف من الجلد ، فأمر بمئة عكّول ، فضربه ضربة واحدة " أخرجه البيهقي (٣)

=====

== رفع اليدين . انظر حاشية جامع الأصول ٣ / ٥٥٥ .

وقال الألباني في سلسلة الأحاديث الصحيحة ٢ / ٦٠٠ حديث ٩٠٠ . " ورجاله ثقات كلهم رجال مسلم ، وفي سماك كلام لا يضر ، وهو حسن الحديث في غير روايته عن عكرمة ، وفيها ضعف " .

(١) انظر : الموطأ ٢ / ٨٢٦ في الحدود : باب ما جاء فيمن اعترف على نفسه بالزنى . والمصنف لعبد الرزاق ٧ / ٣١١ باب البكر . ومصنف ابن أبي شيبة ١٠ / ٨٣ في الحدود : باب في البكر والشيب وما يصنع بهما إذا فجرا . وسنن البيهقي ٨ / ٢٢٣ . وجامع الأصول ٣ / ٥٣٨ . وقال عبد القادر الأرناؤوط في حاشية جامع الأصول : " وإسناده صحيح " . المرجع نفسه .

(٢) انظر : الموطأ ٢ / ٨٢٣ في الحدود : باب ما جاء في الرجم و " جامع الأصول " ٣ / ٥٣٨ . وقال عبد القادر الأرناؤوط في حاشية جامع الأصول : " وإسناده صحيح " . وذكره الهندي في كنز العمال ٥ / ٢٢٩ ، وص ٢٢٧ عن عبد الله بن شداد وغيره ، وص ٢٣١ عن نافع : " أنّ عمر رجم امرأة ولم يجلدها بالشام " .

(٣) انظر : سنن البيهقي ٨ / ٢٣٠ وقال : " والصواب عن أبي حازم عن أبي أمامة بن سهل بن حنيف عن الرسول صلّى الله عليه وسلّم " . وانظر : سنن ابن ماجه ٢ / ٨٥٩ في الحدود ==

== : باب الكبير والمريض يجب عليه الحد . حديث ٢٥٧٤ ، عن سعيد .
ابن سعد . بن عباد . وقال لقواد . عبد الباقي : " في الزوائد
مدار الحديث عن محمد بن إسحاق وهو مدلس وقد رواه
بالعنينة " . وذكره الهيثمي في مجمع الزوائد ٦ / ٢٥٢ ،
وقال : " رواه النسائي مختصرا ، والطبراني وفيه أبو بكر بن
أبي سبرة ، وهو متروك " . وانظر أيضا المرجع نفسه ،
عن أبي سعيد نحوه ، وقال الهيثمي : " رجاله رجال الصحيح " .
وذكره أيضا عن أبي أمامة وقال : " رجاله ثقات " .
وذكره الدارقطني في سننه ٣ / ٩٩ ، وقال أبو الطيب في
التعليق المغني على الدارقطني : " وهم فليح حيث قال عن
أبي حازم عن سهل بن سعد ، والصواب عن أبي حازم عن
أبي أمامة عن أبيه " وأخرجه الشافعي ، والبيهقي عن أبي
أمامة ، وقال البيهقي : " وهذا هو الم محفوظ عن أبي أمامة
مرسود " . مرجع نفسه . . وذكره ابن سير في المستحسنين
الخبير ٤ / ٥٨ عن أبي أمامة وقال : " ورواه أحمد ،
وابن ماجة ، عن سعيد بن قتادة " وقال : " ورواه أبو داود
من حديث الزهري ، عن أبي أمامة بن سهل بن حنيف ، عن
رجل من الأنصار ، ورواه النسائي من حديث أبي أمامة عن
أبيه فإن كانت الطرق كلها محفوظة ، فيكون أبو أمامة
قد حمل من جماعة من المجابسة ، وأرسله مرة " . وقد
رأيت في سنن أبي داود . ٤ / ١٦١ في الحدود : باب في
إقامة الحد . عن المريض ، حديث ٤٤٧٢ ، فقال : " حدثنا أحمد .
ابن سعيد الهمداني ، ثنا ابن وهب ، أخبرني يونس ، عن ابن شهاب
، قال : " أخبرني أبو أمامة بن سهل بن حنيف ، أنه أخبر بعض
أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم من الأنصار " ثم ذكر الحديث
وانظر سنن النسائي ٨ / ٢٤٢ في القضاة : باب توجيه الحاكم
إلى من أخبر أنه زنى ، ولم يذكره عن أبيه ، وإنما عن
أبي أمامة نفسه . .

المبحث الثالث

الأحاديث الواردة في كيفية تطبيق حد الزنى

الحديث الأول : عن **بُرَيْدَةَ** - رضي الله عنه - في حديث ما أمر

ابن مالك ... وفيه : " فلما كان الرابعة وحفر له حفرة ، ثم أمر به فرجم " وكذلك ما ذكره في قصة الغامدية التي رجمها رسول الله صلى الله عليه وسلم ، بعد أن قطعت طفلها وفيه " ... ثم أمر بها ، فحفر لها إلى صدرها ، وأمر الناس فرجموها ... إلى قوله : ثم أمر بها ، فصلى عليها ودفنت " رواه مسلم (١)

وله طرق أخرى من ذكرها في المبحث الثاني ، منها :

أ - ما ورد عن **أبي هريرة** وفيه : " قال ابن شهاب " فأخبرني من سمع **جابرًا** قال : " فكنيت فيمن رجمه فرجمناه بالمصلى ، فلما أذلقته الحجارة هرب ، فأدركناه بالحرة فرجمناه " ولم يذكر أنه حفر له . (٢)

ب - ما ورد عن **جابر بن عبد الله** وفيه " فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم خيرا ، ولم يصل عليه " ولم يذكر أنه حفر له . (٣)

ج - ما ورد عن **أبي سعيد الخدري** - رضي الله عنه - وفيه : " فأنطلقنا به إلى **بقيع الفرقد** ، قال : " فلما أوثقناه ولا حفرنا له ، فرمينا بالعظام والمدن ، والخرف ، قال : فاشتد ، واشتدنا خلفه حتى غرق الحرة ، فانتصب لنا ، فرمينا بجلاميد الحرة - يعني الحجارة - حتى سكت ... " الحديث (٤)

وبقيع الفرقد : هو موضع الجنائر بالمدينة .

=====

- (١) سبق تخريجه في المبحث الثاني (الحديث الثالث)
- (٢) سبق تخريجه في المبحث الثاني (الحديث الثالث الطريق الأول)
- (٣) سبق تخريجه في المبحث الثاني (الحديث الثالث الطريق الثاني)
- (٤) سبق تخريجه في المبحث الثاني (الحديث الثالث الطريق الرابع)

د - ما ورد عن نعيم بن هزال وفيه : " هَلَّا تَرَكَتُمُوهُ لَعَلَّهُ يَتُوبَ فَيَتُوبَ اللَّهُ عَلَيْهِ " . (١)

الحديث الثامن : عن عبد الله بن عمر - رضي الله عنهما -

قال : " إِنَّ الْيَهُودَ جَاءُوا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَذَكَرُوا لَهُ أَنَّ رَجُلًا مِنْهُمْ وَامْرَأَةً زَنِيًّا ، فَقَالَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : " مَا تَجِدُونَ فِي الثَّوْرَةِ فِي شَأْنِ الرَّجْمِ ؟ " فَقَالُوا : " نَقْفَحُهُمْ وَيَجْلِدُونَ " قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَلَامٍ : " كَذِبْتُمْ ، إِنْ فِيهَا الرَّجْمُ " فَأَتَوْا بِالثَّوْرَةِ فَنَشَرُوهَا ، فَوَضَعَ أَحَدُهُمْ يَدَهُ عَلَى آيَةِ الرَّجْمِ ، فَقَرَأَ مَا قَبْلَهَا ، وَمَا بَعْدَهَا ، فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَلَامٍ : " أَرْفَعْ يَدَكَ " فَرَفَعَ يَدَهُ ، فَبَدَأَ فِيهَا آيَةَ الرَّجْمِ ، فَقَالُوا : " صَدَقَ يَا مُحَمَّدٌ فِيهَا آيَةُ الرَّجْمِ " فَأَمَرَ بِهِمَا النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَرَجَمَا " . قَالَ ابْنُ عَمْرٍو : " فَرَأَيْتَ الرَّجُلَ يُجْنِسُ عَلَى الْمَرْأَةِ بِقِيَّتِهَا الْحِجَارَةَ " . . . رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ

وزاد البخاري في رواية له : " قَالَ ابْنُ عَمْرٍو : " فَرَجَمَا عِنْدَ

الْبَلَاءِ " . .

وفي رواية أخرى عند البخاري : " فَرَجَمَا قَرِيبًا مِنْ مَوْضِعِ

الْجَنَائِزِ ، قَرِيبَ الْمَسْجِدِ " . .

وأخرجه مسلم من حديث البراء بن عازب نحوه . (٢)

=====

(١) سبق تخريجه في المبحث الثاني (الحديث الثالث الطريق السابع)

وفي هذا المبحث ذكرت الطرق التي فيها اختلاف في الأحكام فقط .

(٢) انظر : صحيح البخاري مع الفتح ١٢ / ١٦٦ - ١٢٨ في الحدود .

: بَابُ أَحْكَامِ أَهْلِ الذَّمِّ وَأَحْصَانِهِمْ إِذَا زُنُّوا ، وَبَابُ الرَّجْمِ

فِي الْبَلَاءِ . وَصَحِيحُ مُسْلِمٍ ٢ / ١٢٢٦ في الحدود : بَابُ رَجْمِ الْيَهُودِ .

أَهْلُ الذَّمِّ فِي الزُّنَى ، حَدِيثُ ١٦٩٩ . وَ" سَلْتَنُ أَبِي دَاوُدَ " ٤ / ١٥٣

- ١٥٥ في الحدود : بَابُ فِي رَجْمِ الْيَهُودِيِّينَ ، حَدِيثُ ٤٤٤٦ - ٤٤٤٩ .

وَسَلْتَنُ التِّرْمِذِيَّ ٢ / ٤٤٦ في الحدود : بَابُ مَا جَاءَ فِي رَجْمِ

أَهْلِ الْكِتَابِ حَدِيثُ ١٤٦٣ . وَقَالَ : " حَسَنٌ صَحِيحٌ " وَ" سَلْتَنُ

ابْنِ مَاجَةَ ٢ / ٨٥٤ في الحدود : بَابُ رَجْمِ الْيَهُودِيِّ وَالْيَهُودِيَّةِ " .

والترمذى من حديث جابر بن سمرة (مختصرا) (١) .
وذكره الهيثمي في " مجمع الزوائد " عن عبد الله بن عباس

(مختصرا) وفيه " فرجهما في فناء المسجد " . (٢)

الحديث الثالث : عن أبي هريرة - رضي الله عنه - في

حديث الأمة إذا زنت وفيه " فليجلدها الحد . ولا يثرب عليها
ثم إن زنت الثالثة فليبعها ولو بحبل من شعر " رواه مسلم
وفي روايات أخرى - سبق ذكرها - فيها فإن عادت في الرابعة
فليجلدها ، وليبعها بغير أو بحبل من شعر . (٣)

=====

== حديث ٢٥٥٦ - ٢٥٥٨ . وموطأ مالك ٢ / ٨١٩ في الحدود : باب
ما جاء في الرجم . والمصنف لعبد الرزاق ٧ / ٣١٩ باب الرجم
والإحصان . ومسنده الإمام أحمد ١ / ٥ - ٧ - ١٧ - ٦٢ - ٦٣ - ٧٦ -
١٢٦ - ١٥١ . ومسنده ابن أبي شيبة ١٠ / ١٤٩ في الحدود : باب
في اليهودي والنصراني يزنيان (مختصرا) . وسنن الدارمي ٢ / ١٧٩
في الحدود : باب في الحكم بين أهل الكتاب إذا تحاكموا إلى
حكام المسلمين . والمنتقى لابن الجارود ص ٢٧٩ حديث ٨٢٢ (مختصرا)
وسنن البيهقي ٨ / ٢٤٦ . وجامع الأصول ٣ / ٥٤٢ .

(١) انظر : سنن الترمذي ٢ / ٤٤٦ في الحدود : باب ما جاء في
رجم أهل الكتاب حديث ١٤٦٤ ، وقال : " حسن غريب من حديث
جابر بن سمرة " . وقال : " والعمل على هذا عند أكثر أهل
العلم " . المرجع نفسه . وسنن ابن ماجه ٢ / ٨٥٥ في الحدود .
: باب رجم اليهودي واليهودية حديث ٢٥٥٧ . ومسنده ابن أبي شيبة
١٠ / ١٤٩ في الحدود : باب في اليهودي والنصراني يزنيان .
وقال عبد القادر الأرناؤوط في حاشية جامع الأصول ٣ / ٥٤٨ :

" وللحديث شواهد . يقوى بها كحديث ابن عمر المتقدم " .
(٢) . انظر : مجمع الزوائد ٦ / ٢٧١ وقال : " رجال أحمد شهاب ، وقد
صرح ابن إسحاق بالسمع في رواية أحمد " .
(٣) . سبق تخريجه في المبحث الأول (الحديث الرابع) .

الحديث الرابع : عن عامر الشعبي في حديث قصة شراحبة

التي رجمها عليّ - رضي الله عنه - وفيه " فلما وضعت ما في بطنها أخرجها يوم الخميس فضربها وحطرت لها يوم الجمعة في الرحبسة وأحاط الناس بها ، وأخذوا الحجارة ، فقال : ليس هكذا الرجم ، إذا يصيب بعضكم بعضا ، صفوا كصف الصلاة صفاء خلف صف " .
ثم قال : " أيها الناس أيما امرأة جيء بها وبها حبس - يعنى أو اعترفت - فالإمام أول من يرمي ثم الناس " . وأيما امرأة أو رجل زان فتشهد عليه أربعة بالزنى فالشهود أول من يرمي ، ثم الإمام ، ثم الناس " . ثم رجمها ، ثم أمرهم فرجم صف ثم صف ، ثم قال : " افعلوا بها ما تفعلون بموتاكم " .

أخرجه البيهقي (١)

الحديث الخامس : عن عمران بن حصين في قصة المرأة

الجهنية التي رجمها الرسول صلى الله عليه وسلم ، بعد أن وضعت حملها ، وفيه : " فأمر بها النبي صلى الله عليه وسلم فشذت عليها ثيابها ، ثم أمر بها فرجمت ، ثم صلى عليها " . الحديث رواه

مسلم . (٢)

الحديث السادس : عن أبي عبد الرحمن السلمي - رحمه الله -

قال : " خطب عليّ بن أبي طالب - رضي الله عنه - فقال : " يا أيها الناس : أقيموا الحدود . على أركانكم : من أحسن منهم ومن لم يحسن ، فإن أمة لرسول الله صلى الله عليه وسلم رنت فأمرنن أن أجدها فأتبتها فإذا هي حديشة مهد . بنفاس ، فخشيت إن أنا جلدتها أن أقتلها ، فذكرت ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فقال : " أحسن تركها حتى تماثل " . رواه مسلم (٣)

=====

(١) سبق تخريجه في المبحث الأول (الحديث السابع) .

(٢) سبق تخريجه في المبحث الثاني (الحديث الرابع) .

(٣) انظر : صحيح مسلم ٣ / ١٣٣٠ في الحدود : باب تأخير الحد .

عن النفساء حديث ١٧٠٥ . و سنن الترمذي ٢ / ٤٤٨ في الحدود ==

وفى رواية لأبي داود، عن أبي جميلة عن علي - رضي الله عنه - نحوه وزاد: فقال: "دعها حتى ينقطع دمها، ثم أقم عليها الحد، وأقيموا الحدود على ما ملكت أيما نكم" (١)

=====

== : باب ما جاء فى إقامة الحد - على الإمام - حديث ١٤٦٨، وقال: "حديث صحيح"، والمنتقى لابن الجارود ص ٢٧٧ حديث ٨١٦ . وسنن البيهقي ٢٤٤ / ٨ - ٢٤٥ .

(١) انظر: سنن أبي داود ١٦١ / ٤ فى الحدود: باب فى إقامة الحد على المريض حديث ٤٤٧٣ وقال: "كذا رواه الأوصى، عن عبد الأعلى، وشعبة عن عبد الأعلى" والأول أصح .. والمصنف لعبد الرزاق ١٠ / ٣٩٣ - ٣٩٤ باب زنى الأمة وزاد: "فجلدها خمسين جلدة." . ومسنن الإمام أحمد ١٠ / ١٣٥ - ١٤٥ - ومصنف ابن أبي شيبة ٥١٤ / ٩ فى الحدود . وسنن البيهقي ٨ / ٢٤٥ . وسنن الدارقطني ٣ / ١٥٨ .

قال الألباني فى إرواء الغليل ٧ / ٣٦٠ " وإسناده حسن إن شاء الله ، أبو جميلة اسمه ميسرة بن يعقوب الطهمزي صاحب رواية على، وروى عن جماعة، وذكره ابن حبان فى "الثقات" ثم قال أيضا - "وعبد الأعلى بن عامر الشلبي، فيه ضعف، لكن تابعه عبد الله بن أبي جميلة، وهو مجهول كما فى التقريب ولكن النفس لم تظمئن لصحة قوله فى آخر الحديث: "وأقيموا الحدود . . ." وألقى فيها أنها مدرجة " وذلك حين رأيت الحديث قد رواه أبو عبد الرحمن السلمى بتمامه، ولكنه جعل القدر المذكور من قول على، وفى أول الحديث . . . " . قال الحافظ فى التقريب ٢ / ٢٩١: "أبو جميلة مقبول" وذكر ابنه عبد الله فقال: "مجهول" التقريب ١ / ٤٠٧ . وذكر عبد الأعلى الشلبي فقال: صدوق يهم " التقريب ١ / ٤٦٤ .

الحديث السابع : عن خالد بن الجلاح في الحديث السابق

ذكره وفيه : " فخرجنا به فحفرنا له حتى أمكننا ثم رميناه بالحجارة حتى هدا ، فجاء رجل يسأل عن المرجوم . . . ، إلى قوله : فإذا هو أبوه ، فأعتاه على غسله وتكفينه ودفننه وما أدري قال : والقلاة عليه أم لا . . . " أخرجه أبو داود (١)

الحديث الثامن : عن نافع أن صبيحة بنت أبي عبيد

أخبرته : " أن أبا بكر الصديق ، أتى برجل قد وقع على جارية . . . إلى قوله : فجلده الحدة ، ثم نظي إلى فـدك " أخرجه الإمام مالك في الموطأ (٢) .

الحديث التاسع : عن سهل بن سعد . في حديث الوليدة التي

قالت : " أبلني (المَقْعَد . . .) وفيه : " فأمر بمئة قُكُولٍ فـضربه ضربة واحدة . . . " (٣) والمكحول هو : شمر الخيل .

=====x=====

- (١) سبق تخريجه في المبحث الثاني (الحديث السادس)
- (٢) سبق تخريجه في المبحث الثاني (الحديث العاشر) .
- (٣) سبق تخريجه في المبحث الثاني (الحديث الثاني عشر) .

الموصل الثاني

((بيان وجهة دلالة هذه الأحاديث على مقبولة
الزنى، وحكمة التشريع في ذلك))

المبحث الأول

حكم عقوبة الزنى مستنبطة من الأحاديث النبوية السابقة.

بعد النظر والتأمل في أحاديث الفصل الأول التي سبق تخريجها اتضح أن الأحاديث تدل على أحكام متعددة، تتعلق بالمباحث الثلاثة السابقة، ويمكن تقسيم هذه الأحكام إلى قسمين هي :

أ - الأحكام المتفق عليها .

ب - الأحكام المختلف فيها .

وسأذكر هذه الأحكام المستنبطة، مرتبة حسب المباحث السوارة في الفصل الأول وهي كما يلي :

أولا : الأحكام المستنبطة من أحاديث وصف حد الزنى :

١ - الأحكام المتفق عليها :

أ - عقوبة الزانى المحصن الرجم بالحجارة حتى الموت، وهذا الحكم محل اتفاق بين أهل السنة، وحكى الخلاف فيه عن فرقة خوارج وبعض المعتزلة، وحكاه ابن العربي عن طائفة من أهل المغرب لقيهم وهم من بقايا خوارج (١) .

وقد ورد في حديث عمر : " أنها في كتاب الله حق ملنى

من زنى إذا أحصن " (٢) .

ودلت عليه أيضا الأحاديث الصحيحة الثابتة من الرسول صلى الله

عليه وسلم قولا وفعل، وفعل الخلفاء من بعده (٣) وهي دلالة

صريحة واضحة على أن حد الزانى المحصن هو الرجم .

ب - عقوبة الزانى غير المحصن مئة جلدة. وهي محل اتفاق

بين أهل العلم . ويدل على هذا ما ورد عن الرسول صلى الله عليه

وسلم من أحاديث صحيحة (٤) ، وما ورد في القرآن الكريم كما سيأتي (٥)

=====

(١) انظر فتح البارى ١١٨/١٢ ، نيل الأوطار ١٠٢/٧ ، بداية المجتهد ٤٣٤/٢٠ ،

المغنى ١٥٧/٨ . وغيرها .

(٢) انظر الحديث رقم ١ في المبحث الأول .

(٣) انظر الأحاديث رقم ١ - ٢ - ٣ - ٤ - ٥ - ٦ - ٧ - ٨ من المبحث الأول .

(٤) انظر الأحاديث رقم ٢ - ٥ - ٦ - ٨ - ١٠ - ١١ من المبحث الأول .

(٥) انظر الآية الثانية في سورة النور .

ومن جهة المعنى : فإن الجسد الأصغر ينطوي في الجسد الأكبر. (١)

المسؤول الثاني : الجمع بين الجلد والرجم لمن رتب وهو محصن،

(٢)

وهو إحدى الروايتين عن أحمد وبه قال إسحاق ، وداود ، وابن المنذر .

ويستدلون بحديث عبادة بن الصامت (٣) ، وبفضاء علي - رضي الله

عنه - (٤) ، وهن أحاديث شابتة صريحة في دلالتها وهذا الصريح

الشاب بيقين لا يترك إلا بمثله . (٥)

المسؤول الثالث : أن الجمع بين الجلد والرجم خاص بالشيخ المحصن

فقط . وبه قال مسروق ، وابن الأجدع ، وأبي بن كعب الأنصاري . (٦)

ويستدلون بالآية التي وردت في حديث عمر بن الخطاب - رضي الله

عنه - « الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما البتة » (٧)

وجه استدلالهم كما ذكره ابن حجر : " أن الآية وردت بلفظ

الشيخ ففهم هؤلاء من تخصيص الشيخ بذلك أن الشاب أهذر منه

في الجملة " . (٨)

=====

(١) بداية المجتهد ٢ / ٤٣٥ .

(٢) في بيان هذا القول انظر المغني ٨ / ١٥٨ ، فتح الباري ١٢ / ١١٩

بداية المجتهد ٢ / ٤٣٥ ، نيل الأوطار ٧ / ١٠٢ ، سبل السلام ٤ / ١١ .

الشرح الكبير ٥ / ٣٩٤ ، الإشراف على مذاهب أهل العلم ٧ / ٢ .

أضواء البيان ٦ / ٤٥ .

(٣) انظر الحديث رقم ٦ من المبحث الأول .

(٤) انظر الحديث رقم ٧ من المبحث الأول .

(٥) المغني ٨ / ١٦١ .

(٦) في بيان هذا القول انظر فتح الباري ١٢ / ١٢٠ ، أضواء البيان ٦ / ٤٧ .

(٧) انظر الحديث رقم ١ المبحث الأول .

(٨) فتح الباري ١٢ / ١٢٠ .

مناقشة الأدلة والتبرجيع :

بعد النظر في أدلة هذه الأقوال نجد أنها أدلة صحيحة ثابتة، وأن هناك تعارضاً بينها - فيما يبدو لنا - ولهذا اجتهد كل منهم في المسألة ونحا فيها على نحو معين... إلا أن النسخ هنا هو الظاهر لأن حديث عبادة^(١) متقدم، بدليل قوله صلى الله عليه وسلم: " قد جعل الله لهن سبيلاً " فهو دليل على أنه أول نص ورد في حدّ الرنى بعد قوله تعالى: ﴿ حَتَّى يَتَوَقَّأَهُنَّ الْمَوْتُ أَوْ يَجْعَلَ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلًا ﴾ (٢)

وكذلك قوله صلى الله عليه وسلم في قصة العسيف: " والذي نفسي بيده لأقضي بينكما بكتاب الله " . ولم يذكر الجلد مع الرجم . وهذا دليل قوي ولأن فيه إقسامه صلى الله عليه وسلم بأن يحكم بينهم بكتاب الله وذكر الرجم دون الجلد (٤) بهذا يكون القول الأول هو القول الراجح .

ويتقوى بعدة أمور منها : (٥)

١ - أن روايات الاختصار على الرجم في قصة ماعز والجهنية وغيرها كلها متأخرة بلا شك عن حديث عبادة ويبعد أن يكون في كل منها الجلد مع الرجم ولم يذكره أحد الرواة مع تعدد طرقها .

٢ - أن قوله صلى الله عليه وسلم: " واغد يا أنيس إلى امرأة هذا فإن اعترفت فارجمها " . تصريح منه بأن جزاء اعترافها رجمها ، والذي يوجد بالشروط هو الجزاء ، وهو في الحديث الرجم فقط .

٣ - أن الخطأ في ترك عقوبة لازمة أهون من الخطأ في إيقاع عقوبة غير لازمة .

(١) انظر الحديث رقم ٦ من المبحث الأول .

(٢) الشفاء ١٥ / ١٠ .

(٣) انظر الحديث رقم ٢ من المبحث الأول .

(٤) انظر أضواء البيان ٦ / ٤٤ - ٤٦ (يتصرف) .

(٥) ذكر هذه الأمور الشيخ / محمد الشنقيطي ، انظر أضواء البيان ٦ / ٤٧ .

٤ - وبؤيده. من جهة المعنى أن القتل بالرجم أعظم العقوبات .
ولاداعي للجلد . معه الاندراج الحد . الأصغر في الأكبر ، وذلك لأن
الحد . إنما وضع للرجم ، فلا تأثير للرجم بالضرب مع الرجم . (١)
والله أعلم .

ب - عقوبة الزاني غير المحض هي الجلد ، مدة جلده . ،
وتغريب عام للرجل ، والمرأة بشرط وجود المحرم . وقد اختلف العلماء
في الجمع بين الجلد . والتغريب على ثلاثة أقوال هي :

القول الأول : ذهب جمهور أهل العلم إلى أن البكر يغرب سنة
مع الجلد ، وروي ذلك عن الخلفاء . الراشدين (٢) ، وبه قال أبي
وابن مسعود . وابن عمر ، وإليه ذهب عطاء ، وطائفة من الشافعية .
وغيرهم . (٣) ويستدلون بحديث العسيف (٤) ، وحديث عبادة ، وفيهما
دلالة نصية صريحة على الجمع بين الجلد والتغريب .

القول الثاني : يغرب البدن ، مدة المدة ، به قال مالك والأوزاعي ،
لأن المرأة تحتاج إلى حفظ وصيانة ، ولا يحل لها أن تسافر بلا محرم ،
وقد ثبت هذا بالدليل الصحيح من الرسول صلى الله عليه وسلم ، وكذلك
فعل الصحابة رضي الله عنهم . (٥)

=====

- (١) انظر بداية المجتهد ٢٠ / ٤٢٥ .
- (٢) انظر الحديث رقم ٨ من المبحث الأول .
- (٣) في بيان هذا القول انظر : نهاية المحتاج ٧ / ٤٢٨ ، مغني المحتاج
٤ / ١٤٨ ، الشرح الكبير ٥ / ٣٩٩ ، فتح الباري ١٢ / ١٥٧ ، الروض المربع ٣ / ٣١٠ ،
حاشية الروض ٧ / ٣١٥ ، المذهب ٢ / ٢٤٢ ، المجموع ١٨ / ٣٦٩ ، الإشراف
٢ / ٣٢ ، تحفة الفقهاء ٣ / ١٤٠ ، برائع المنافع ٧ / ٣٩ ، المغني ٨ / ١٦٧ ،
نيل الأوطار ٧ / ١٠٠ ، بداية المجتهد ٢٠ / ٤٣٦ .
- (٤) انظر الحديث رقم ٢ من المبحث الأول .
- (٥) انظر في بيان هذا القول : المدونة ٦ / ٢٣٦ ، الشرح الكبير ٥ / ٣٩٩ ،
فتح الباري ١٢ / ١٥٧ ، المجموع ١٨ / ٣٦٩ ، جواهر الكليل ٢ / ٢٨٥ ،
المغني ٨ / ١٦٧ ، نيل الأوطار ٧ / ١٠١ ، بداية المجتهد ٢٠ / ٤٣٦ .

القول الثالث : أنه لا يجب التغريب على ذكر ولا أنثى إلا أن

يرى الإمام مصلحة فيفعله بما يراء ، وإلى هذا ذهب أبو حنيفة .
 ويستدلون بأدلة منها : أن التغريب زيادة . على النص في قوله تعالى
 ﴿ فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِئَةَ جَلْدَةٍ ﴾ (٢) ويستدلون أيضا
 بحديث سهل بن سعد الساعدي (٣) وبالحديث الصحيح : " إذا رننت
 أمة أحدكم فليجلدها " (٤) حيث إن النبي صلى الله عليه وسلم
 لم يذكر فيه التغريب مع الجلد ، فدل على أن التغريب منسوخ .

المناقشة والترحيع :

بعد النظر في هذه الأقوال وأدلتها ، تبين أن قول النجاشي
 صلى الله عليه وسلم " إنما على ابنك جلد مئة وتغريب عام " (٥)
 فيه دلالة صريحة على وجوب التغريب .
 قال ابن قدامة - رحمه الله - : " وقد فعله الخلفاء
 الراشدون ، ولا نعرف لهم في الصحابة مخالفا فكان إجماعا
 وما روه عن علي لا يثبت ، لضعف روايته وإرساله . وقول عمر : " لا أغرب
 بعدها مسلما " (٦) فيحتمل أن تغريبه في الخمر ، الذي أصابت الفتنة
 ربعة فيه . وقول مالك يخالف عموم الخبر والقياس ، لأن مالك كان
 حادا في الرجل يكون حادا في المرأة كسائر الحدود . وقول مالك
 فيما يصح لي أصح الأقوال وأعدلها ، وعموم الخبر مخصوص
 بخبر النهي عن سفر المرأة بغير محرم ، والقياس على سائر الحدود
 لا يصح ، لأنه لا يستوى الرجل والمرأة في الضرر الحاصل بها بخلاف
 هذا الحد . ويمكن قلب هذا القياس بأنه حد ، فلا تزداد فيه

=====

- (١) انظر في بيان هذا القول : بدائع المنايع ٢ / ٣٩ ، الإختصار لتعليق
 المختار ٤ / ٨٦ ، تحفة الفقهاء ٣ / ١٤٠ ، المجموع ١٨ / ٣٦٩ ، فتح الباري
 ١٢ / ١٥٩ ، الشرح الكبير ٥ / ٣٩٩ ، المغني ٨ / ١٦٨ ، نيل الأوطار ٧ / ١٠٠
 بداية المجتهد ٢ / ٤٣٦ .
- (٢) التور ٤ / (٣) . انظر الحديث رقم ٧ المبحث الثاني .
- (٣) انظر الحديث رقم ٤ المبحث الأول .
- (٤) انظر الحديث رقم ٢ المبحث الأول .
- (٥) أخرجه السيوطي (من سقي بن المسيب) ٨ / ٣١٩ في الأثرية : بناب تغريب ==

المرأة على ما علبى الرجل كسائر الحدود". (١) وبهذا نقول : إن الرجل يغرب والمرأة لا تغرب إلا مع محرم لها . والله أعلم .

ج - عقوبة الأمة الزانية إذا لم تتزوج خمسون جلدة . وقد اختلف العلماء في هذه المسألة على ثلاثة أقوال (٢) هي :

القول الأول : أن حدّها خمسون جلدة ، وبه قال جمهور أهل العلم . (٣)

ويدل على هذا ما رواه عبد الله بن عياش المخرومي " فجلدناها ولأشد . الإمارة خمسين خمسين في الرئي " . (٤)

القول الثاني : أنه لأحد عليهما أصلاً حتى تتزوج . (٥)

القول الثالث : إنما عليها تعزير فقط ، وروي ذلك عن عمر

ابن الخطاب . (٦)

ويعود سبب اختلافهم إلى اختلافهم في معنى الإحصان في الآية (٧) .

المناقشة والترجيح :

بعد النظر في هذه الأقوال يترجح لنا القول الأول لقوة أدلته . قال ابن قدامة : " وجملته أن حد العبد . والأمة خمسون جلدة ، بكرين كانا أو ثيبين في قول أكثر الفقهاء منهم : عمر ، وعلي ، وابن مسعود ، والحسن ، ومالك ، وأبو حنيفة ، والشافعي ... " (٨)

=====

== شارب الخمر ، وقال عبدالقادر الأرناؤوط في حاشية جامع الأصول

٣ / ٥٩٢ : " واستناد حسن " .

(١) انظر : المغني ٨ / ١٦٨ ، وانظر قول الحافظ ابن حجر في "فتح الباري" ١٢ / ١٥٩

مما يؤكد هذا القول ، وللتوسع انظر : أضواء البيان ٦ / ٦٠ - ٦٥ .

نيل الأوطار ٧ / ١٩٩ - ١٩٢ ، بداية المجتهد ٦ / ٤٣٦ .

(٢) بداية المجتهد ٢ / ٤٣٧ . (٣) المغني ٨ / ١٧٤ .

(٤) انظر الحديث رقم ٤ - ٩ من المبحث الأول .

(٥) بداية المجتهد ٢ / ٤٣٧ . (٦) المرجع السابق .

(٧) المرجع السابق ، ونيل الأوطار ٧ / ١٣٧ .

(٨) انظر المغني ٨ / ١٧٤ وللتوسع في هذا انظر أضواء البيان ٦ / ٦٥ ==

ويتبين لنا الأمر ببيعهما في المرة الرابعة ولتوبأدنى
ثمن كما ورد في الحديث . (١)

د - التفريب لا يجب على الأمة أو العبد وقد اختلف العلماء
في هذه المسألة على قولين :

القول الأول : أنه لا نفي على المملوك وهو قول مالك وأحمد

وغيرهم . (٢) . ويستدلون بحديث أبي هريرة وزيد بن خالد
الجهني (٣) ، حيث إن التفريب لم يرد فيه ، واكتفى بالجلد .

القول الثاني : أن العبد والأمة ينفيان وبه قال الشافعي

وأبو ثور ، (٤) ويستدلون بحديث عبادة بن الصامت السابق ذكره (٥)

المناقشة والترجيح :

بعد النظر في أدلة القولين نجد أن أدلة القول الأول فيها
دلالة على الجلد ، فقطدون التفريب ، وحديث عبادة ، كما سبق أن
ذكرنا متقدم وهو منسوخ ، ولهذا فإن القول الأول هو الراجح .
قال ابن قدامة : " لو كان واجبا لذكره ... ولأن في تفريبه
ضررا على نفسه ، وأما فعل ابن عمر فليس حق نفسه وإسقاط
حقه ، وله فعل ذلك من غير زنى ولا جناية ، فلا يكون حجة في
حق غيره " . (٦)

=====

== الشرح الكبير ٥ / ٤٠١ ، نيل الأوطار ٧ / ١٣٦ ، الروض المربع ٣ / ٣١٠ ،
حاشية الروض ٧ / ٣١٦ ، المهذب ٢ / ٣٤٥ ، المجموع ١٨ / ٣٦٧ ، جواهر الاكلیل
٢ / ٢٨٥ ، السلمبیل ص ١١٤ ، بداية المجتهد ٢ / ٤٣٧ ، الإشراف ٢ / ٤٦ ،
فتح الباري ١٢ / ١٦٢ .

- (١) انظر الحديث رقم ٤ من المبحث الأول .
- (٢) انظر الإشراف ٢ / ٣٢ ، المغني ٨ / ١٧٤ .
- (٣) انظر الحديث رقم ٤ من المبحث الأول .
- (٤) نهاية المحتاج ٧ / ٤٢٩ .
- (٥) انظر الحديث رقم ٦ من المبحث الأول .
- (٦) المغني ٨ / ١٧٥ - ١٧٦ ، وللتوسع انظر: الشرح الكبير ٥ / ٤٠٣ ، المدونة
٦ / ٢٣٦ ، أضواء البيان ٦ / ٦٦ - ٦٧ ، نهاية المحتاج ٧ / ٤٢٩ ، مغني ==

ثانياً : الأحكام المستنبطة من الأحاديث في كيفية إثباتات جريمة الزنى :

١ - الأحكام المتفق عليها :

أ - إذا قامت البينة على الزانى ، بشهادة أربعة رجال عدول ذكور، أنهم رأوه أدخل فرجه فى فرجها كالمسرود فى المكحلة ، فإنه يقام عليه الحد .

قال تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ يَزْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شَهَدَاءَ ﴾ (١) . وقال تعالى : ﴿ وَاللَّائِي يَأْتِيَنَّ الْفَاحِشَةَ مِنْ نِسَائِكُمْ فَاَسْتَشْهَدُوا عَلَيْهِنَّ أَرْبَعَةٌ مِنْكُمْ ﴾ (٢) . وهذا محل اتفاق .

ب - إذا أقر الزانى واعترف بالزنى فإنه يقام عليه الحد . ويدل على هذا ما سبق ذكره من أحاديث صحيحة ثابتة (٣) وهو محل اتفاق .

ج - اعتراف المصبي أو المجنون أو المكره وشهادتهما غير مقبولة لإقامة الحد . (٤) وهذا محل اتفاق بين أهل العلم . ويدل على هذا قوله صلى الله عليه وسلم : " هل به جنون " . وما ورد من أحاديث سبق ذكرها .

د - لا بد من اتحاد الشهود به وهو : اجماع الشهود على فعل واحد . فى نفس المكان والزمان ، وهذا محل اتفاق أيضاً . (٥)

هـ - لا يقيم الحد على المستكرهة باتفاق أهل العلم . (٦)

=====

المحتاج ٤ / ١٤٩ ، نيل الأوطار ٧ / ١٠١ ، فتح الباري ١٢ / ١٦٥ ، الروض

المربع ٣ / ٣١٠ ، حاشية الروض ٧ / ٣١٧ ، المهذب ٢ / ٢٤٢ ، المجموع

١٨ / ٣٦٧ ، الاختيار لتعليل المختار ٤ / ٨٧ ، جواهر الأكليل ٢ / ٢٨٥

السلسيل ص ١١٤ . وقيل الإمام مالك فى الموطأ ٢ / ٨٢٦ : " السدى

أدركت عليه أهل العلم أنه لا نفي على العبيد إذا زنىوا " .

(٢) النساء ١٥٠ .

(١) النور ٤ / ١٠١٥ .

(٣) انظر الأحاديث الواردة فى المبحث الثانى من الفصل الأول وانظر :

بداية المجتهد ٢ / ٤٣٨ ، أضواء البيان ٦ / ١٤ ، نيل الأوطار ٧ / ١٠٩ ،

فتح الباري ١٢ / ١٣٧ ، المدونة ٦ / ٢٤٥ ، الاختيار لتعليل المختار ٤ / ٨٠ ، بدائع

المصالح ٧ / ٤٦ ، المغنى ٨ / ١٩١ - ١٩٨ .

(٥) المغنى ٨ / ١٩٦ .

(٤) المغنى ٨ / ١٩٤ .

(٦) المغنى ٨ / ٢٠٥ والحديث رقم ٩ من المبحث الثانى .

٢ - الأحكام المختلفة فيها :

١ - لا يثبت الزنى بمجرد وجود الحبل حتى لو لم يكن للمرأة زوج ولا سيد ، وهذه المسألة محل خلاف بين أهل العلم على قولين :

القول الأول : أنه لا يثبت الزنى ولا يجب الحد بمجرد الحبل ولو لم يعرف لها زوج ولا سيد . وهذا ما ذهب إليه الشافعي وأبو حنيفة ، وأحمد في إحدى الروايتين عنه ، وجمهور أهل العلم (١) . ويستدلون بقضاء علي - رضي الله عنه - في رجم شراقة (٢) . ولأن الحد يدرأ بالشبهة إجماعاً ، فقد يكون الحمل تحقق دون الإيلاج . . . ويستدلون بعدد من الآثار الواردة في ذلك (٣) .

القول الثاني : أن الحبل في النسي لا يعرف لها زوج ولا سيد

يثبت به الزنى ، ويجب عليها الحد . ما لم تكن مستكرهة . وهذا ما ذهب إليه عمر بن الخطاب ، ومالك ، وفي إحدى الروايتين عن أحمد . . (٤) . ويستدلون بحديث عمر - رضي الله عنه - (٥) وفيه التصريح بأن الحبل يثبت به الزنى . وبأحاديث أخرى لم تثبت صحتها ، وأقوى دليل عندهم هو حديث عمر - رضي الله عنه - (٦) .

=====

(١) انظر في بيان هذا القول : بداية المجتهد ٢/ ٤٤٠ ، أضواء البيان

٦/ ٣٩ ، سبل السلام ٤/ ١٧ ، فتح الباري ١٢/ ١٤٤ ، الروض المربع ٣/ ٣١٣

حاشية الروض ٧/ ٣٢٨ ، المجموع ١٨/ ٣٧٣ ، المغني ٨/ ٢١٠ ، الشرح الكبير

٥/ ٤٢٢ ، السلسلة ص ١١٨ .

(٢) انظر : الحديث رقم ٥ المبحث الثاني .

(٣) انظر : الحدود والتعزيرات عند ابن القيم / بكر أبو زيد ص ١٥٣ - ١٥٦ .

(٤) انظر في بيان هذا القول أضواء البيان ٦/ ٣٧ وما بعدها . بداية

المجتهد ٢/ ٤٤٠ ، سبل السلام ٤/ ١٧ ، فتح الباري ١٢/ ١٤٤ ، الروض المربع

٣/ ٣١٣ ، حاشية الروض ٧/ ٣٢٨ ، المجموع ١٨/ ٣٧٣ ، جواهر الأكلي ٢/ ٨٥ ،

المغني ٨/ ٢١٠ ، الشرح الكبير ٥/ ٤٢٢ ، السلسلة ص ١١٨ .

(٥) انظر : الحديث رقم ١ المبحث الثاني .

(٦) انظر : أضواء البيان ٦/ ٤٧ وما بعدها ، والحدود والتعزيرات

عند ابن القيم / بكر أبو زيد ص ١٤٨ وما بعدها ، وقد أورد أدلتهم مفصلة .

المناقشة والتزجيع :

بعد النظر في أدلة القولين يتضح لنا - والله أعلم - أرجحية القول الأول لرجحان أدلته ، وذلك لأن الرجل لمحمد يباشر المرأة في فخذيهما ويتحقق الحمل وهذا شيء أثبتته العلم ولا يمكن إنكاره ، وإقامة الحد - بأمر محتمل غير مستلزم لوجوب الحد - والحدود تدرك بالشبهات وبهذا نقول : إنها تسأل عن ذلك فإن ادعت شبهة لإيقام عليها الحد - والله أعلم .

ب- في حالة الإقرار يكفي لإقامة الحد إقرار المعترف مرة واحدة ، إلا إذا كان هناك شك في الإقرار ، فلا بد من إقراره أربع مرات ، وهذه المسألة محل خلاف بين أهل العلم وفيها قولين :

القول الأول : أنه لا يثبت الزنى إلا إذا أقر به أربع مرات .

وهذا هو مذهب الإمام أحمد ، وأبي حنيفة ، ويشترط أبو حنيفة أن يكون ذلك في أربعة مجالس وليس في مجلس واحد . (١)
وقال الجمهور : " يكفي أن يكون الإقرار في مجلس واحد " (٢) .
ويستدلون بحديث أبي هريرة رضي الله عنه المتفق عليه ، حيث إنه أقر أربع مرات (أي ماعز) مع كونه بالغا مائلا .

القول الثاني : أنه يكفي لوجوب الحد أن يقر الزاني مرة

واحدة فقط . وهذا هو مذهب المالكية والشافعية (٤) . ويستدلون

=====

- (١) انظر في بيان هذا القول : بداية المجتهد ٢/ ٤٣٩ ، أشواء البيان ٦/ ٢٨ ، نيل الأوطار ٧/ ١١٠ ، حاشية الدسوقي ٤/ ٣١٨ ، الغواني في الفقهية ص ٢٢٣ ، مغني المحتاج ٤/ ١٥٠ ، سبل السلام ٤/ ٧ فتح الباري ١٢/ ١٢٥ ، الروض المربع ٣/ ٣١٢ ، حاشية الروض ٧/ ٢٢٣ ، تحفة الفقهاء ٣/ ١٤٠ ، الاختيار لتعليل المختار ٤/ ٨٢ ، المجموع ١٨/ ٣٨٨ ، بدائع المنافع ٧/ ٥٠ ، جواهر الإكليل ٢/ ٢٨٤ ، المغني ٨/ ١٩١ ، الشرح الكبير ٥/ ٤١١ .
- (٢) الإشراف ٢/ ١٦ ، السلسيل ص ١١٦ .
- (٣) انظر الفقه الإسلامي وأدلته / للرحيلسي ٦/ ٥٥٤ .
- (٤) انظر الحديث رقم ٣ (الطريق الأول) من المبحث الثاني .
- (٤) انظر في بيان هذا القول : بداية المجتهد ٢/ ٤٣٩ ، أشواء البيان ==

بحديث العسيف (١) ، وفيه دلالة على الاكتفاء بالاعتراض مرة واحدة . وبحديث المرأة التي من جهينة (٢) ، حيث إن الرسول صلى الله عليه وسلم أقام الحد عليها باعتراضها مرة واحدة ، ومثلها في قصة الغامدية (٣) . . . وغيرها .

المناقشة والتوجيه :

بعد النظر في أدلة القولين نجد أنها جميعاً قوية صحيحة ، ولهذا نميل إلى الجمع بين هذه الأدلة ، وذلك بحمل أدلة القول الأول على من كان في إقراره شك كأن يشك في صحة عقله لقوله صلى الله عليه وسلم : " أهلك جنون ؟ " والتأكد كذلك من عدم سكره وكل هذا ثابت في الصحيح . أما أدلة القول الثاني فتحصل على من عرفت صحة عقله ، وصحوه من المكر ، وسلامة إقراره من الشبهة . (٤) والله أعلم .

ج - إذا رجع الرائي عن إقراره يسقط عنه الحد ، وفي

هذه المسألة خلاف بين أهل العلم على قولين :

القول الأول : أن الرجوع عن الإقرار بعد إقامة الحد يسقط

عنه الحد ويدل عليه ما ورد في قصة ماعز وهو قوله صلى الله عليه وسلم : " هلا تركتموه " (٥) وهذا هو مذهب الشافعية ، وأبي

=====

== ٢٨ / ٦ ، نيل الأوطار ١٠٩ / ٧ ، حاشية الدسوقي ٢١٨ / ٤ ، الغواني الفقهية ص ٢٢٣ ، مغني المحتاج ١٥٠ / ٤ ، نهاية المحتاج ٤٣٠ / ٧ ، سهل السلام ٧ / ٤ ، السلسيل ص ١١٦ ، فتح الباري ١٢٥ / ١٢ ، المجموع ٣٨٨ / ١٨ ، جواهر الإكليل ٢٨٤ / ٢ ، المغني ١٩١ / ٨ ، الشرح الكبير ٥١١ / ٥ ، الإشراف ١٦ / ٢ .

(١) انظر الحديث رقم ٢ من المبحث الثاني .

(٢) انظر الحديث رقم ٤ من المبحث الثاني .

(٣) انظر الحديث رقم ٣ من المبحث الثاني .

(٤) انظر أمواه البيان ٣٢ / ٦ ، نيل الأوطار ١١٠ / ٧ .

(٥) في بيان القول الأول والثاني انظر المغني ١٩٧ / ٨ ، حاشية الدسوقي

(٦) ٣١٨ / ٤ ، بدائية المجتهد ٤٣٩ / ٢ ، المهذب ٣٤٨ / ٢ ، مغني المحتاج ==

حنيفة ، وأحمد ، وهو مرؤي عن مالك في قبول له .

القول الثاني : أنه لا يقبل منه الرجوع عن الإقرار بعد .

كماله ، وهذا في رواية أخرى عن مالك ، وفي قول للشافعي .

المناقشة والتبرير

بعد النظر في القولين يتضح أرجحية القول الأول على الثاني . وذلك لأن الحدود . تدرك بالشبهات ، وفي رجوعه عن إقراره شبهة فلا يقام عليه الحد ويعدل على ذلك قوله صلى الله عليه وسلم السابق ذكره ^(١) والله أعلم .

د - إذا أقبر الزاني أنه زنى بامرأة فكذبته ، فلا يقام عليها الحد . وهذه المسألة فيها خلاف بين أهل العلم على قولين :

القول الأول : يقام الحد ، عليه ، ولا يقام عليها . وهذا هو

مذهب أحمد . والشافعي ، ومالك ^(٢) . ويستدلون بما رواه سهل ابن سعد ^(٣) . وفيه دلالة على أن الرسول صلى الله عليه وسلم أقام الحد على من اعترف بالزنى وبعث إلى المرأة التي سبها

=====

== ١٥٠/٤ ، نهاية المحتاج ٤٣٠/٧ ، سبل السلام ١٥ / ٤ ، فتح الباري ١٢ / ١٢٧ .
الروض المربع ٣ / ٣١٢ ، حاشية الروض ٧ / ٣٢٥ ، تحفة الفقهاء ٣ / ١٤١ ،
الاختيار لتعميل المختار ٤ / ٨٣ ، المجموع ١٨ / ٣٩٠ ، بدائع الصنائع ٧ / ٦١ ،
جواهر الاكلیل ٢ / ٢٨٥ ، الشرح الكبير ٥ / ٣٨٦ ، الإشراف ٢ / ١٧ ، القوانين
الفتحية ص ٢٣٣ ، السلسيل ص ١١٧ ، أضواء البيان ٦ / ٥٩ ، نيل الأوطار
٧ / ١١٦ ، وقيل الشوكاني : " إن كان زناه ثابت بالبينة ، فلا خلاف
في أنهم يتبعونه حتى يموت " المرجع نفسه .

(١) انظر الحديث رقم ٣ من المبحث الثاني .

(٢) في بيان هذا القول انظر : المقني ٨ / ١٩٣ ، نيل الأوطار ٧ / ١٢٠ ، أضواء

البيان ٦ / ٣٤٦ ، مقني المحتاج ٤ / ١٥٠ ، فتح الباري ١٢ / ١٧٣ ، المهذب ٢ / ٣٤٣ ،

المجموع ١٨ / ٣٧٥ ، الشرح الكبير ٥ / ٤١٢ .

(٣) انظر الحديث رقم ٧ من المبحث الثاني .

فسألها ،فأنكرت أن تكون زنت فجلسده الحد وشركها .

السؤال الثاني : لا يقيم الحد عليه ،ولا عليها ،وهذا هو

مذهب الحنفية ،وأبي يوسف (١) وحدثهم في ذلك : أنهم صدقوها
في إنكارها فصار محكوما بكذبه .

المناقشة والترجيح :

بعد التامل في أدلة القولين تبين أن أدلة القول الأول
أصح وأقوى ،وبهذا فإن الحد يقيم على من أقر بالزنى
لشبوته باقراره . ولا يتعلق إقامة الحكم على إقرار المرأة
التي سماها الفاعل . فإن اعترفت يقيم عليها الحد كما ورد .
في حديث العميد . وإن أنكرت لا يقيم عليها الحد ،لشبوته ذلك
عن النبي صلى الله عليه وسلم (٢) والله أعلم .

ثالثا : الأحكام المستنبطة من الأحاديث في كيفية تطبيق

حد الزنى :

١ - الأحكام المشتقة عليها :

أ - لا يقيم الحد على الحامل حتى تضع ما في بطنها ، وإذا
وضعت ما في بطنها فإن كان الحد هو الرجم ، فلا ترجم حتى
ترضعه ، إذا لم يكن له أحد يرضعه . ويدل على هذا ما فعله
النبي صلى الله عليه وسلم في قصة الغامدية وغيرها (٣) . وهذا
محل اتفاق بين أهل العلم (٤)

(١) في بيان هذا القول ، انظر المراجع السابقة عدا : المذهب

، والمجموع ، وانظر بدائع الصنائع ٦١/٧ .

(٢) انظر الأحاديث رقم ٢ - ٧ - ١٢ من المبحث الثاني .

(٣) انظر الأحاديث رقم ١ - ٤ - ٥ من المبحث الثالث .

(٤) انظر المغني ٨ / ١٧١ - ١٧٣ ، نيل الأوطار ٧ / ١٢٥ .

ب- لا يقيم الحد . فى المساجد . وهذا محل اتفاق بين
أهل العلم (١) . وقد دلت الأحاديث على أن الرجم كان فى
أماكن متفرقة غير المسجد . (٢)

ج - إذا ثبت الحد . على المريض فإن كان الحد . هو الرجم
يقام عليه ولا يؤخر ، وينفذ فى الحال ، لأنه حد . مهلك (٣) .

د - يقيم الحد . الإمام أو نائبه ، وهو محل اتفاق . (٤)

٢ - الأحكام المختلف فيها :

أ - تنفيذ حد الجلد . على المريض وفيه حالتان :
الأولى : المريض الذى يرجى شفاؤه يؤخر جلده . حتى يتم
شفاؤه ، وقد اختلف أهل العلم فى هذه المسألة على قولين :

القول الأول : أنه لا يجلد . حتى يتم شفاؤه من مرضه .
(٥)
وهذا هو مذهب مالك ، وأبى حنيفة والشافعى ، وبعض فقهاء الحنابلة .
ويستدلون بما رواه أبو عبد الرحمن السلمى : (٦) لأن إقامة الحد .
فى حالة المرض قد . يؤدى الى هلاك المريض ، طالما أن مرضه

=====

- (١) الاشراف على مذاهب أهل العلم ٢ / ٢٩٠
- (٢) انظر الأحاديث رقم ١ - ٢ - ٤ - من المبحث الثالث .
- (٣) انظر المغنى ٨ / ١٧٣ ، الشرح الكبير ٥ / ٣٧٧ .
- (٤) انظر المرجع السابق ، والأحاديث رقم ٣ - ٤ - ٦ من المبحث الثالث .
- (٥) انظر فى بيان القول : المغنى ٨ / ١٧٣ ، بداية المجتهد ٢٠ / ٤٣٨ ،
نيل الأوطار ٧ / ١٢٨ ، القوانين الفقهية ص ٢٣٣ ، المدونة ٦ / ٢٥٠ ،
مغنى المحتاج ٤ / ١٥٤ ، نهاية المحتاج ٧ / ٤٣٤ ، سبل السلام ٤ / ٢٧ ،
الروض المربع ٣ / ٣٠٧ ، حاشية الروض ٧ / ٣٠٨ ، المهذب ٢ / ٣٤٧ ، الاختيار
لتعليق المختار ٤ / ٨٧ ، المجموع ١٨ / ٣٩٦ ، بدائع الصنائع ٧ / ٥٩ ،
الشرح الكبير ٥ / ٣٨٢ .
- (٦) انظر الحديث رقم ٦ من المبحث الثالث .

مؤقت ليسؤخر حتى يشفى من مرضه . .

القول الثاني : يقام عليه الحد . دون تأخير . وهذا مذهب

إليه الإمام أحمد . (١) ويستدلون بفعل عمر - رضي الله عنه - حيث أقام الحد على قدامة بن مظعون ولم يؤخره ، وانتشر ذلك بين الصحابة فلم ينكروه . والحد واجب فلا يؤخر ما أوجبه الله تعالى بغير حجة .

الثانية : المريض الذي لا يرجى شفاؤه يقام عليه الحد . في الحال ولا يؤخر . بشرط ألا يكون فيه ضرر ، وذلك لفعله صلى الله عليه وسلم فيما ورد . عن سهل بن سعد . (٢) وهذه المسألة فيها خلاف على قولين :

القول الأول : يقام عليه الحد دون تأخير ، بشرط أن يكون

يسوط يؤمن منه التلف . فإن خيف عليه من ذلك تجمع مشقة عكول ويضرب بها ضربة واحدة . وهذا هو مذهب الإمام أحمد ، وأبي حنيفة ، والشافعي . (٣) ويستدلون بما رواه سهل بن سعد . السابق ذكره .

القول الثاني : أنه يجلد مئة جلدة . وهذا هو مذهب الإمام

مالك . وحجته أن الضرب بالعكول جلدة واحدة ، فلا تكون مثل المئة جلدة . (٤)

=====

(١) انظر في بيان هذا القول : المغني ٨ / ١٧٣ ، بداية المجتهد ٢٠ / ٤٣٨ ،

نيل الأوطار ٧ / ١٢٨ ، الروض المربع ٣ / ٣٧٠ ، حاشية الروض ٧ / ٢٠٨ ، الشرح الكبير ٥ / ٢٨٢ .

(٢) انظر الحديث رقم ٩ من المبحث الثالث .

(٣) في بيان هذا القول انظر : المغني ٨ / ١٧٣ ، نيل الأوطار ٧ / ١٢٨ ،

سبل السلام ٤ / ٢٧ ، مغني المحتاج ٤ / ١٥٤ ، نهاية المحتاج ٧ / ٤٣٤ ، الروض المربع ٣ / ٣٠٧ ، حاشية الروض ٧ / ٣٠٩ ، المهذب ٢ / ٣٤٧ ، المجموع ١٨ / ٢٩٦ ، الشرح الكبير ٥ / ٢٨٢ .

(٤) انظر في بيان هذا القول : نيل الأوطار ٧ / ١٢٨ ، المدونة ٦ / ٢٥٠ ،

المغني ٨ / ١٧٣ ، الشرح الكبير ٥ / ٢٨٢ .

المناقشة والتوجيه :

بعد النظر في الأقوال السابقة نميل إلى تأخير الحد لمن يرجى شفاؤه حتى يشفى والعراحة دليله .

أما حديث عمر في جلد قدامة فيحتمل أنه كان مرضاً خفيفاً . وفعل النبي صلى الله عليه وسلم مقبداً على فعل عمر رضي الله عنه - مع أنه اختيار علي - رضي الله عنه - وفعله^(١) .

أما الذي لا يرجى شفاؤه فإنه يضرب ضرباً مخففاً كما ورد في القول الأول ، وذلك لفعله صلى الله عليه وسلم . وهذا أفضل من ترك الحد ، أو قتله بما لا يوجب القتل . (٢) والله أعلم

ب - يحفر للرجل والمرأة عند تطبيق حد الرجم ، وتشد شياح المرأة عليها ، وذلك لما ورد عن الرسول صلى الله عليه وسلم في ذلك ، (٣) وهذه المسألة فيها خلاف بين أهل العلم ، وفيها ثلاثة أقوال :

القول الأول : يرجم الرجل قائماً ولا يحفر له ، سواء ثبت

ذلك بالبينّة أو الإقرار . لأن الرسول صلى الله عليه وسلم لم يحفر لماعز . وإذا كان المحدود امرأة فالأرجح في مذهب أحمد . وبالك عدم الحفر لها ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم لم يحفر للجهنية وأكثر الأحاديث على أن لا حفر . (٤)

=====

- (١) انظر المغني ٨ / ١٧٣ ، بداية المجتهد ٢ / ٤٢٨ .
- (٢) انظر المغني ٨ / ١٧٤ .
- (٣) انظر الأحاديث رقم ١ - ٥ - ٧ من المبحث الثالث .
- (٤) انظر في بيان هذا القول : المغني ٨ / ١٥٩ ، نيل الأوطار ٧ / ١٢٥ ، بداية المجتهد ٢ / ٤٣٧ ، حاشية الدسوقي ٤ / ٢٢٠ ، الإشراف ٢ / ١٣ ، المدونة ٦ / ٢٤١ ، فتح الباري ١٢ / ١٢٦ ، الروض المربع ٣ / ٣٠٦ ، حاشية الروض ٧ / ٣٠٧ ، الشرح الكبير ٥ / ٣٨٥ ، السلسلة ١١٢ ، القوانين الفقهية ص ٢٣٣ .

القول الثاني : لا يحفر الرجل والمرأة يخير الإمام في

الحفر لها أو عدم الحفر لها ، والحفر آسئرها ، وهذا مذهب الحنفية . (١)

القول الثالث : لا يحفر للرجل ، ويستحب الحفر للمرأة إن ثبت

زناها بالبينة وذلك . آسئر لها ، أما إذا ثبت بالإقرار فلا يحفر لها حتى تتمكن من الهرب إن رجعت عن إقرارها . وهذا هو مذهب الشافعية . (٢)

المناقشة والترجيح :

بعد النظر في هذه الأقوال وأدلتها ، نجد أن هناك تعارضا بينها - فيما يبدو لنا - ، حيث إن بعضها يدل على وجود الحفر وبعضها يدل على عدمه ، هذا بالنسبة لحديث ماعز . قال الحافظ ابن حجر - رحمه الله - : " ويمكن الجمع بأن المنفي حفيرة لا يمكنه الوثوب منها ، والمثبت عكسه ، أو أنهم في أول الأمر لم يحفروا له ، ثم لما فرّ فادركوه ، حفروا له حفيرة فانتمب لهم فيها حتى فرغوا منه " (٤)

=====

(١) في بيان هذا القول انظر : بدائع الصنائع ٧ / ٥٩ ، الاختيار لتعليل المختار ٤ / ٨٦ ، تحفة الفقهاء ٣ / ١٤٢ ، المغني ٨ / ١٥٩ ، نيل الأوطار ٧ / ١٢٥ ، بداية المجتهد ٢ / ٤٣٧ ، الإشراف ٢ / ١٣ ، فتح الباري ١٢ / ١٢٦ ، الشرح الكبير ٥ / ٣٨٥ ، السلسبيل ص ١١٢ ، القوانين الفقهية ص ٢٣٣ .

(٢) انظر في بيان هذا القول : المذهب ٢ / ٣٤٨ ، المجموع ١٨ / ٤٠٢ - ٤٠٥ ، المغني ٨ / ١٥٩ ، نيل الأوطار ٧ / ١٢٥ ، بداية المجتهد ٢ / ٤٣٧ ، الإشراف ٢ / ١٣ ، مغني المحتاج ٤ / ١٥٣ ، نهاية المحتاج ٧ / ٤٣٤ ، فتح الباري ١٢ / ١٢٦ ، الشرح الكبير ٥ / ٣٨٥ ، السلسبيل ص ١١٢ .

(٣) انظر الأحاديث الواردة في المبحث الثالث من الفصل الأول .

(٤) انظر فتح الباري ١٢ / ١٢٦ .

وفى نظري أن الراجح في هذه المسألة أنه يحضر للرجل والمرأة، وإليه ذهب الشيخ محمد الشنقيطي، فقال: "أقوى الأقوال المذكورة دليلاً بحسب صناعة أصول الفقه، وعلم الحديث: أن المرجوم يحضر له مطلقاً... ووجه ذلك أن قول أبي سعيد في صحيح مسلم: "فما أوثقناه ولا حضرنا له" يقدم عليه ما رواه مسلم من حديث بريدة. بلفظ: "فلما كان الرابعة حضر له حفرة، ثم أمر به فرجم". وهو نص صحيح صريح في أن ماعزاً حضر له... والمقرر في أصول الفقه أن المثبت مقدم على النافي. ويعقد رواية بريدة ما ذكره أيضاً: "أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر بالحفر للضامدية" وهو نص صريح بالحفر للذكر والأنثى معاً. أما الأنثى فلم يرد ما يعارض هذه الرواية الصحيحة بالحفر لها إلى صدرها. (١). والله أعلم.

ج - إذا ثبت حد الرجم بالشهود، فهم أول من يرمي ويدل على هذا قول علي - رضي الله عنه - في قصة شراحة (٢). وإن كان ثبوته بالإقرار فأول من يرمي الإمام أو من ينوب عنه ويدل على هذا قضاء علي السابق ذكره وكذلك قوله صلى الله عليه وسلم: "أذهبوا به فارجموه" (٣). وهذه المسألة محل خلاف بين أهل العلم على قولين:

القول الأول: إذا ثبت الحد بالشهود، فالسنة أن يبدأ الشهود بالرجم، وإن كان ثابتاً بالإقرار يبدأ به الإمام، ثم الناس. وهذا هو مذهب أبي حنيفة وأحمد (٤). ويستدلون بقضاء علي - رضي الله عنه - حيث إن فيه دلالة نصية صريحة على ذلك، وكان ذلك

=====

- (١) انظر أضواء البيان ٦ / ٥٢.
- (٢) انظر الحديث رقم ٤ من المبحث الثالث.
- (٣) انظر الحديث رقم ١ من المبحث الثالث.
- (٤) في بيان هذا القول انظر: نيل الأوطار ٧ / ١٢٢، المفني ٨ / ١٥٩، القوانين الفقهية ص ٢٢٣، الروض المربع ٣ / ٣٠٨، حاشية الروض ٧ / ٣١٠، تحفة الفقهاء ٢ / ١٤٢، الاختصار لتعليق المختار ٤ / ٨٤، بدائع الصنائع ٧ / ٥٨، الشرح الكبير ٥ / ٣٨٥، بداية المجتهد ٢ / ٤٣٧، أضواء البيان ٦ / ٥٩.

فمن مجتمع من الصحابة ولم ينكر عليه أحد، ولأن فيه احتياطاً لدرء الحد، لأن الشهود إذا بدؤوا به ربما استعظم عليهم، فيحملهم على الرجوع عن الشهادة.

المسألة الثانية : لا يشترط بداهة التهمة به، ولا بدء الإمام

اعتباراً بالحد، لأن الشهود كسائر الناس. وهذا هو مذهب الشافعي، والإمام مالك وقيل : إنه لم يعلم أحداً من الأئمة تولى ذلك بنفسه. (١) ويستدلون بما رواه بريدة من قوله صلى الله عليه وسلم : " اذهبوا به فارجموه " وفيه دلالة على أن الإمام ليس أول من يرجم.

المناقشة والترجيح :

بالنظر في أدلة القولين نجد أنها جميعها صحيحة وثابتة، وقد ورد عن الرسول صلى الله عليه وسلم في قصة ماعز أنه قال : " اذهبوا به فارجموه " وكذلك ورد في قصة العسيف السابق ذكرهما. وأما قول مالك : " لا تعلم أحداً من الأئمة تولى ذلك بنفسه " فيحتمل عدم وصول الفتوى علي - رضي الله عنه - إليه. وقد فعل ذلك بنفسه ولم ينكر عليه أحد.

والذي نرجحه في هذا هو الجمع بين القولين، فإن كان ثبوت الحد بالشهود، فهم أول من يرجم احتياطاً لدرء الحد، ثم الإمام أو من ينوب عنه، ثم الناس. وإن كان ثبوت الحد بالإقرار فالإمام أول من يرجم أو من ينوب عنه في ذلك، ثم الناس من بعده. والله أعلم.

(١) فتح بيان هذا القول انظر : نيل الأوطار ١٢٢ / ٧، القوانين الفقهية ص ٢٣٢، المدونة ٢٤١ / ٦، جواهر الاكلیل ٢ / ٢٨٥، مغني المحتاج ١٥٢ / ٤، وقال النووي : " ويستحب حضور الامام وشهوده "، نهاية المحتاج ٤٣٢ / ٧، تحفة الفقهاء ١٤٢ / ٣، المهذب ٢ / ٢٤٥، حاشية الدبوسي ٢٢٠ / ٤، المجموع ٣٩١ / ١٨، فتح الباري ١٤٢ / ١٢، أضواء البيان ٥٩ / ٦.

د - المرجوم يغسل ، ويكفن ، ويصلى عليه ، ويدفن .
وذلك كما دلت عليه الأحاديث النبوية السابقة (١) . ولا خلاف
في غسله ودفنه (٢) . أما الصلاة عليه ففيها خلاف بين أهل
العلم على قولين :

القول الأول : أنه يصلى عليه بعد موته . وإلى هذا ذهب
أكثر أهل العلم . ويستدلون بقضاء علي - رضي الله عنه - حيث
قال : " امنعوا بها مثل ما تصنعون بموتاكم " وصلّى عليها .
وما ذكر في حديث الجهنية والقامدية يدل على هذا . (٣)

القول الثاني : أن من قتل الإمام في حد لا يصلّي عليه
الإمام . وبه قال المالكية والزهري (٤) . ودليلهم ما روي عن جابر
في قصة رجم ماعز حيث قال : " ولم يصل عليه " . (٥)

المناقشة والتوجيه :

بعد النظر في هذه الأقوال يتضح أن القول الأول هو
الراجح ؛ لأن أكثر الأحاديث على أنه يصلّى عليه . وأما ماورد
عن طريق جابر في قصة رجم ماعز فيحتمل أن النبي صلى الله
عليه وسلم لم يحضر الصلاة عليه ، أو انشغل عنه بأمر أو غير
ذلك . والأدلة الأخرى صريحة لا تحتمل وجهاً آخر . والله أعلم .

=====

- (١) انظر الأحاديث رقم ١ (من طريق بريدة .) - ٤ - ٥ من المبحث الثالث .
- (٢) المغني ٨ / ١٦٦ .
- (٣) انظر الأحاديث رقم ١ - ٤ - ٥ من المبحث الثالث . وفي بيان هذا
القول انظر : المغني ٨ / ١٦٦ ، سبل السلام ٤ / ٢٤ ، تحفة الفقهاء ٣٦ / ١٤٣ ،
المجموع ٨ / ٤٠٦ ، بدائع المشائخ ٧ / ٦٣ ، الشرح الكبير ٥ / ٣٩٨ ، فتح
الباري ١٢ / ١٣١ .
- (٤) انظر في بيان هذا القول : المدونة ٦ / ٢٤١ ، المجموع ١٨ / ٤٠٦ ، المغني
- (٥) انظر الحديث رقم ١ (الطريق الثالث) من المبحث الثالث .

هـ - أهل الكتاب يطبق عليهم حكم الرجم كما يطبق على المسلمين . ويدل عليه ما ورد . عن الرسول صلى الله عليه وسلم في رجم اليهوديين من أهل الكتاب (١) . وهذا يدل على أن الإسلام ليس شرطاً في الإحصان . وهذه المسألة فيها خلاف بين أهل العلم على قولين :

القول الأول : أن الإسلام ليس شرطاً في الإحصان ، وهذا هو مذهب الشافعي ، وأبي يوسف ، وفي إحدى الروايتين عن أحمد (٢) . ويستدلون بما ورد . عن الرسول صلى الله عليه وسلم في رجم أهل الكتاب الذي سبق ذكره .

القول الثاني : أن الإسلام شرط في الإحصان وغير المسلم لا يكون محصناً ، وهذا هو مذهب الحنفية والمالكية وفي إحدى الروايتين عن أحمد ، ويستدلون بحديث " من أشرك بالله فليس بمحصن " وأنه رجم اليهوديين بحكم الثوراة . ولم يكن اليهود في ذلك الوقت أهل ذمة (٣)

المناقشة والترجيح :

بعد النظر والتمعن في أدلة القولين يتضح أن القول الأول هو الراجح ، وذلك لأن أدلته أقوى وأصح من أدلة القول الثاني ، وذلك لعدم صحته مرفوعاً إلى النبي صلى الله عليه وسلم . والله أعلم (٤)

=====

- (١) انظر الحديث رقم ٢ من المبحث الثالث .
- (٢) انظر في بيان هذا القول : نيل الأوطار ١٠٦ / ٧ ، فتح الباري ١٢ / ١٧٠ الشرح الكبير ٥ / ٣٩٧ ، سبل السلام ٤ / ٢٤ ، المهذب ٢ / ٣٤١ ، نهاية المحتاج ٧ / ٤٢٧ ، بداية المجتهد ٢٠ / ٤٣٥ ، بدائع الصنائع ٧ / ٣٨ ، تحفة الفقهاء ٣ / ١٤٠ ، الشرح الكبير ٧ / ٢١٣ ، المجموع ١٨ / ٣٦٦ ، المغني ٨ / ١٦٤ .
- (٣) انظر في بيان هذا القول : حاشية الدسوقي ٤ / ٣٢٠ ، المدونة ٦ / ٢٥٥ ، تحفة الفقهاء ٣ / ١٣٩ ، الاختيار لتعليل المختار ٤ / ٨٨ ، جواهر الاكلیل ٢ / ٢٨٣ ، نيل الأوطار ٧ / ١٠٦ ، فتح الباري ١٢ / ١٧٠ ، الشرح الكبير ٥ / ٣٩٧ ، سبل السلام ٤ / ٢٤ ، بداية المجتهد ٢٠ / ٤٣٥ ، بدائع الصنائع ٧ / ٣٨ .
- (٤) انظر الحدود والتعزيرات عند ابن القيم / بكر أبو زيد ص ١١٨ - ١٢٩ ، وقد ناقش أدلتهم مفصلة .

المبحث الثمانين

الأدلة الأخرى الدالة على عقوبة الزنى

بعد بيان حكم عقوبة الزنى - فى المبحث السابق -
مستنبطة من الأحاديث النبوية الواردة. فى الفصل الأول، تبين
أن حكمها هو : الرجم لمن زنى وهو محصن، والجلد مع
التغريب للزانى غير المحصن وقد دلت على هذه الأحكام،
الأحاديث الصحيحة الثابتة .

أما الأدلة الأخرى التى بينت حكم عقوبة الزنى فهى
كما يأتى :

أولاً : الأدلة من القرآن الكريم :

١ - قال تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ يَأْتِيَنِ الْفَاحِشَةَ مِنْ نِسَائِكُمْ
فَسَتَّهَدُوا عَلَيْهِنَّ أَرْبَعَةً مِنْكُمْ فَإِنْ شَهِدُوا فَاذْكُوهُنَّ
فَسَبْعًا أَوْ يَتَوَقَّاهُنَّ الْمَوْتَ أَوْ يُجْعَلَ لَهُنَّ سَبِيلًا ﴾ (١)

٢ - وقال تعالى : ﴿ وَالَّذَانِ يَأْتِيَانِيَا مِنْكُمْ فَاذْكُوهمَا فَإِنْ
تَابَا وَأَصْلَحَا فَأَعْرِضُوا عَنْهُمَا إِنَّ اللَّهَ كَانَ تَوَّابًا رَحِيمًا ﴾ (٢)

٣ - قال تعالى : ﴿ الرَّانِيَةُ وَالرَّانِي فَاذْكُوهَا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا
مِئَةَ جَلْدَةٍ وَلَا تَأْخُذْكُمْ بِهِمَا رَأْفَةٌ فِي دِينِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ
تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَيْشَهِدَ عَذَابُهُمَا طَائِفَةٌ مِّنَ
الْمُؤْمِنِينَ ﴾ (٣)

٤ - قال تعالى فى بيان حكم عقوبة الأمة : ﴿ فَإِذَا
أُحْصِنَ فَإِنَّ أَتَيْنَ بِفَاحِشَةٍ فَعَلَيْهِنَّ نِصْفُ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِمَّنِ
الْعَذَابِ ٠٠٠ ﴾ (٤)

المعنى الاجمالى للآيات :

١ - قوله تعالى : " واللاتى " جمع التى وهو اسم مبهم للمؤنث
" يأتين الفاحشة " المقصود بها فى هذا الموضع الزنى . " من نساءكم "

=====

(٢) النساء / ١٦ .

(١) النساء / ١٥ .

(٤) النساء / ٢٥ .

(٣) النور / ٢٢ .

المقصود . بحكم هذه الآية المرأة . " فاستشهدوا عليهن أربعة منكم " أي أربعة رجال ذكور عدول . " فان شهدوا فامسكوهن " في البيوت " هذه هي عقوبة الزانية ، وكان ذلك في أول الأمر (أي في بداية الاسلام) حيث كانت الحبس في البيوت ، كما قال : عبادة . بن الصامت ، والحسن ، ومجاهد ، ثم نسخ هذا الحكم بآية النور . (١)

٢ - وقوله تعالى : " والتذان " تشنية الذي " بآتيانها منكم فأذروهما " الحكم هنا خاص بالرجال ، والإيذاء هنا بمعنى : التوبيخ والتعيير كما قال قتادة ، والسدي . وقالت فرقة : هو السب والجلاء دون تعيير . وقال ابن عباس هو : النيل باللسان والضرب بالنعال . (٢) . " فان تابا وأصلحا فأعرضوا عنهما " أي : ان تابا من الفاحشة ، وأصلحا العمل فيما بعد ذلك ، فاتركوا أذاهما وتعيرهما . وإنما كان هذا قبل نزول الحدود ، فلمّا نزلت الحدود . نسخت هذه الآية . وليس المراد . بالإعراض هنا . الهجر . (٣)

ومن الآيتين السابقتين يتبين أن حكم عقوبة الزنى فيهما كان في بداية الإسلام ، وهو : الحبس في البيوت للنساء المحصنات وغير المحصنات حتى الموت ، والإيذاء بالضرب والتعيير للرجال . (٤) ثم نسخت هذه الآيات لما نزلت سورة النور كما سيأتى .

٣ - قوله تعالى : * الزانية والزانى * الخطاب مقصود به النساء والرجال . " فاجلدوا كل واحد منهما مئة جلدة " هذا هو حد الزانى الحر البالغ البكر وكذلك الزانية البالغة البكر الحرة . وثبت التفريب بالمئة . (٥)

=====

(١) انظر تفسير القرطبي ٢ / ١٦٥٤ ، فتح القدير / للشوكاني ١ / ٤٣٩ ، نواسخ

القرآن / لابن الجوزي ص ٣٦٤ .

(٢) تفسير القرطبي ٢ / ١٦٥٦ . (٣) تفسير القرطبي ٢ / ١٦٦٠ .

(٤) جامع البيان (تفسير الطبري) ٤ / ٢٩١ ، تفسير القرآن / لابن كثير

١ / ٤٦٢ .

(٥) تفسير القرطبي ٥ / ٤٥٥١ ، جامع البيان (تفسير الطبري) ١٨ / ٦٦ ، فتح

القدير للشوكاني ٤ / ٤ .

"ولا تأخذكم بهما رأفة في دين الله" أي : لا تمتنعوا عن إقامة الحدود شفقة على المحدود ، ولا تخففوا الضرب من غير إجماع . هذا قول جماعة أهل التفسير . (١) وفي "دين الله" أي في حكم الله . "إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر" بمعنى الحق والتبعية ، كما تقول لرجل تحقه : إن كنت رجلاً فافعل كذا أي : هذه أفعال الرجال . (٢) "وليشهد عا بهما طائفة من المؤمنين" أي : جماعة منهم . والهدف من هذا هو : العظة والرجوع والاعتبار لمن يشاهد . هذه العقوبة ، وفيه الإغلاظ على الزناة والتوبيخ بخفزة الناس ، وقيل : الهدف هو : الدعاء لهما بالتوبة والرحمة . (٣)

وبهذا تبين أن حد الزاني الحر البالغ البكر ومثله الزانية الحرة البالغة البكر هو الجلد مئة جلدة ، كما دللت عليه الآية ، والتفريب سنة ، كما ثبت بالسنة ، وقد تبين هذا في المبحث السابق .

وأن العقوبة التي كانت في بدء الإسلام من الآية الأولى والثانية - السابق ذكرهما - قد نزلت لما نزلت سورة النور وأحكام الحدود ، ويدل على هذا ما رواه عبد الله بن عباس - رضي الله عنهما - قال : " قال الله تعالى : **لَمَّا وَكُنَّ يَأْتِيَنَّ** **الْفَاحِشَةُ** **مِنْ نِسَائِكُمْ** **الْبَاحَّةُ** (٤) ذكر الرجل بعد المرأة ثم جمعهما . فقال : **وَالَّذَانِ يَأْتِيَانِيَا مِنْكُمْ فَأُكُفِّمَا** **الْبَاحَّةُ** (٥) فنسخ ذلك بآية الجلد . فقال : **الرَّائِيَةُ** **وَالزَّانِي** **فَأُجْلِبَا** **كُلُّ وَاحِدٍ** **مِنْهُمَا** **مِئَةَ جَلْدَةٍ** **الْبَاحَّةُ** (٦) أخرجه أبو داود (٧)

(١) تفسير القرطبي ٥ / ٤٥٧ ، فتح القدير الشوكاني ٤ / ٤ تفسير القرآن

لابن كثير ٢ / ٢٦١ .

(٢) تفسير القرطبي ٥ / ٤٥٨ .

(٣) تفسير القرطبي ٥ / ٤٥٩ تفسير القرآن / لابن كثير ٢ / ٢٦١ - ٢٦٢ جامع

البيان ١٨ / ٧٠ .

(٤) النساء / ١٥ (٥) النساء / ١٦ (٦) النور / ٢٢

(٧) انظر سنن أبي داود ، في الحدود : باب في الرجم حديث ٤٤١٣

"وممن البيهقي ٨ / ٢١٠ أخرجه بإسناد جيد ، متصدة .

وقال عبد القادر الأرنؤوطي "حاشية جامع الأصول" ٢ / ٢٦٦ =

أما عقوبة الزانى المحصن فقد ثبتت بالأحاديث النبوية الصحيحة الثابتة عن الرسول صلى الله عليه وسلم بأن عقوبته هي الرجم، وكما ذكر عمر بن الخطاب . فقد رجم رسول الله صلى الله عليه وسلم وثبت عنه ذلك ، وأشار عمر ، إلى أن أصل حد الرجم كان موجودا في القرآن الكريم وذكر الآية . ولكنها نسخت تلاوة وبقي حكمها ثابتا ، لحكمة الله أعلم بها (١) .

وعليه نقول : إن حد الرجم ثبت في القرآن الكريم ، ودلت عليه السنة النبوية ، ولا مجال للشك في ذلك ولا سيما أنها أحاديث وردت في : صحيح البخاري ومسلم .

قال ابن الجوزي - رحمه الله - : " وقد اختلف العلماء بماذا ثبت الرجم على قولين : أحدهما أنه نزل به قرآن ثم نسخ لفظه وانعقد الإجماع على بقاء حكمه . والثاني أنه ثبت بالمحنة " (٢) .

=====

== " وفي إسناده الحسين بن واقد . ثقة له أوهام ، وباقى رجاله ثقات " . انظر : تقريب التهذيب ١ / ١٨٠ - وقد استنكر أحمد بعض أحاديثه ، انظر ميزان الاعتدال ١ / ٥٤٩ .

قلت : وفي إسناده على بن الحسين بن واقد ، صدوق بهم . انظر : تقريب التهذيب ٢ / ٣٥ - وما عدا هؤلاء لهم ثقات - وله حديث منكر / انظر ميزان الاعتدال ٣ / ١٢٣ و ١ / ٥٤٩ .

وذكره الهيثمي في " مجمع الزوائد " ٦ / ٢٦٣ عن ابن عباس بنحوه وهو ضعيف . ثم قال : " ويأتى حديث ابن عباس في سورة النور " . ولم أجده في سورة النور ، وإنما في سورة النساء وذكر الحديث فقال : " وروى البزار بنحوه إلا أنه قال : " كن يحبس في البيوت حتى يموت ، فلما نزلت سورة النور ونزلت الحدود نسختها " . ورجاله رجال الصحيح ، غير موسى الأنصاري وهو ثقة " انظر مجمع الزوائد ٢ / ٧٠ ، ونواسخ القرآن لابن الجوزي ص ٣٦٤ ، تفسير القرطبي ٥ / ٤٥٥١ ، وما بعدها .

تفسير الطبري (جامع البيان) ١٨ / ٦٦ ، تفسير القرآن / لابن كثير ٣ / ٢٦٠ وما بعدها ، فتح القدير / للشوكاني ٤ / ٣ وما بعدها .

(١) انظر نواسخ القرآن ص ٢٦٥ ، فتح القدير / للشوكاني ٤ / ٤ .

(٢) انظر نواسخ القرآن / لابن الجوزي ص ٢٦٥ - ٢٦٦ ، أسباب النزول وبها مشه الناسخ والمنسوخ ص ١١٨ وما بعدها .

قلت: ولكن قد تبين لنا كما ثبت في الصحيحين أنه

ثبت بالقرآن الكريم . وهو القول الصحيح .

ولو فرضنا أنه ثبت بالسنة - مع ضعف هذا القول -

فإن السنة مثل القرآن الكريم من حيث الحجية وقد أمرنا الله سبحانه وتعالى بطاعة الرسول صلى الله عليه وسلم فقال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ...﴾ الآية (١) وقال تعالى: ﴿مَنْ يُطِيعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ...﴾ الآية (٢) . وبهذا نصل إلى أن حد الرجم ثابت صحيح لا شك فيه ، ويجب تطبيقه على الزانى المحصن بعد ثبوت الزنى ، بدليل ما ثبت بالقرآن الكريم المنسوخ لفظه الباقي حكمه وهو: الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما البتة . وما ثبت بالسنة الصحيحة في الأحاديث السابق ذكرها . والله أعلم .

٤ - قوله تعالى: ﴿فَإِذَا أَحْيَيْنَا فَأَنشَأْنَاهُ جَدِيدًا...﴾

فَعَلَيْهِمْ نَصْفُ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ...﴾ .

في هذه الآية بيان لحكم عقوبة الأمة المحصنة إذا زنت وهي نصف ما على المحصنات من العذاب . وهو الجلد . خمسين جلدة . لأن الرجم لا يتنصف (٣) . وهذا محل اتفاق بين أهل العلم كما سبقت الإشارة إليه . وإذا زنت الأمة ولم تحصن فجلدها الجلد أيها وهو خمسون جلدة . على القول الراجح (٤) وقد ثبت هذا بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم كما سبق ذكره في المبحث السابق .

هذه هي الأدلة الواردة في القرآن الكريم التي تدل على حكم عقوبة الزنى وهي: الجلد . مئة جلدة . للزاني غير المحصن كما ورد في الآية الثالثة وقد نسخت ما قبلها من أحكام في الآية

=====

(١) النساء / ٥٩ - (٢) النساء / ٨٠ .

(٣) انظر تفسير القرطبي ٢ / ١٧١٤ - ١٧١٥ ، تفسير القرآن لابن كثير ١ / ٤٧٦

جامع البيان (تفسير الطبري) ٥ / ٩ ، فتح القدير / للشوكاني ١ / ٤٥٥ .

(٤) انظر الحديث رقم ٤ - ٩ من المبحث الأول الفصل الأول ، وانظر ما سبق

ترجيحه في المبحث الأول من الفصل الثاني .

الأولى والثانية السابق ذكرهما . وجلد . الأمة الزانية المحصنة بنصف حدة . الحرّة . وهو خمسون جلدة . كما دلت عليه الآية الرابعة . والرجم للزاني أو الزانية المحصنين كما ورد في الحديث عمر أنه ثبت بالقرآن الكريم . ونسخت تلاوتها وبقي حكمها .

ثانيًا : الدليل بالإجماع .

أجمع أهل العلم على أن حد الزاني غير المحصن هو : الجلد . مئة جلدة . وتغريب عام . وحد . الزاني المحصن هو الرجم بالحجارة حتى يموت .

وذلك لما دلت عليه الآيات القرآنية ، واستفاضت فيه الأحاديث الصحيحة . وقد ورد . عن الصحابة - رضي الله عنهم - الإجماع على ذلك قال عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - : " رجم رسول الله ورجمنا بعده . " (١) . وقد ثبت الجلد والتغريب عن الرسول صلى الله عليه وسلم والخلفاء من بعده ، (٢) وكذلك الرجم ثبت عنهم باتفاق عامة أهل العلم عليه منهم : مالك ، وأهل المدينة ، والأوزاعي وأهل الشام ، وسفيان الثوري ، وسائر أهل العراق ، وبه قال الشافعي ، وأحمد . وإسحاق ، وأبو ثور ، والنعمان . . . وغيرهم وهو قول أهل الفتيا من علماء الأمصار . (٣)

قال الشوكاني : " أقسم النبي صلى الله عليه وسلم في قصة العسيف إنه يقضى بكتاب الله ، فقال : " إن عليه جلد . مئة وتغريب عام " وهو المبين لكتاب الله . وخطب عمر على رؤوس المنابر ، وممل به الخلفاء الراشدون ولم ينكره أحد . فكان إجماعاً . . . وأحاديث التغريب قد جاوزت حد الشهرة المعتمدة عند الحنفية . . . وأما الرجم فهو مجمع

=====

(١) انظر الحديث رقم ١ في المبحث الأول .

(٢) انظر الحديث رقم ٧ - ٨ من المبحث الأول ، والحديث رقم ٨ من المبحث

الثالث .

(٣) انظر الإشراف على مذاهب أهل العلم ٧ / ٢ ، المغني ٩ / ١٥٨ ، بداية

عليه ، أما ما حكاه الخوارج وبعض المعتزلة فلا مستند لهم إلا أنه لم يذكر في القرآن ، وهذا باطل فقد ثبت بالسنة المتواترة المجمع عليها ، وأيضا هو ثابت بنص القرآن لحديث عمر ... " (١) .

وقال الشيخ محمد الشنقيطي : " أجمع أهل العلم على أن من زنى وهو محصن يرمم ولم نعلم أحدا من أهل القبلة خالف في رجم الزانى المحصن ، ذكرنا كان أو أنشأ ... " (٢) .

وقال ابن المنذر : " وأجمعوا على أن حد البكر الزانى الجلد ، وأجمعوا على أن الحر إذا تزوج حرة تزوجا صحيحا ووطئها في الفرج أنه محصن ، يجب عليها الرجم إذا زنيا ... " (٣) .

وقال الحافظ ابن حجر : " أجمع الصحابة وأئمة الأمصار على أن المحصن إذا زنى عامدا عالما مختارا فعليه الرجم " (٤) .

ثالثا : دليل القياس (الدليل العقلي) .

إن العقل السليم ليؤيد ما شرعه الله عز وجل من عقوبة الزنى ، ويقر بالآثار الإيجابية الفردية والاجتماعية التي تترتب على تنفيذ هذه العقوبة
فيمكن لكل عاقل منصف ينظر إلى الشريعة الإسلامية ومنهجها في الزجر عن الفساد في الأرض ، واستئصال دابر الجريمة ، أن يصل إلى يقين بأن ترك هذه العقوبة يعنى : زرع الفساد ، واختلال الأنساب ، وهتك الأعراض ... وغيرها من الأضرار التي لا حصر لها وقد حرمت جريمة الزنى في الأديان السماوية السابقة ، لأن العقل السليم لا يقبلها . (٥) .

=====

- (١) انظر نيل الأوطار ٧ / ١٠٠ - ١٠٢ .
- (٢) انظر : أضواء البيان ٦ / ١٤ .
- (٣) انظر الإجماع ص ١٤٢ .
- (٤) فتح الباري ١٢ / ١١٨ .
- (٥) انظر كتاب " وجوب تطبيق الحدود الشرعية " لعبد الرحمن عبد الخالق ص ١٦ .

فالله سبحانه وتعالى أعلم بمصالح عباده. إذ لو لم تكن هذه العقوبة لانهارت الأسرة . وفقدت صلة الأرحام ، وإنهارت أيضا أحكام المواريث وأحكام الأسرة . الخ وسوف يكون المجتمع أشبه بمجتمع الحيوانات فترتكب جريمة الزنى في الشوارع دون حياء أو خجل . فهل هذا يليق بحياة الإنسان العاقل المفكر؟ ولو نظر العاقل في هذه الحياة إلى وضع البلاد الغربية والشرقية التي حرمت خير الإسلام وتشريعها ، لا تفتحت له أهمية العقوبة . فالضرر الحاصل للفرد . مقابل مصلحة الجماعة لا يصدق ضررا . وقد اتخذ الإسلام جميع الوسائل الواقية من هذه الجريمة . ولهذا فإن هذه العقوبة ستطبق على من اترفها لمصلحة المجتمع وأفراده .

ونحن نعلم أن الضرر بالآخرين تحرمه الشريعة الإسلامية فمن باب أولى أن تعاقب على الزنى ، لأن ضرره على المجتمع كله ، وعلاوة على هذا فإن في هذه العقوبة تطهيراً للجاني عن نية وكفارة عن عقابها الأقرب .

وعدم تطبيق هذه العقوبة يؤثر على جميع الأحكام الشرعية ، فهي جزء من كل لا يتجزأ . ولابد من تنفيذها لجميع الخير والمصلح . والمكمل للمسلم يوافق على كل ما يمتنع من «تشتات الجريمة والرياسة وقبلة المجتمع» .

قال ابن القيم : "لولا عقوبة الجناة والمفسدين لأطغى الناس بغيتهم بعد ما ولد . نظام العالم ، وهارت حال العوالم والأنعام والوحوش أحسن من حال بني آدم" - (١)

وبناء الزاني المحسن لا خير فيه ولا معالجة ولهذا طرد حكم الله سبحانه وتعالى أهل وأصلح من حكم البشر - (٢)
رجل حد الرقيق على النصف من حد الحر يوافق القياس أياب ، وفي هذا يقول ابن القيم - رحمه الله - : " فلا ريب أن

(١) انظر : اعلام الموقعين ٢ / ١٦٦ .

(٢) في بيان ما سبق انظر : اعلام الموقعين ٢ / ١٦٢ وما بعدها وكذا في آخر تطبيق الحدود في المجتمع " جامعة الإمام - المؤلف المسمى -

الشارع ففرق بين الحر والعبد. في أحكام وسؤر بينهما فمن
أحكام... أما الحدود فلما كان وقوع المعصية من الحر أقبح
من وقوعها من العبد. من جهة كمال نعمة الله عليه بالحرية،
وأن جعله مالكا لا مملوكا، ولم يجعله تحت قهر غيره وتصرفه
فيه، ومن جهة تمكنه بأسباب القدرة من الاستغناء عن المعصية
بما عوض الله عنها من المباحات، فقابل النعمة الثامة بذهابها
واستعمل القدرة في المعصية، فاستحق من العقوبة أكثر مما يستحق
من هو أخفض منه رتبة... فإن الرجل كلما كانت نعمة الله
عليه أتم، كانت عقوبته، إذا ارتكب الجرائم أتم، لهذا قال
الله تعالى في حق من أتم نعمته عليهن من النساء: ﴿يَا أَيُّهَا
النَّبِيُّ مَنْ يَأْتِ مِنْكِ بِمِثْلَةٍ مُتَّبِعَةٍ يَضَاعَفْ لَهَا الْعَذَابُ ضِعْفَيْنِ
...﴾ الآية (١) وقال تعالى: ﴿وَمَنْ يَفْعَلْ مِنْكُمْ لَلَّهِ وَرَسُولِهِ
وَتَعْمَلْ صَالِحًا نُؤْتِيهَا أَجْرَهَا مَرَّتَيْنِ...﴾ الآية (٢).

وهذا على وفق قضايا العقول ومستحسناتها... وصدر المعصية
من العالم أقبح من صدورها من الجاهل... فجعل حد العبد. أخف
من حد الحر جمعا بين حكمة الجزر وحكمة نقصه... فاتفقت
حكمة الشرع والقدرة والجزاء... والحمد لله رب العالمين " (٢)٠

=====

(١) الأحزاب / ٣٠ .

(٢) الأحزاب / ٣١ .

(٣) انظر اعلام الموقعين ٢ / ١٢٨ - ١٢٩ .

المبحث الثالث

الحكمة من مشروعية عقوبة الزنى ، وأثرها على الفرد والمجتمع .

بعد أن اتضح الأدلة التي تدل على عقوبة الزنى والأحكام المستنبطة منها ، وبعد أن تبينت الحكمة من مشروعية الحدود والآثار المترتبة عليها ، ساذكر في هذا المبحث الحكمة من مشروعية عقوبة الزنى ، ثم الآثار المترتبة عليها في الفرد والمجتمع كما سيأتى :

أولاً : حكمة الله سبحانه وتعالى في مشروعية حد الزنى :

بين الله سبحانه وتعالى حد الزنى ، وجعله عقوبة مقدرة ، وفرق بين الزانى المحصن وغير المحصن ، فجعل لكل منهما عقوبة تتفق مع جنس عمله . وقد شدد الله سبحانه في عقوبة الزنى ، لأن الغاية من هذه العقوبات في الإسلام هي كما يلي :

أ - الوقاية من الشر والفساد ، ولكن تتحقق هذه الوقاية لابد أن تتسم هذه العقوبة بالشدة ، والغلظة ، مما يجعلها واقية مخيفة رادعة ، وذلك لعدم الوقوع في هذه الجريمة . ولهذا احتياط الإسلام لهذه الجريمة أشد الاحتياط ، حيث بين جميع الأمور الواقية من الزنى وحث عليها ومن هذه الأمور :

أ - أنه حث على الأخلاق الفاضلة ، وحرض على تهيشة المناسخ الصالح للفرد . المسلم ، حتى يتنبس في جو اجتماعي نظيف ، يتسق مع الفطرة الإسلامية السوية في البيئة المنزلية والاجتماعية . (١)

ب - نظم الإسلام فريضة الجنس بالحياة الزوجية ، فحيث خلق الله الإنسان خلق منه زوجة ليسكن إليها ، قال تعالى : ﴿ وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً ۚ ﴾ الآية (٢) فجعل الله سبحانه الزواج

=====

(١) انظر وجوب تحكيم الشريعة الإسلامية / للشبح مناع القطان ص ١١٨ .

(٢) الروم / ٢١ .

تنظيمًا وترشيدها. لفريضة الجنس، لأنه يحفظ الفرد. المسلم من الوقوع في الفاحشة، ورغب الإسلام في الزواج وحث عليه وسهّل طريقه، فعن عبد الله بن مسعود - رضي الله عنه - قال: "كُنَّا مع النبي صلى الله عليه وسلم شَبَابًا لَانَجِدُ شَيْئًا، فَقَالَ لَنَا رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: "يَا مَعْشَرَ الشَّبَابِ مَنْ اسْتَطَاعَ مِنْكُمُ الْبَاءَةَ فَلْيَتَزَوَّجْ، فَإِنَّهُ أَغْنَى لِلْبَصْرِ وَأَحْصَنُ لِلْفَرْجِ. وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَعَلَيْهِ بِالصَّيَامِ فَإِنَّهُ لَهُ وَجَاءٌ" رواه البخاري (١) .

وعن عبد الله بن عمر - رضي الله عنه - أن الرسول صلى الله عليه وسلم قال: "الدُّنْيَا مَتَاعٌ، وَخَيْرُ مَتَاعِ الدُّنْيَا الْمَرْأَةُ الصَّالِحَةُ" رواه مسلم (٢) .

ج - أباح الإسلام تعدد الزوجات الذي من حكمته أن الرجل قد لا تندفع شهوته بـ زوجة واحدة. لهذا أبيح له التعدد إلى أربع زوجات، حتى تكون له وقاية من الوقوع في الزنى، قال تعالى: ﴿فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ ۚ ۝٤٠٠﴾ (٣) .

د - حرم الإسلام الخمر، لأنه يذهب العقل وهو ذريعة إلى ارتكاب جريمة الزنى، قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَزْلَامُ رِجْسٌ مِّنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ (٤) .

=====

- (١) انظر صحيح البخاري مع الفتح ٩ / ١٠٦ في النكاح، باب قول النبي صلى الله عليه وسلم من استطاع منكم الباءة فليتزوج، ٤٠٠، وصحيح مسلم في النكاح، باب استحباب النكاح لعدن تناقت نفسه إليهن حديث ١٤٠٠، وسنن النسائي ٦ / ٥٦ في النكاح، باب الحث على النكاح، وفي الصيام ٤ / ١٧٠ باب فضل الصيام، وسنن ابن ماجه في النكاح، باب ما جاء في فضل النكاح حديث ١٨٤٥ .
- (٢) انظر صحيح مسلم في الرضاع، باب خير متاع الدنيا المرأة الصالحة حديث ١٤٦٧، وسنن ابن ماجه في النكاح، باب أفضل النساء حديث ١٨٥٥، ومسند الإمام أحمد ٣ / ١٦٨ .
- (٣) النساء ٣ / ٨٧، وفي الحكمة من اباحة التعدد للرجل دون المرأة انظر ما ذكره ابن القيم في كتابه "اعلام الموقعين" ٢ / ٨٥ - ٨٧ .
- (٤) المائدة ٩٠ .

هـ - حذر الإسلام من التبرج، ونهى عن اختلاط النساء بالرجال، وإظهار الزينة أمام الرجال الأجانب وأمر بغض البصر فقال تعالى:

﴿ قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ وَيَحْفَظُوا فُرُوجَهُمْ ذَلِكَ أَزْكَى لَهُمْ ﴾ ١٠٠٠ (١) . وقال تعالى: ﴿ وَقُلْ لِلْمُؤْمِنَاتِ يَغْضُضْنَ مِنْ أَبْصَارِهِنَّ وَيَحْفَظْنَ فُرُوجَهُنَّ وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا ﴾ ١٠٠٠ (٢) .

وهكذا حرم الإسلام الخلوة بالأجنبية ١٠٠٠ وغير ذلك من الأمور التي شرعها الله سبحانه وتعالى للوقاية من هذه الجريمة، والتخفيف من دوافع مباشرتها . وهذا يدل على أن الشارع سبحانه قد اتخذ جميع التدابير الواقية من الزنى (٣) ثم بعد ذلك قرر عقوبتها . قال ابن القيم - رحمه الله - : " فأحكم الله سبحانه وجوه الزجر الرادعة عن هذه الجنايات غاية الأحكام، وشرعها على أكمل الوجوه المتضمنة لمصلحة الردع، والزجر " (٤) .

٢ - الهدف الثاني من أهداف هذه العقوبة هو العلاج عنك الوقوع في جريمة الزنى، فقد احتاط الشارع في إثبات هذه الجريمة بما ينسجم مع حكمة المعالجة للشيء بعد وقوعه، وذلك بجعلها لا تثبت إلا بأربعة شهود، من الرجال العدول يرون الجريمة رأى العين الذي لا شبهة فيه، أو بإقرار صاحبها إقراراً لا شبهة فيه، والزنى الذي يثبت بأربعة شهود، يدل على أن صاحب الجريمة كان مستهتراً بشعور المجتمع، وانتزع منه الحياء؛ لأنه ارتكب جريمة في مكان يعرضه لرؤية الناس، فحق للمجتمع أن يفضحه بمحض من الخلق (٥) والزانى المحصن لا يفيد فيه علاج إلا الموت مثله في المجتمع مثل العضو المصاب بمرض خبيث ولا بد من قطعه

=====

- (١) النور / ٣٠ . (٢) النور / ٣١ .
- (٣) انظر كتاب " التدابير الواقية من الزنى " للحفل الهي . فقد ذكر هذه التدابير بالتفصيل .
- (٤) انظر اعلام الموقعين ٢ / ١١٤ .
- (٥) انظر أثر تطبيق الحدود، في المجتمع / جامعة الإمام ص ٢٩٦ .

ثانيا : الآثار المترتبة على عقوبة الزنى فى الفرد والمجتمع .

بعد ما تقدم من تفصيل فى الحكمة من مشروعية عقوبة الزنى اتضح أن الهدف من هذه العقوبة هو : الوقاية من هذه الجريمة بمحاربتها ومنع وقوعها ، والعلاج لمن يقع فيها علاجاً يذهب أثرها ويقلل من مضارها . ولم يفرق الإسلام فيها بين حاكم ولا محكوم ، ولا غنى ولا فقر ، ولهذا بلغ فى تحقيق هذه الغاية مبلغاً لم يصل إليه تشريع آخر . ويتضح لنا هذا من خلال ذكر ما يترتب عليها من آثار فى الفرد والمجتمع .

ويمكن تقسيم هذه الآثار إلى قسمين رئيسيين هما :

١ - الآثار الدنيوية : فقد ترتب على هذه العقوبة ما يكفل الأمن ويحقق الاستقرار فى المجتمعات التى تطبقها . والتجربة خير شاهد . وبرهان وأعدل بينة . وقد حدث هذا فى عصر النبوة والخلفاء الراشدين ومن بعدهم فى الدول الإسلامية . وكذلك فى عصرنا الحاضر ، حيث طبقت هذه العقوبة فى المملكة العربية السعودية وفى اليمن . وقد نجحت نجاحاً كبيراً فى القضاء على هذه الجريمة ، وعلى حفظ الأمن والنظام وذلك لأنها : تزجر الناس وتردعهم عن اقتراف هذه الجريمة ، والنفس البشرية مجبولة على الابتعاد عن الإيلام والإيذاء .

ولأن فيها صيانة الأعراض أن تنتهك ، والأنساب أن تختلط وغيرها وهذه الآثار تدرك بالعيان والمشاهدة . (١) وفيها طاعة لله سبحانه وتعالى فيما أمر به ، وتطبيق للشرعة الإسلامية العادلة .

٢ - الآثار الآخروية : تدل الأحاديث النبوية على أن عقوبة الزنى تجبر ما ينثلم من دين المرء ، الذى اقتحم هذه المعصية ومولب عليها بالحد . فى الدنيا وثاب وندم على ما اقترف ، لقوله صلى الله عليه وسلم : " لقد تابت توبة لو قسمت بين أمة لوسعتهم " رواه مسلم . (٢)

=====

(١) انظر أثر تطبيق الحدود فى المجتمع / جامعة الإمام ص ١٦٠ وما بعدها .

(٢) سبق تخريجه فى الفصل الأول المبحث الثانى الحديث الثالث ويسدل عليه أيضاً ما سبق ذكره فى التمهيد ص ٨١ فيما رواه البخارى ومسلم .

ومن آشارها أيضا تحقيق رضوان الله تعالى ومشوئته؛
لأنها طاعة وعبادة، وخير ما يتوصل به المرء لرضوان الله
تعالى ومشوئته هو : طاعته وعبادته .

ولفيها خير ومشوية للحاكم والمحكوم بإقامة حدود الله
سبحانه وتعالى، حيث إن من لم تطبق عليه هذه العقوبات
في الدنيا ، قد توهده الله سبحانه في الآخرة بمضاعفة العذاب
قال تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ وَلَا يَقْتُلُونَ
النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ وَلَا يَزْنُونَ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ
أَثَامًا ، يَضَاعَفُ لَهُ الْعَذَابُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَيَخْلُدُ فِيهِ مُهَانًا ﴾ (١)

بهذا تكون الشريعة الإسلامية ، قد راعت طبيعة الإنسان
في وضع هذه العقوبات ، ليسود الأمن ويستقر النظام ، وتكون الوحدة
العائلية وصلة الأرحام ، وفي هذا كل الخير للبشرية كافة .

(١) الفرقان / ٦٨ - ٦٩ .

الطبيب الشبال

بيان مولد المستشرقين من عقوبة الزمن ومناقشته

مقدمة :

بعد بيان حكم عقوبة الزنى ، والحكمة منها ، واتضح موقف المستشرقين من الفقه الإسلامى ، وأحاديث الأحكام . نعرض فى هذا الفصل موقف المستشرقين من عقوبة الزنى ، وذلك من خلال ذكر بعض أقوالهم حول هذه العقوبة .

ويتكون هذا الفصل من ثلاثة مباحث هي :

١ - الشبهات حول أصل مشروعية حد الزنى ، والرد عليها .

٢ - الشبهات حول طريقة إثبات هذه الجريمة ، وتطبيقها مع الرد . عليها .

٣ - الشبهات حول طبيعة هذه العقوبة ، كاتهامهم لها بأنها قاسية وساذجة وما إلى ذلك والرد عليها .

ومما تجدر الإشارة إليه أن هناك شبهات ذكرها آخرون من غير المستشرقين ممن تأثروا بهم ، أمثال : مصطفى المهدوى ، وسعاد جلال وغيرهم ، وهذه الشبهات تنقسم إلى قسمين :

١ - منها ما يوافق أقوال المستشرقين ، وهذا ما يشير إليه فى الحاشية فقط ، وإحيل إلى مرجعه . وذلك أثناء مناقشة الشبهات ، نظراً لأهميتها .

٢ - ومنها ما يكون زائداً عن أقوال المستشرقين ، ولا هميتها وصلتها بهذا الموضوع ، وسوف أذكر بعضها منها باختصار وهي :

أ- قول المهدوى : إن ال التعريف فى قوله تعالى : ﴿ وَالزَّانِيَةُ وَالزَّانِي ﴾ . تعنى الذى اعترف بجريمة الزنى ، ولا تعنى رجلاً سقط ذات مرة فى حالة ضعف ، وقد نوقشت هذه الشبهة واتضح بطلانها . (١)
ب- زعمهم أن هناك بعض الآيات فى القرآن الكريم أحلت الزنى ، مثل الآيتين ٣٦ - ٦٥ من سورة البقرة ، وكذلك الآية ٣ من سورة النساء ، والآية ١٠ من سورة الاسراء . وغيرها من الآيات مع العلم أن هذه الآيات التى ذكروها ليس لها أي صلة بالزنى ، والذى يتبادر إلى الذهن أنهم ذكروا هذه الأرقام من

=====

(١) انظر " شبهات وانحرافات فى التفكير الإسلامى المعاصر " لتوفيق

باب التفليل ليوهموا من بقاء كلامهم أنه كذلك ، ولعلهم
ظنوا أن قارئهم يصدقهم من غير الرجوع إلى القرآن . (١) إلى
غير ذلك من الأقوال الأخرى التي لا يتسع المجال لذكرها .

- يقول مالك بن نبي في كتابه : " إنتاج المستشرقين " : " إن

بعض هؤلاء المشاركة المتعلمين للمستشرقين ، يخفون عملهم التخريبي
ضد الإسلام ، بإيعاز واضح من أوساط استعمارية ، تحت ردا
تقدمية جوفاء تحاول سلب الإسلام من كل قيمة حضارية ، بل
تنسب له حالة التخلف الراهنة في العالم الإسلامي " . (٢)

ومنهجى فى هذا الفصل كما يلى :

- ١ - كتابة نماذج لبعض أقوال المستشرقين المتعلقة بالمباحث
السابقة كل بحث على حدة ، وتوثيقها .
- ٢ - حصر مواقفهم بأسلوب مقتبس من أقوالهم ، ومناقشتها
بالأدلة العقلية ، والعقلية ، لبيان زيفها وبطلانها .

- =====
- (١) انظر " رد مفتريات على الإسلام " لعبد الجليل شلبى ص ١٨٢
فقد ذكر جميع هذه الشبهات ، وناقشها بالتفصيل .
 - (٢) انظر المرجع نفسه ص ٣٠ .

المبحث الأول

الشبهات حول أصل مشروعية حد الزنى

الشبهة الأولى : يقول المستشرق الإنكليزي روم لاندو فى كتابه " الإسلام والعرب " : " ويحرم القرآن الزنى ، ويعاقب مرتكبيه بعاقبة جلدة ، أو بالحبس حتى الموت ، والعقوبة الأخيرة تبعدو قاسية على نحو خاص ، ولكن لما كانت الإدانة تتطلب أربعة شهود فليس مجيباً أن نرى أنها لم تكن تنزل بالمتهميين إلا فى أحوال نادرة " (١)

الشبهة الثانية : ورد فى دائرة المعارف الإسلامية : " إن الآية التى يطلق عليها آية الرجم ، قيل إنها كانت جزءاً أصلياً فى القرآن ، وقيل : إن الخليفة عمر قد أكد ذلك " والشيخ والشيخ إذا زنيا فارجموهما فى أى حال عقوبة من الله " ومن غير المحتمل أن تكون هذه الآية أصلية ، والحديث الذى يشير إليها ويذكره عمر واضح أنه متحيز له . . . وهذه العقوبة التى دخلت إلى الإسلام باكراً نوعاً ما بالتأكيد . أتت من القانون اليهودي " (٢) :

الشبهة الثالثة : يقول المستشرق الإنجليزى ن. ج - كولسون (N.J. Coulson) فى كتابه " فى تاريخ التشريع الإسلامى " (A History Of Islamic Law) " وكان كل من الثفى فى عقوبة الزانى غير المحصن ، وقبيل يمين المدعى إذا عشد . يشاهد فى الإثبات القانونى يرجع إلى العمل السائد للفترة الأموية ، التى رفضها نقباء الكوفة ، فاضطر

(١) انظر الإسلام والعرب ص ٢٠٢ ترجمة / منير البعلبكي .

(Rom Landau - Islam and The Arabs)

الطبعة الثانية / بيروت ١٩٧٧ .

(٢) انظر دائرة المعارف الإسلامية ١٠ / ٤١١ ما ورد تحت كلمة زنى (The Encyclopaedia of Islam)

ودائرة المعارف المختصرة . (Shorter Encyclopaedia)
P. 658 - 659 .

خلفهم من الأحناف الذين قبلوا الاحتجاج بالسنة النبوية بعد ظهور هذين الحكمين في شكل حديثين ٦. أن يبرروا ما استقر في مذهبهم بما يعفيه من المخالفة للسنة على النحو التالي: إن القرآن نفسه لم يذكر سوى البينة بشاهدين في الإثبات القانوني، والجلد في عقوبة الزاني غير المحصن، ومن ثم فهذان الحكمان الزائدان ١٠٠. إنما يعنيان أن كلا منهما لا يبين القرآن بل يعارضه، فيجب تطبيق قواعد النسخ المثبته عليهما، غير أنه لما كان كل من هذين الحديثين خبر آحاد لا ترقى حجته إلى نسخ القرآن المتواتر فإن ظاهرهما لا يجب العمل به " (١)

الشبهة الرابعة: يقول المستشرق الفرنسي (Roger Arnoldes)

في كتابه (Mahomet) وهو باللغة الفرنسية: " أما بالنسبة لرجم المحصنين فهو غير موجود في القرآن، وآية الرجم حسب قول شاخت لا تعدو أن تكون مأخوذة أصلاً من القرآن الذي عرفه الخليفة عمر، ولكنها غير محتثة الصحة والشرعية. فمحتمل يكون إذن قد اعتمد في تطبيقه الرجم على اليهود، مثلياً لإيادهم " (٢) .

الشبهة الخامسة: يقول ث. و. جو بينبول (Th.W. Joyntball)

في " دائرة معارف الدين والأخلاق " (E.R.E.) تحت عنوان الرنى في الإسلام: " فإن غير المحصن يجلد مئة جلدة، والمحصن يقتل

=====

(١) انظر في تاريخ التشريع الإسلامي " ن. ج. كولسون ص ١٨٤ - ١٨٥ . ترجمة د. محمد أحمد سراج ، مراجعة د. حسن الشافعي .

(٢) انظر : (Roger Arnoldes - Mahomet - P. 160-161
Seconde Edition - Philosophie Seghers - Le 5 Mars - 1975-)

رجما بالحجارة . هذا هو الحكم الأملى الذى ربما استعير من اليهودية . . .

ويقول الكاتب أيضا : " ربما يفهم أن الرسول قرر حكم الرضى الأخير المخفف أخذاً فى الاعتبار حادثة الإفك التى رميت بها عائشة " . (١)

تعليق : يفهم من كلامه أن العقوبة كانت الرجم فقط، ولكن خففها إلى الجلد . عمداً من أجل عائشة " .

الشبهة السادسة : يقول المستشرق الإيطالي كاييتاني

(caetani) فى كتابه " حوليات الإسلام " (*Annali dell Islam*)

بعد أن ذكر الحديث فى قصة رجم الغامدية : " لاشك أن هذا

الحديث موضوع . فالمذكور فى القرآن أن المرأة الزانية تحبس حتى

تموت جوعاً ، أو أن مجموعة من المؤمنين يضرب كلا المجرمين

٢٤٠ هـ . حادثة . بناء على ذلك يتقزم أن محمداً لم يذكر الرجم

فى القرآن . . . ثم تصادف حديثاً عن عمر يذكر فيه آية الرجم ،

وأنها وردت فى القرآن . وادعاء المحدثين أن هذه الآية موجودة .

ثم نسخت غير صحيح ، وعمر يريد أن يجعلنا نؤمن بأن الرجم موجود

فى القرآن . . . وأغلب الاحتمال أن عمر وافق على هذه العقوبة

لأنها كانت تستخدم من اليهود . . . ومويز على حق فى قوله : " إن

حديث عمر موضوع ، لأن مثل هذه العقوبة الهامة فى المجتمع ، إذا

كانت موجودة . فى القرآن فمن الصعب إخراجها ، ولو كان الأمر كذلك

لوردت هذه المعلومات من مصادر أخرى غير حديث عمر . . . " (٢)

=====

(١) انظر دائرة معارف الدين والأخلاق . .
(*Encyclopaedia Of Religion and Ethics* .
Edited by : James Hastings : Vol. I. A - Art. P. 131)

(٢) انظر الترجمة التركية : الجزء السادس / ٢٤٧ - ٢٤٩ .

(*Tr, Turk - Islam Tarihi - Istanbul - 1924. V. 6 .*
P. 347 - 349)

مناقشة الشبهات :

هذه هي أقوال بعض المستشرقين حول أصل حد الزنى، ومن خلالها يتضح موقفهم من هذه العقوبة . ويمكن أن نجمل مواقفهم فى النقاط التالية :

١ - يقولون : إن عقوبة الزنى هى الحبس حتى الموت أو الجلد ، ويؤكد بعضهم أنها الحبس حتى تموت جوعاً !! (١)

مناقشة الشبهة :

قولهم إن عقوبة الزانى هى الحبس حتى الموت فيه دلالة على عدم علمهم بأحكام الشريعة الإسلامية ، أو أنهم يتعمدون ذلك لكي يصلوا إلى أهدافهم وهى التشكيك فى حجية السنة النبوية .

ونحن نتساءل هنا ونقول : ماهي مصادرهم التى اعتمدوا عليها؟ هل هي المصادر الإسلامية أم غيرها ؟ لقد اعتمدوا فى إصدارهم هذا الحكم على كتب أساتذتهم مثل : نولدكه ، ولا مانس ، وشاخت ، وجولد زيهر ، وغيرهم . وهذه المصادر لا يجيزها المنهج العلمى الصحيح ، مما يؤكد عدم التزامهم بالمنهج الصحيح فى استقاء هذه المعلومات . ومما يؤكد هذا قول كايثاني - السابق ذكره - :
" الحبس حتى تموت جوعاً ؟ " .

ولا أعلم من أي مصدر استقى هذه العقوبة ، حيث إنه لم يرد فى القرآن الكريم أنها تحبس حتى تموت جوعاً ، والذي ورد .

=====

(١) انظر الشبهة الأولى ، والسادسة من هذا المبحث .
وقد ردد هذه الشبهة بعض من تأثر بأقوال المستشرقين مثل مصطفى كمال المهدي فى مجلة " صباح الخير " القاهرية العدد ١٠٩٣ بتاريخ ١٦ / ١٢ / ١٩٧٦ م . وله شبهات كثيرة حول عقوبة الزنى لا يغلبها العقل السليم ، والمقام هنا لا يسمح بذكرها ولهذا فإننى أحيل القارئ إلى كتاب " شبهات وانحرافات فى التفكير الإسلامى المعاصر " / لتوفيق وهبة ==

فى القرآن الكريم هو الحبس حتى تموت، (١) وليس الحبس حتى تموت جوعاً كما يزعم كبايتانى، ولهذا فإن زعمهم هذا باطل ومردود للأسباب التالية :

أ - سبق أن ذكرت فى الفصل الثانى أن الحبس والايداع، أول ما نزل فى بدء الإسلام ثم نسخت هذه الأحكام بعد نزول سورة النور وأصبحت الرجم، والجلد (٢)، ويدل على هذا قوله صلى الله عليه وسلم : " خذوا عني خذوا عني قد جعل الله لهن سبيلاً، البكر بالبكر جلد مئة ونفسي سنة، والثيب بالثيب جلد مئة والرجم " (٣) ويدل عليه أيضاً ما رواه عبد الله ابن عباس، السابق ذكره (٤) .

ومن هذا اتضح أن عقوبة الحبس منسوخة بسورة النور وبما ورد عن الرسول صلى الله عليه وسلم من أحاديث صحيحة .

ب - لقد اتضح فى الفصل السابق بما لا شك فيه أن عقوبة الزانى المحصن هى الرجم حتى الموت، وقد دل على هذا الأحاديث النبوية الصحيحة منها : إقسامه صلى الله عليه وسلم لى قصة العسيف بأن يحكم بينهما بكتاب الله " (٥) . وكذلك ما ورد عن عمر بن الخطاب " أن الرجم فى كتاب الله حق على من زنى إذا أحصن " (٦) وأما غير المحصن فعقوبته الجلد مئة جلدة وتفسير عام (٧) .

=====

ص ٤١ وما بعدها . وقد أورد جميع شبهاته وناقشها بالتفصيل وبين بطلانها وزيفها .

- (١) انظر سورة النساء / الآية ١٥ .
- (٢) انظر ما سبق بيانه فى الفصل الثانى المبحث الثانى ص ٧٤ وما بعدها
- (٣) سبق تخريجه فى الفصل الأول المبحث الأول حديث رقم ٦ .
- (٤) سبق تخريجه فى الفصل الثانى المبحث الثانى ص ٧٦
- (٥) سبق تخريجه فى الفصل الأول المبحث الأول حديث رقم ٢
- (٦) سبق تخريجه فى الفصل الأول المبحث الأول حديث رقم ١ .
- (٧) انظر الأحاديث رقم ٢ - ٥ - ٦ - ١٠ - ١١ فى الفصل الأول المبحث الثانى .

- ج - من هذا يتضح لنا أن هؤلاء المستشرقين قد خلطوا بين الآيات واستخرجوا منها أحكاماً خاطئة غير صحيحة، من أجل التقليل والتشكيك في الإسلام .
- ٢ - يقولون : إن تطبيق هذه العقوبة جاء من القبانسون اليهودي فهي مستمدة منه . (١)

مناقشة الشبهة :

جريمة الزنى محرمة في جميع الأديان السابقة لشناعتها ، وقد حرم الله سبحانه وتعالى الزنى ، فقال تعالى : ﴿ وَلَا تَقْرَبُوا الزَّانِيَ إِنَّهُ كَانَ فَاحِشَةً وَسَاءَ مَبِيلًا ﴾ (٢) .

وكان الزنى أمراً قبيحاً يابسه العقل السليم حتى في الجاهلية لما يترتب عليه من فساد وأضرار عامة في المجتمع . ولهذا فإن الله سبحانه وتعالى ، قد حرم الزنى وشدد العقوبة فيه تشديداً ، يتفق مع الفطرة السليمة ، والعقل السليم . وقد كان الرجم موجوداً في التوراة عند اليهود كما قلت عليه الأحاديث النبوية التي سبق ذكرها .

وقد نقل إلينا بعض ما شرع لمن قبلنا : إما عن طريق القرآن الكريم ، والسنة النبوية ، وإما عن طريق كتب أهل الكتاب . وما ورد في الكتب المتداولة بين أهل الكتاب ، لا يعتمد به لدى المسلمين ، لما وقع فيه من تغيير وتبديل ، وزيادة ونقصان .

لما كان شرعاً لمن قبلنا ، يدل عليه الدليل من القرآن أو السنة بأنه مشروع في حقنا نكون ملزمين باتباعه مثلاً :

(١) انظر الشبهة الثانية ، والرابعة ، والخامسة ، والسادسة من هذا المبحث . وقد رددت هذه الشبهة آخرون تأثروا بأقوال المستشرقين مثل : مصطفى المهدي ، ومحمد عزة دروزة وقد نوقشت أقوالهم وتبين بطلانها ، انظر كتاب " شبهات واتحادات في التفكير الإسلامي المعاصر " لتوفيق وهبة ص ٤٢ وما بعدها . " في أصول النظام الجنائي الإسلامي " للدكتور محمد سليم العوا ص ١٩٣ - ١٩٧ .

الصيام، والأضحية وغيرها . (١) وقد ورد الرجم في التوراة وثبت الدليل على بقاءه في الإسلام ثبوتاً لا شك فيه، فنحن مطالبون باتباعه وتطبيقه .

وتشابه بعض الأحكام تبعاً لتشابه الظروف والأحوال في الحياة الإنسانية، لا يدل على أخذ اللاحق من السابق . فإله سبحانه وتعالى قد قدن هذه العقوبة في التوراة، وأمر بتطبيقها أيضاً في الإسلام . ولم يكن الأمر أخذ شريعة من شريعة، ومما يؤيد هذا ما جرى في حادثتي الظهار والإفك، حيث انتظر رسول الله صلى الله عليه وسلم الوحي قريباً من شهر، ولو كان الأمر أنه إذا لم يجد في الوحي حكماً لجأ إلى شريعة

اليهود لما انتظر رسول الله الوحي قط . (٢) ولما كان معنى ولا قيمة لقوله تعالى: ﴿ لِكُلِّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شُرْعَةً وَمِنْهَاجاً ﴾ (٣).

٣ - يزعمون بأن حديث عمر بن الخطاب غير صحيح بل موضوع، والآية الواردة، فيه غير محتملة المحنة والشرعية، لأن مثل هذه العقوبة الهامة في المجتمع إذا وردت في القرآن فمن الصعب إخراجها، ولو كان الأمر كذلك لسردت من مصادر أخرى غير حديث عمر . ولهذا فإنها لم ترد في القرآن الكريم . (٤)

=====

(١) انظر " شبهات وانحرافات في التفكير الإسلامي " ص ٦١ .

(٢) انظر " في أصول النظام الجنائي الإسلامي " ص ٢٠٤ .

(٣) المائدة، / ٤٨ .

(٤) انظر الشبهة الثانية، والرابعة، والسادسة، من هذا المبحث .

وقد رد الدكتور سعاد جلال: " أن الرجم غير موجود في القرآن، وإن ورد في خبر آحاد لا يفيد ذلك القطع والعلم وكذلك فعل مصطفى المهدي، والمستشار على منصور وغيرهم ... انظر " وجوب تطبيق الحدود الشرعية " لعبد الرحمن عبد الخالق

ص ٤٥ وما بعدها / " في أصول النظام الجنائي الإسلامي " للدكتور

محمد سليم الصواص ص ٢٠٥ وما بعدها، " شبهات وانحرافات في

التفكير الإسلامي المعاصر " لتوفيق وهبة ص ٤٢ وما بعدها، وقد

مناقشة الشبهة :

سوف أناقش هذه الشبهة في النقاط الآتية :

أ - اتضح لنا في الفصل السابق أن الرجم ثابت مجمع عليه وقد دلت عليه الأحاديث النبوية الصحيحة المتواترة (١) ، وثبت بنص القرآن لحديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه وفيه ^ل "إن الرجم في كتاب الله حق على من زنى إذا أحسن من الرجال والنساء" . وما ورد عن العجماء أيضا . (٢) وما ورد في قصة العسيف (٣) . . . كل هذه الأحاديث تدل على وجود الرجم في القرآن الكريم ، وأنه حكم الله سبحانه وتعالى لأن الله سبحانه أشار إليه وأخبر به ثم أوحى به إلى الرسول صلى الله عليه وسلم . وقد جعل الله لهن سبيلا كما ورد في حديث عبادة . وفي قصة العسيف أقسم النبي صلى الله عليه وسلم على أن يقضى بينهما بكتاب الله . وهذا نص صريح قطعي الدلالة في بيان هذه العقوبة ، وأنها في كتاب الله .

ولقد صدق عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - في قوله :
" فأخشى إن طال بالناس زمان أن يقول قائل منهم ، لا نجد آية الرجم في كتاب الله ، فيفعلوا بترك فريضة أنزلها الله
..... " (٤)

وقد تحقق ظن عمر وقيل ما كان يخشاه . . . وقد خطب عمر بمحضر من الصحابة ، وعمل به الخلفاء الراشدون ولم ينكره أحد . فكان إجماعا . (٥) ولم ينكره أحد إلا الخوارج ومن تبعهم .

=====

نوقشت هذه الشبهات بالتفصيل وتبين بطلانها .

- (١) نيل الأوطار ٧ / ١٠٢ . ونظم للمتناثر من الحديث المتواتر / للكتاني ص ١٠٦ .
- (٢) سبق تخريجه في الفصل الأول المبحث الأول حديث رقم ١ .
- (٣) سبق تخريجه في الفصل الأول المبحث الأول حديث رقم ٢ .
- (٤) سبق تخريجه في الفصل الأول المبحث الأول حديث رقم ١ .
- (٥) نيل الأوطار ٧ / ١٠٠ .

وقد سبق أن أشرنا في الفصل السابق أن الرجم ثابت بكتاب الله وقد نسخ لفظه وبقي حكمه لحكمة الله أعلم بها. (١)

ب- قولهم : إن وجود الرجم في كتاب الله لم يدل على

إلا حديث عمر وهو خبر آحاد ، ومن أجل هذا فهو موضوع ، قول باطل ، بل هو افتراء ظاهر على السنة النبوية ، لأن هناك أحاديث أخرى تدل على أن الرجم هو حكم الله وفي كتابه ، التي سبق ذكرها . وهذا يوضح بطلان قولهم .

ثم إن خبر الآحاد إذا توفرت في رأويه العدالة والمصط:

(الثقة) فهو حجة يوجب العمل به ، والصحابة رضي الله عنهم

مدول مرضي عنهم ، وقد ركاهم وعدلهم الله سبحانه وتعالى ، بأي تعديل أصح من تعديل علام الفيوب . قال تعالى : ﴿ لَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ ﴾ (٢) وقال تعالى : ﴿ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ ﴾ (٣) وغير ذلك من الآيات التي وردت في تعديلهم كما سيتضح لنا في المبحث القادم ، وبهذا فإن حديث عمر رضي الله عنه حجة ولا شك في ذلك ، وقد أجمعت الأمة الإسلامية على وجوب الرجم كما سبق ذكره في الفصل الثاني ، وقد رجم رسول الله ورجم الخلفاء من بعده .

ولو افترضنا أن الرجم لم يرد في القرآن الكريم ، فإنه

ثبت بالسنة النبوية ، وهي مثل القرآن الكريم في الحجية ، وقد أمرنا الله سبحانه وتعالى بطاعة رسوله ، فقال تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ ﴾ (٤) وثبت بالإجماع أيضا - كما سبق - وبهذا ينتهي الإشكال بأن حجة الرجم ثابت صحيح لا شك فيه .

=====

(١) انظر ما كتبه الشيخ محمد الرزقاني في كتابه " مناهل

العرفان " ١٩٧ / ٢ .

(٢) الفتح / ١٨ .

(٣) التوبة / ١٠٠ . وانظر : إتحاف ذوي النجابة بما في القرآن

من فضائل الصحابة .

(٤) النساء / ٥٩ .

ج - أما زعمهم بأن حديث عمر موضوع فهو باطل أيضا ومردود ، ويكفيه أنه ورد في البخاري ومسلم فهو متفق عليه (أي في أقوى درجات الصحة) فإذا كان ما رواه البخاري ومسلم يحتمل الكذب فمن أين نأخذ أحكام السنة ؟ ومن أي كتاب أوثق من كتابيهما نجد هذا ؟ (١) ولا سيما أن الأمة الإسلامية أجمعت على قبولهما والعمل بما فيهما ، فهل من المعقول أن تجمع هذه الأمة على شيء يحتمل الكذب ؟ !

يقول الإمام ابن تيمية - رحمه الله - : " ومن الصحيح ما تلقاه بالقبول والتصديق أهل العلم بالحديث كجمهور أحاديث البخاري ومسلم ، فإن جميع أهل العلم بالحديث يجزمون بصحة جمهور أحاديث الكتابين ... وإذا أجمع أهل العلم على شيء فسائر الأمة تبع لهم ، فإجماعهم معصوم لا يجوز أن يجمعوا على خطأ " . (٢)

(٣) ونقول : هل يعلم هؤلاء المستشرقون علامات الحديث الموضوع ؟ وهل عندهم دليل على أن هذا الحديث موضوع ؟ وماذا يريدون من قولهم هذا ؟ وهل يكفى في إثبات الوضع مجرد الدعوى بلا دليل علمي صحيح ؟

٤ - يزعمون أن التفريب يرجع إلى العمل السائد للفتنة الأموية التي رفضها نقباء الكوفة ، وأن الأحناف يرون أنه من أخبار الآحاد ، فلا يجب العمل به . (٣)

=====

- (١) انظر " في أصول النظام الجنائي الإسلامي " ص ٢٠٦ .
- (٢) انظر " الفتاوى لابن تيمية " ١٧ / ١٨ .
- (٣) انظر الكتب التي ألفت في هذا الموضوع ومن أهمها ما كتبه ابن القيم - رحمه الله - في كتابه " المنار المنيرة " .
- (٤) انظر الشبهة الثالثة من هذا البحث .

مناقشة الشبهة ١ :

يتضح هنا أنهم يريدون سد الفراغ الذي ينطوي عليه تصورهم للمسألة بإلقاء الكلام دون تثبيت أو دليل . وقد اتضح لنا فيما سبق أن التغريب ورد في أحاديث وردت عن الرسول صلى الله عليه وسلم . وقد غرّب رسول الله ، وغرّب أبو بكر ، وغرّب عمر ، وغيرهم . (١) وهذا يبين لنا بطلان قولهم في أن التغريب يرجع إلى العمل السائد في الفترة الأموية ، ويعارض قولهم أيضا الواقع التاريخي ، حيث إن التغريب طُبّق قبل ظهور الدولة الأموية ودلت على هذا الأدلة الصحيحة .

ومما يؤكد بطلان زعمهم وأنهم يقولون ما لا يعلمون قولهم : " التي رفضها فقهاء الكوفة " فالحديث يرجع إلى النبي صلى الله عليه وسلم كما سبق أن أشرنا إليه ، وقد عمل به الخلفاء الراشدون ومن بعدهم ، وعمل به الخلفاء الأمويون أيضا ، ولم يرفضوا العمل بالسنة كما يزعم كولسون . اللهم إلا إذا أطلعنا على وثيقة تفضي بذلك إلّا ثم ما معنى رفض فقهاء الكوفة للعمل السائد للفترة الأموية ؟ إن كولسون يُلقي بالكلام على عواهنه هنا دون التثبت مما يقول ! فالموقف العام لفقهاء المدينة والكوفة من الحكم الأموي واحد ، بل إن الموقف العام للفقهاء من الخلافة الأموية والعباسية واحد . كذلك ليست فيه أي خصوصية لفقهاء الكوفة ولا للخلفاء الأمويين . وليس في فقه الكوفة إشارة واحدة لأصل متدهم يتضمن وجوب رفض عمل قضاة الأمويين ، وعلى عكس هذا نجد قاضيا كبيرا في الفترة الأموية - أعنى شريحا - كان يعد ضمن كبار أساتذة مدرسة الكوفة . (٢)

وقوله : " إن الحنفية يرون أن التغريب من أخبار الأحماد " ولا يجب العمل به قول مردود ، فقد سبق أن نوقش هذا الموضوع

=====

(١) انظر الأحاديث رقم ٢ - ٥ - ٦ - ٨ - ١٠ من الفصل الأول المبحث الأول .

(٢) نقلا عن تعليق د . محمد سراج في حاشية " في تاريخ التشريع

وَرَدَ عَلَيْهِ مِنْ قَبْلِ أَهْلِ الْعِلْمِ ، كَمَا سَبَقَ ذِكْرُهُ فِي الْفَصْلِ الثَّانِي .
 يقول الشوكاني - رحمه الله - : " ولقد ذكر التغريب في
 الأحاديث الصحيحة الثابتة باتفاق أهل العلم بالحديث من طريق
 جماعة من الصحابة ... والحاصل أن أحاديث التغريب قد جاوزت
 حد الشهرة المعتبرة عند الحنفية ، فيما ورد من السنة زائداً على
 القرآن ... وقد عملوا بما هو دونها بمراحل ... " (١)

هـ - يزعمون أن حد الجلد المختلف ربما يفهم منه أن الرسول
 صلى الله عليه وسلم أخذ في الاعتبار حادثة الإفك التي رميت
 بـ عائشة (٢) .

مناقشة الشبهة :

يفهم من هذا القول : أن حد الزنى كان الرجم فقط ،
 ولكن الرسول صلى الله عليه وسلم خففه عمداً إلى الجلد . من
 أجل عائشة حسب زعمهم .
 ولكن ماهو دليلهم أو مستندهم في زعمهم هذا ؟ ربما هي
 صلة حادثة الإفك بنزول حد الجلد ؟ إنهم يخلطون بين حد
 الزنى وحد القذف به ! ! .
 إنهم يريدون الطعن في شخص الرسول صلى الله عليه وسلم
 بأي وسيلة كانت كما تبين لنا من مناهجهم ، ولقد وصف معظمهم
 الرسول صلى الله عليه وسلم بأوصاف لا يتقبلها العقل السليم . (٣)

=====

- (١) انظر نيل الأوطار ٧ / ١٠٠ .
- (٢) انظر الشبهة الخامسة من هذا المبحث .
- (٣) انظر ما كتبه الدكتور نذير حمدان في كتابه " الرسول صلى الله
 عليه وسلم في كتابات المستشرقين " ص ٥٤ وما بعدها . وكتاب
 " الفزو الفكري " المجلس العلمي جامعة الإمام ص ٤٤ وما بعدها
 وكتاب " سيرة الرسول في تصورات الغربيين " للمستشرق الألماني
 جوستاف بفان نمولر ترجمة : محمود زقزوق ص ٨ وما بعدها
 وانظر : " السنة مع المستشرقين والمستغربين " لتقي الدين الندوي ص ٤
 وما بعدها .

إن بعض المستشرقين يتصورون مسألة ما في أذهانهم ، ومن ثم يحاولون إثباتها بحسب ما تمليه عليهم عقولهم ، وزعمهم هذا باطل فهو مجرد . احتمال قام في ذهن صاحبه فأورده . وهل يصح الاحتجاج بمثل هذه الاحتمالات والأوهام ؟ ! وفهم الأمر بهذه الصورة ، يجعل الرسول صلى الله عليه وسلم مشرعا على هواه ، وحاشاه ذلك . قال تعالى : ﴿ وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ ﴾ (١) .

وقد ثبت بالدليل الواضح أن الرجم إنما وقع بعد نزول سورة النور ، ذلك أن من رواته أبا هريرة رضي الله عنه ، ولم يأت المدينة إلا سنة سبع من الهجرة ، وسورة النور نزلت سنة أربع ، أو خمس ، أو ست . على اختلاف الروايات (٢) . وبذلك فبان زعمهم أن الرجم كان موجودا ، ثم خلفه الرسول صلى الله عليه وسلم يكذبه الواقع التاريخي .

إذا ما هو هدفهم من زعمهم هذا ؟ وإلى ماذا يريدون أن يصلوا ؟ . إنهم يريدون أن يثبتوا أن القرآن الكريم من كلام محمد صلى الله عليه وسلم وإلا إلى ماذا تشير هذه الشبهة ؟ وهل الرسول صلى الله عليه وسلم بيده شيء حتى يأخذ في الاعتبار حادثة الإفك . إنه حكم الله سبحانه وتعالى . ولو كان الأمر كذلك لما انتظر الرسول صلى الله عليه وسلم نزول الوحي قرابة شهر في حادثة الإفك وغيرها .

قال تعالى : ﴿ قُلْ إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ يُوحَىٰ إِلَيَّ ﴾ (٣) وقصة الإفك معروفة مشهورة ثابتة في عشر آيات من سورة النور ، (٤) وقد نص الله عز وجل في القرآن الكريم على

=====

- (١) النجم / ٣ - ٤ .
- (٢) انظر " في أصول النظام الجنائي الإسلامي " ص ٢٠٥ نقلا عن تعليق محمد . فؤاد . عبد الباقي في كتابه " اللؤلؤ والمرجان " ١٨٨ / ٢ ، حديث ١١٠٥ ، وانظر تفسير القرطبي الجامع لأحكام القرآن ٥ / ٤٥٩٠ ، وفتح الباري ١٢ / ١٢٠ .
- (٣) الكهف / ١١٠ . (٤) انظر الآيات من ١١ - ٢٢ .

براءة عائشة منها كصيانة لعرض الرسول صلى الله عليه وسلم (١) ولو كان القرآن من كلام محمد صلى الله عليه وسلم ما بخل على نفسه بتلك الآيات التي تنقذ سمعته وسمعته زوجته الطاهرة . ولما انتظر يوما واحدا في القضاء على هذه الوشائيات الحقيرة الآثمة ، التي ذكرها أعداء الله المنافقون أمثال عبد الله ابن سبأ وغيره ... فلو كان الأمر إلى محمد صلى الله عليه وسلم ألم يكن الواجب عليه أن يعجل الحكم بهذه البراءة؟ (٢) قال تعالى : ﴿ وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا إِنَّ هَذَا إِلَّا فُكُّ افْتِرَائِهِ وَأَعَانَهُ عَلَيْهِ قَوْمٌ آخَرُونَ فَقَدْ جَاءُوا ظُلْمًا وَزُورًا ﴾ (٣) هذه هي مواقف معظم المستشرقين من أصل حد الزنى التي اتضح أنها لا تقوم على أساس صحيح .

=====

- (١) في بيان حادثة الإفك انظر : تفسير القرآن العظيم / لابن كثير ٢ / ٢٦٨ ، وجامع البيان / للطبري ١٨ / ٨٦ ، تفسير القرطبي الجامع لأحكام القرآن ٥ / ٤٥٨٩ ، أسباب النزول / لأبي القاسم هبة الله ص ٢٤٨ وغيرها ...
- (٢) انظر مناهل العرفان / للزرقاني ٢ / ٣٩٦ ، وانظر ما ذكره المستشرقون من شبهات حول هذا الموضوع مع الرد عليها في كتاب " الرسول صلى الله عليه وسلم في كتابات المستشرقين " ص ١٣٤ وما بعدها .
- (٣) الفرقان / ٥٤ .

المبحث الثاني

الشبهات حول طريقة إثبات الجريمة ، وحول ثبوت تطبيق عقوبتهما .

الشبهة الأولى : يقول المستشرق الإنجليزي ن . ج كولسون

(N.J. Coulson) في كتابه " في تاريخ التشريع الإسلامي "

(A History of Islamic Law) : " فقد استهدفت قواعد .

الإثبات محاولة الوصول إلى حقيقة الدعوى على سبيل اليقين .

ولعل هذا الاتجاه قد وجد . أبلغ تعبير لافت للنظر في قاعدة

أن إثبات جريمة الزنى ، إنما يتحقق بشهادة أربعة رجال عدول

، عاينوا فعل الوقاع ذاته . غير أن اشتراط هذه المعايير

المتشددة للإثبات دائما قد أفضى فيما يبدو إلى ظلم يستلزم

النظر . وقد كان ذلك نابعا إلى حد كبير من فرض تبعية

الإثبات غير العملية في الثالب على عاتق المدعين ، مع التخفيف

في مقابل ذلك عن المدعى عليهم وهكذا بدت المحاكم الشرعية

- في مجالات قانونية بعينها في الأقل - أداة غير كافية

لتحقيق العدالة " . (١)

الشبهة الثانية : يقول المستشرق الإنجليزي ن . ج كولسون

(N.J. Coulson) في المرجع السابق نفسه : " ومن الواضح أن اللعان

نظام لا يتسق مع المفاهيم القانونية الحديثة ، وفي مجال الإثبات

والمرافعة " . (٢)

=====

(١) انظر " في تاريخ التشريع الاسلامي " / ن ج كولسون ص ٢٤٧ .

(N.J. Coulson - A History Of Islamic Law)

ترجمة د . محمد . أحمد . سراج مراجعة : د . حسن الشافعي .

(٢) المرجع السابق ص ٣٥٢ .

الشبهة الثالثة : يزعم المستشرق الإنجليزي روم لاندو

(Rom. Landau) في كتابه " الإسلام والعرب " (*Islam and The Arabs*) " أن التطبيق والنظرية في عقوبات الحدود قد اتخذتا سبيلين مختلفين " . (١)

الشبهة الرابعة : يقول المستشرق (Roger Arnoldes)

في كتابه (*Mahomet*) : " وجاءت السنة بأمثلة من عمليات الرجم التي أمر بها محمد ، ويضع النقاد الغربيون صحتها محل الشك " . (٢)

الشبهة الخامسة : ورد في دائرة المعارف الإسلامية : " والقصاص

التي تذكر عن قيام الرسول بالرجم هي أيضا لا تستحق الشك " .
وورد فيها أيضا : " وفي الواقع فإن مكان الإجراءات القانونية تختصر وتقام سراً من قبل السلطات " . (٣)

الشبهة السادسة : يقول المستشرق الإيطالي كايثاني (Caetani)

في كتابه حوليات الإسلام (*Annali dell Islam*)
" والأحاديث التي تذكر قصص الرجم من الرسول محل شك في صحتها ، ويحتمل أن المحدثين اخترعوها لكي يبرروا موقفهم

=====

(١) انظر الإسلام والعرب / روم لاندو ص ٢٠١ .

(Rom. Landau - *Islam and The Arabs* . P. 161)

ترجمة / منير البعلبكي .

(Roger Arnoldes - *Mahomet*) انظر : (٢)

(٢) انظر دائرة المعارف الإسلامية ما ورد تحت كلمة زنى)

(*The Encyclopaedia of Islam*)

ودائرة المعارف المختصرة ص ٦٥٩ .

(*Shorter Encyclopaedia* . P. 659)

وبهذا فإنه ليس غريباً أن نرى مثل هذه الافتراءات لدى المستشرقين ، فقد سبق أن شككوا في أحاديث الأحكام الفقهية عامة كما سبق ذكره في التمهيد . بل إنهم يشككون في الدين الإسلامي عامة ؛ وذلك لما يمليه عليه مجتمع وبيئتهم لتحقيق أغراضهم الدينية والسياسية . (١)

جاء في كتاب مؤتمر العاملين المسيحيين بين المسلمين :
" إن المسلمين يدّعون أن في الإسلام ما يلبي كل حاجة اجتماعية في البشر ، فعلياً أن نقاوم الإسلام بالأسلحة الفكرية والروحية " (٢)
ونقول : ما هو دليلهم على أن الأحاديث الواردة في قصص الرجم موضوعة ، ومن أي مصدر أخذوا زعمهم ؟

إنني لم أجد مصدراً يذكر هذا غير ما كتبه أساتذتهم ، فهم ينقلون منها دون تثبت أو نقد . للروايات ، ولا موازنة بينها ، فميزان النقد . لديهم هو العقل والهوى ، فما استحسنته أحدهم بعقله فهو الحسن ، وما لا يهواه يرده . بكل سهولة حتى وإن كان حديثاً ثابتاً في صحاح السنة ، وزعمهم هذا بعيد عن المصدق مخالف للواقع . فالقصص التي وردت في تطبيق الرسول صلى الله عليه وسلم لحد الرجم ، رواها البخاري ومسلم كما سبق بيانه في الفصل الأول ، وقد اجمعت الأمة الإسلامية على صحة ما ورد في البخاري ومسلم . وهما أصح الكتب بعد كتاب الله عز وجل . (٣)

=====

(١) انظر اهتمام المحدثين بنقد الحديث سنداً ومحتواً ودحض مزاعم المستشرقين " للدكتور محمد لقمان السلفي ص ٤٦٩ وما بعدها . فقد أورد بعض أقوالهم عن السنة النبوية وردت مزاعمهم .

(٢) انظر " التبشير والاستعمار في البلاد العربية " لعمر فروخ ومصطفى الخالدي ص ١٩١ .

(٣) انظر " علوم الحديث " / لابن الصلاح ص ١٨ . وانظر شروط البخاري ومسلم في كتابيهما ص ١٩ - ٢٠ . المرجع نفسه .

أما أدلتهم على الوضع فهو عدم وجود الرجم في القرآن، ولهذا يزعمون أن هذه الأحاديث موضوعة، اخترعها المحدثون حتى لا يقال إنه مأخوذ من اليهودية، وأنه بدعة محدثة. وهم بهذا يطعنون في الصحابة وعدالتهم، ويدّعون أنهم اخترعوا هذه الأحاديث. وهذا افتراء بعيد عن الصدق، فلو نظرنا إلى عصر الصحابة واحتياطهم في قبول الأخبار وثبتتهم على الرواية لا تضح لنا كذبهم، وقد سبقت الإشارة إلى أن الصحابة عدول بتعديل الله لهم في كتابه العزيز، ووردت الأحاديث الصحيحة التي تدل على عدالتهم. يقول الرسول صلى الله عليه وسلم: "خَيْرُ النَّاسِ قُرْنِي ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ" (١) وقال: "لَا تَسْبُوا أَصْحَابِي فَإِنَّ الَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَوْ أَنْفَقَ أَحَدُكُمْ مِثْلَ الْأَرْضِ ذَهَبًا مَا بَلَغَ مُدًّا أَحَدَهُمْ وَلَا نَمِيفَةً" (٢)

قال الحافظ في الفتح: "الذي ذهب إليه الجمهور أن فضيلة الصحابة لا يعدلها عملاً" (٣) .

يقول القاضي أبو بكر بن العربي: "أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم عدول بتعديل الله ورسوله لهم، ولا ينتقص أحداً منهم إلاّ ونديق" (٤) .

=====

(١) رواه البخاري ٢٥٩ / ٥ في الشهادات : باب لا يشهد . على جور

إذا شهد حديث ٢٦٥٢ (واللفظ له) . ومسلم ٤ / ١٩٦٢ في فضائل

الصحابة : فضل الصحابة ثم الذين يلونهم حديث ٢٥٢٣ .

(٢) رواه البخاري ٢١٠ / ٧ في فضائل الصحابة : باب قول النبي

لو كنت متخذاً خليلاً حديث ٣٦٧٣ . ومسلم ٤ / ١٩٦٧ في فضائل

الصحابة : باب تحريم سب الصحابة حديث ٢٥٤١ . وانظر

سنن أبي داود ٢١٤ / ٤ في السنة : باب في النهي عن سب

أصحاب الرسول حديث ٤٦٥٨ . وسنن الترمذي ٥ / ٣٥٢ في المناقب :

: باب فيمن سب أصحاب النبي حديث ٣٩٥٣ وقال : "حسن صحيح" .

(٣) فتح الباري ٧ / ٧ وانظر : "إتحاف ذوي النجابة" لمحمد العربي ص ٦ وما بعدها .

(٤) انظر كتابه "العواصم من القواصم" ص ٣٢ .

والمصاحبة مؤهلون لتبليغ الشريعة الإسلامية فكيف يكذبون على رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد اشتهر عندهم قولـــــــــــــــــه صلى الله عليه وسلم : " مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَّبِعُوا مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ " (١) .

وجهود . المحدثين في حفظ السنة النبوية أكبر دليل وأسطع برهان على رد . زعمهم (٢) .

قال تعالى : ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴾ (٣) وحفظ السنة من حفظ القرآن لأنها مبينة له . .

وأما قولهم لأنها لم ترد في القرآن فليس هذا دليلاً على أن هذه الأحاديث موضوعة . (٤) وهل كل حكم في السنة النبوية لا نجده في القرآن غير مقبول ، أو موضوع ؟ إذاً ما هو الموقف تجاه عدد . ركعات الصلاة ، والطواف بالبيت سبعاً وغيرها من الأحكام هل نردّها لأنها غير موجودة في القرآن ؟

يقول الله تعالى : ﴿ وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا ﴾ (٥) .

فالكتاب والسنة بمنزلة الجزء من الكل ، لا يتم التشريع إلا بهما جميعاً . فهي مبينة للقرآن ، وشارحة له . يقول الرسول صلى الله عليه وسلم : " آيَاتِي أُرْتِيْتُ الْكِتَابَ وَمِثْلَهُ مَعَهُ ، إِلَّا يُوشِكُ رَجُلٌ "

=====

(١) رواه البخاري ٢٠١ / ١ في العلم : باب أثم من كذب على النبي صلى الله عليه وسلم حديث ١٠٨٠ . ومسلم في المقدمة ١٠ / ١ حديث ٢ ، وانظر سنن الترمذي ١٢٤ / ٤ في العلم : باب في تعظيم الكذب على رسول الله حديث ٢٧٩٦ ، وسنن ابن ماجه ١٢ / ١ في المقدمة باب التفليظ في تعمد . الكذب على رسول الله حديث ٣٠ .

(٢) انظر أمثلة على تثبتهم في الرواية في كتاب " منهج النقد عند المحدثين " للدكتور محمد . الأعظمي ص ٧ وما بعدها . وكتاب السنة ومكانتها في التشريع / للسباعي ص ٦٤ وما بعدها ، وكتاب " وجوب التثبت في الرواية " للقريوني ص ٩ وما بعدها .

(٣) الحجر / ٩

(٤) سبقت الإشارة إلى أن الأحاديث الصحيحة فيها دلالة على أنها في كتاب الله ، وقد نسخت تلاوة وبقي حكمها .

(٥) الحشر / ٧

شبعان على أريكته يقول : عليكم بهذا القرآن فما وجدتم فيه من حلال فاحلوه ، وما وجدتم فيه من حرام فحرّموه" (١) وفي هذا تحذير من الرسول صلى الله عليه وسلم من مخالفة السنن ، مما ليس له في القرآن ذكر . كما فعل الخوارج وغيرهم .

وبهذا يتضح لنا بطلان استدلالهم وزعمهم ، وهدفهم من هذا : محاولة إثبات فكرة رسخت في ذهنهم ، بأى وسيلة دون الاعتماد على المنهج العلمي الصحيح ، والبحث عن الحقيقة ؛ وذلك لإثبات زعمهم أن الرجم مأخوذ من اليهودية .

قال تعالى : ﴿ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لِمَ تَلْبِسُونَ الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُونَ الْحَقَّ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾ (٢)

وإنى أحيل القارىء إلى كتب السنة النبوية ليرى مدى جهود المحدثين في حفظ السنة وصيانتها على منهج علمي صحيح فريد من نوعه (٣) .

٢ - يرى كولسون : أن اللعان في مجاز الإيجاب مسم لا يتسق مع المفاهيم القانونية الحديثة . (٤) .

=====

(١) أخرجه أبو داود ٤ / ٢٠٠ في السنة : باب لزوم السنة حديث ٤٦٠٤ ، والترمذي ٤ / ١٤٥ ، في أبواب العلم : باب ما نُهي عنه أن يقال عند حديث رسول الله : حديث ٢٨٠٠ وقال : " حديث حسن " ، وابن ماجه

١ / ٦ في المقدمة : باب تعظيم حديث رسول الله . حديث ١٢ .

(٢) آل عمران / ٧١ .

(٣) وانظر لزوما أيضا : ما ذكره ابن حزم في صفة نقل العلم عند المسلمين والفرق بينها وبين نقل اليهودية ، والمسيحية ، في كتابه " الفصل في الملل والأهواء والنحل " ٢ / ١١٩ وما بعدها ، وانظر أيضا " الرد القويم على المجرم الأثيم " للشيخ حمود التويجري ص ٢٩ وما بعدها . وقد رَدَّ على

من طعن في صحيح البخاري .

(٤) انظر الشبهة الثانية من هذا المبحث .

مناقشة الشبهة :

اللعان لا يتعارض مع مفاهيم الإثبات الحديثة ، فالإسلام الذي حدد عقوبة الزنى ، قد احتاط في إثبات هذه العقوبة ، وحرم قذف أعراض الأبرياء ، وحدد عقوبة القذف ، وشرع اللعان تخفيفاً على الزوج الذى قد يضطر إلى توجيه تهمة الزنى لزوجته دون أن يستطيع إثبات هذه التهمة بأربعة شهود . ولذا يكتسب اللعان أهميته الخاصة في إطار تلك القواعد التشريعية ، التي وضعت للحفاظ على أعراض الناس وأنسابهم ، واعترافاً بهذه الأهمية فقد أخذ مشروع القانون الموحد الذى أعدته لجنة خاصة من كبار العلماء أيام الوحدة ، بين مصر وسوريا بأسلوب اللعان بين الزوجين لنفي النسب . (١)

وقول كولسون إنه لا يتفق مع المفاهيم القانونية الحديثة يدل على عدم اتساع فهمه لمعرفة الحكمة من مشروعيتها . هناك مجال للمقارنة بين ما شرعه الله سبحانه وتعالى ، وبين تشريع البشر . فالمقارنة هنا غير مقبولة ، بل خاطئة .

وإذا كان كولسون يرى هذا فما هو البديل في رأيه ؟ وهل يوجد بديل لهذا ينظم الحياة الزوجية ؟ وهل هناك حكم أفضل من حكم خالق البشر ؟ !

كان العرب في الجاهلية يرجعون إلى الكهان حين قذفهم لزوجاتهم . وجاء الشرع الإسلامي ونفى ذلك ، لأن الكهانة من عمل الدجالين فإذا رجعوا إليهم عكسوا الأمور وأوقعوا الناس

=====

(١) نقلاً عن تعليق د. محمد سراج على كتاب كولسون السابق ذكره ص ٣٥٢ . وقد كتب الدكتور : محمد سليم العوا عن منهج كولسون وموقفه من النظام الجنائي الإسلامي ، وبين فيه تناقض كولسون واضطرابه . انظر " مناهج المستشرقين في الدراسات العربية والإسلامية " لعدد من المؤلفين نشر مكتب التربية العربي لدول الخليج ١ / ٢٧٤ وما بعدها .

فى المحذور باتهام البريئة، وبرائة المتهم بجبهلهم المواضع ونصبهم المعروف . ولهذا شرع اللعان فى الإسلام .

والحكمة من ذلك أن الزواج لا يستقيم أمره ولا يملح شأنه إلا بالوفاق والوداد . بين الزوجين فإذا ما حصلت التهمة ، فقدت الثقة وهذا يفضي إلى سوء العاقبة . (١) والمطالبة باللعان إما أن تؤدى إلى إعادة الثقة بين الزوجين ، وإما أن يقع اللعان ويفرق بينهما .

يقول ابن القيم - رحمه الله - : " واللعان فى حق الزوجة دون غيرها يوافق القياس لأن الزوجة بزناها تلحق العار لزوجها وفيه إفساد الفرائض ، وإلحاق ولد غيره به ، وانصراف قلبها عنه إلى غيره ، فهو محتاج إلى قذفها ، ونفي النسب الفاسد عنه . ولا يمكن إقامة البينة على زناها فى الغالب ، وهي لا تقصر به ، وقول الزوج عليها غير مقبول فلم يبق سوى تخالفهما بأغلظ الأيمان ... ثم يفسخ النكاح بينهما ، إذ لا يمكن أحدهما أن يصلوا لآخر أبداً ، فهذا أحسن حكم يفصل به بينهما فى الدنيا وليس بعده عدل منه ، ولا أحكم ، ولا أصلح ، ولو جمعت عقول العالمين لم يهتدوا إليه ، فتبارك من أبان ربوبيته وحكمته وعلمه فى شرعه وخلقه " . (٢)

ومعارضة الأحكام الشرعية بالرأي أو العقل البشري غير مقبول .

قال الله تعالى : ﴿ أَفَحُكْمَ الْجَاهِلِيَّةِ يَبْتَغُونَ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنْ اللَّهِ حُكْمًا لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ ﴾ . (٣)
وقال تعالى : ﴿ وَأَنْ أَحْكَمْ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ وَاحْذَرْهُمْ أَنْ يَفْتِنُوكَ عَنْ بَعْضِ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ إِلَيْكَ ﴾ . (٤)

=====

(١) انظر "حكمة التشريع وفلسفته" للشيخ على الجرجاوي ٩٦/٢ نشر

دار الفكر .

(٢) انظر "اعلام الموقعين" ١٢٩ / ٢ - ١٣٠ .

(٣) المائدة / ٥٠ . (٤) المائدة / ٤٩ .

وبهذا يتضح لنا عدم إدراكهم لأهمية اللسان وما يترتب عليه ، ومع هذا فهم يحشرون أنفسهم فيما لا يعلمون . قال تعالى : * وَلَا تَقِفْ مَالَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ * (١)

٣ - يزعمون أن التطبيق والنظرية في عقوبات الحدود قد اتخذتا سبيلين مختلفين . (٢) .

تعليق : يلاحظ أن هذه الشبهة عامة لا تختص بحد الزنى ، ولكنها تتناولها على وجه عام .

مناقشة الشبهة :

سبق أن أشرنا إلى أن تطبيق الحدود كان منذ عصر الصحابة رضي الله عنهم ، فقد طبق حد الزنى والسرقه ، والخمر وغيره وهي تطبق إلى الآن في عصرنا الحاضر في بلاد متبع الإسلام المملكة العربية السعودية . وبعض الدول الإسلامية الأخرى . وأما قولهم : إن التطبيق والنظرية قد اتخذتا سبيلين مختلفين ، لا يقبله الواقع التاريخي ؛ لأن الأدلة على تطبيق الحدود الشرعية كثيرة لا يمكن حصرها ، وقد ثبت بالأحاديث الصحيحة الثابتة ولا شك في ذلك .

فما هو دليلهم على هذا ، إنهم ينقلون عن كتب أسانذتهم المستشرقين التي لا تعتمد على المنهج العلمي الصحيح ، وما ورد من أحاديث صحيحة ترد على زعمهم هذا .

يقول الدكتور محمد مناظر أحسن أئمة زيارته للمعهد العالي للدعوة الإسلامية في المدينة المنورة : " ويبنى شاخت كلامه على ما ورد في كتاب " الأغاني " في قصة السارق الذي لم تقطع يده ولكنه لم يذكر الظروف التي كانت سببها في عدم قطع هذه اليد بغض النظر على اعتماده على مصدر غير مقبول " . وورد في صحيح البخاري قصة المرأة العزومية التي سرقبت وهرب القصص . التي استشهدوا بها وقالوا : إنها لم تقطع يدها

=====

(١) الأسس ٢١ / ٣٦ .

(٢) انظر الشبهة الثالثة من هذا المبحث .

وبنوا زعمهم على هذا ، مع أن استدلالهم غير صحيح فالذى ورد فى صحيح البخارى لا يدل على زعمهم .

روى البخارى فى صحيحه من عائشة - رضى الله عنها - : " أن قريشاً أهتمهم المرأة المخزومية التى سرقت فقالوا : من يكلم فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم ومن يجترئ عليه إلا أسامة حباً رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ فكلم رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : " أتشفع لى حد من حدود الله ؟ ثم قام فخطب فقال : يا أيها الناس إنما ضل من كان قبلكم أنهم كانوا إذا سرق الشريف تركوه ، وإذا سرق الضعيف فيهم اتصموا عليه الحد . وايم الله لو أن فاطمة بنت محمد سرقت لقطعت محمد يدها " . (١) وبهذا يتضح بطلان زعمهم واستدلالهم .

٤ - يقولون : إن إقامة هذه الحدود تختص وتقام سرا من قبل السلطات . (٢)

مناقشة الشبهة :

المقصود بالحدود فى زعمهم هذا هو : عقوبة الزنى ؛ لأن هذه الشبهة وردت أثناء كلامهم عن عقوبة الزنى . وهل عقوبة الزنى أو غيرها من عقوبات الحدود تقام سرا ؟ إن زعمهم هذا غير صحيح لأن الله سبحانه وتعالى أمر بإقامة هذه الحدود . أمام طائفة من الناس فقال تعالى : ﴿ وَلْيَشْهَدْ عَذَابُهُمَا طَائِفَةٌ مِّنَ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ (٣) والطائفة هى : الجماعة كما سبق ذكره .

وهذه العقوبات طبقت فى عهد الرسول صلى الله عليه وسلم ، وكانت بمحضر من الناس كما سبق ذكره فى الفصل الأول ، وقد ثبت هذا من الرسول صلى الله عليه وسلم والخلفاء من بعده ، بالأدلة الصحيحة الثابتة . (٤)

- =====
- (١) انظر صحيح البخارى مع الفتح ٨٧ / ١٢ فى الحدود - : باب كراهية الشاعرة فى الحد . إذا رفع إلى السلطان . .
- (٢) انظر الشبهة الخامسة من هذا المبحث . (٣) النور / ٢٠٠ .
- (٤) انظر الحديث رقم ٧ فى الفصل الأول المبحث الأول والأحاديث رقم ٢-٦-٩ من المبحث الثانى .

إذن ما هو دليلهم على هذا ؟ إن كان هناك دليل
فليذكروه ؟ .

إن ماورد من أحاديث في ذلك ليس فيها أى دليل على
إقامة الحدود سرا ، ولو أقيمت هذه الحدود سرا لانتفت الحكمة
من هذه الحدود لأن القصد من إشاعتها بين الناس هو الاعتبار
والاعتصام ، فيكون من طبق عليه الحد عبرة لغيره ، حتى تكتمل
حكمة الزجر والوقاية من هذه الجرائم .

يقول الأستاذ أحمد الشدياق : " إن هؤلاء المستشرقين لم
يأخذوا العلم ، من شيوخه ، وإنما تطفلوا عليه تطفلا ... ومن
تخرج فيه شيء ، وإنما تخرج على القس ، ثم أدخل في نفسه
أضغاث أحلام ... وتوهم أنه يعرف شيئا وهو يجهله ... فيخبط
خبط عشواء ... " (١)

وهذا ينطبق على من زعم هذا الزعم فهو تحديس وتخمين
وخبط عشواء ، وعقولهم سدا ، يصد المانع والمشاهدة . أيضا حيث
إن هذه الحدود لا تزال تطبق في المملكة العربية السعودية
جهرًا بمحض من الناس ، وقد شاهدنا هذا بأنفسنا . وقد ذكر
كونستنس جيورجيو في كتابه نظرات جديدة . في سيرة رسول الله
" أنه رأىهم بنفسه وهم يقطعون يد السارق وغيره مع عدد
من الرجال والنساء ، وذلك في بلاد اليمن " (٢)

ومن هذا كله يتضح بطلان زعمهم هذا ، الذي يقوم على
الهموى والعصبية ، والسدس والتحريف .

هـ - يدعى كولسون أن اشتراط أربعة شهود في إثبات هذه
الجريمة ، قد أفضى إلى ظلم يستلقت الأنظار . وقد كان ذلك نابعاً
إلى حد كبير من لرفق شعبة الإثباتات غير العملية في الغالب على
عائق المدعين ، مع التخفيف في مقابل ذلك من المدعى عليهم . (٣)

(١) انظر اهتمام المحدثين بتقد الحديث سنداً ومتناً " للدكتور لقمان السلفى

ص ٤٢٨ .

(٢) انظر المرجع نفسه ص ٨٤ - ٨٥ .

(٣) انظر الشبهة الأولى من هذا المبحث .

منالشيخة الشبهة :

شدد الاسلام في إثبات جريمة الزنى دون الجرائم الأخرى ، تشديداً . يتناسب مع شدة العقوبة ، فلا تثبت إلا بأربعة شهود . عدول ذكور ...

ولهذا فقد احتاط الشارع في إثباتها وترتيبها على أسبابها جنسا وقدرها ، فقرر الله سبحانه وتعالى عقوبة القذف ، لأن القاذف لا سبيل للناس إلى العلم بكذبه ، فجعل حذره تكذيباً له ، وتبرئة لعرضه المقذوف ، لأنها تلحق العار بالمقذوف ولا سيما أن كان المقذوف امرأة ، وأثر هذا القذف يدوم مدى الحياة ، فالشهادة فيه ليست مثل الشهادة في الجرائم الأخرى . يقول ابن القيم - رحمه الله - : " الاكتفاء في القتل بشاهدين دون الزنى يوافق القياس ، وفي غاية الحكمة والمصلحة ، فإن الشارع احتاط للغصاص والدماء ، واحتاط لحد الزنى . فلو لم يقبل في القتل إلا أربعة لضاعت الدماء ... وكثر القتل ، وأما الزنى فإنه بالسَّخ في ستره كما قدر الله ستره ، واجتمع على ستره شرع الله وقدره ، فلم يقبل فيه إلا أربعة ، يصفون الفعل وصف مشاهدة ينتفي معها الاحتمال ... وتوعد من يجب إشاعته في المؤمنين بالعذاب الآلئيم في الدنيا والآخرة " (٢) .

ومن هذا تتضح لنا الحكمة من التشدد في إثباتها ، وهذا يجعل الشاهد لا يقدم على الشهادة إلا بعد التثبت والتيقن مما يشهد عليه ، ولا بد من اكتمال عدد أربعة شهود ، وهذا من حكمة الله سبحانه وتيسيره على خلقه ، وليس فيه ظلم كما يدعى كولسون ، لأنه لو علم الحكمة من ذلك وفوائده المترتبة عليه لما أطلق زعمه هذا ، والذي يظهر من كلامه أنه لا يفرق بين الجرائم التي تنتهك العرض وغيرها ، وقد يعود هذا إلى طبيعة المجتمع أو البيئة التي يعيش

=====

(١) انظر " اعلام الموقعين " ٢ / ٨٢ .

(٢) انظر " اعلام الموقعين " ٢ / ٨٤ .

فيها . ولهذا نشأت هذه الفكرة في نفسه وأطلقها دون دليل عليها إلا ما فسره هو بنفسه على ما يوافق هواه . فاشتراط الأربعة في الزنى إنما هو لتحقيق معنى الستر على الزانيين والتثبت فيها . إذ إن وقوفهم على هذه الفاحشة بهذا العدد كلما يتحقق في الله سبحانه يحجب الستر على عباده .

قال الله تعالى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يُجِبُّونَ أَنْ تَشِيعَ الْفَاحِشَةُ فِي الَّذِينَ آمَنُوا لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴾ (١) فحكم الله سبحانه وتعالى فيه الخير للبشرية كافة ، ولا وجه للمقارنة بينه وبين حكم العقل البشري .

وينبغي أن نشير هنا إلى أن اشتراط الأربعة إنما هو من أجل إقامة الحد . فقط . فلا يشترط هذا العدد في تلاف الزوج لزوجته فإن الله سبحانه وتعالى شرع اللعان بينهما ، لأنه ينسجم مع طبيعة حالتهما ، والله سبحانه وتعالى يعلم ما لا تعلمون . وهو خير الحاكمين .

وبهذا يتبين لنا وجه الحكمة من هذا ، التي لم ترد في ذهن كولسون ، ولم يجهد نفسه لكي يصل إلى حقيقتها قبل أن يطلق زعمه ، فهدفه ليس البحث عن الحقيقة ، وإنما التشويش والتحريف .

ومن هذا كله تتضح مواقف معظم المستشرقين من كيفية إثبات جريمة الزنى وتطبيقها .

المبحث الثالث

الشبهات حول طبيعة عقوبة الزنى، واتهامهم لها بأنها

قاسية غير صالحة، ومناقضة لمبادئ الإنسانية، وساذجة،

وما إلى ذلك :

الشبهة الأولى : يقول المستشرق الإنجليزي ن ج - كولسون

(N.J. Coulson) في كتابه في تاريخ التشريع الإسلامي (A History of Islamic Law) : " كذلك كان الإطار التقليدي

لأحكام الجنايات مما لا يتفق مع وجهة النظر الحديثة، ولا يرجع ذلك فقط إلى ما تنطوي عليه من عقوبات امتدت خارجة عن المبادئ الإنسانية، كقطع اليد في السرقة والرجم في الزنى . ولا لتصور القتل باعتباره اعتداء مدنيا، الأمر الذي لم يعد يناسب دولة منظمة على أسس حديثة " (١).

الشبهة الثانية : ذكرها المستشرق الإنجليزي ن ج - كولسون

في المرجع السابق نفسه، وذلك أثناء كلامه عن الشمال النيجيري في ظل السياسة البريطانية، فقال : " إلا أن المحاكم لم يكن مسموحا لها أن تفرض في الجنايات عقوبات تتناقض - على حد تعبير اللورد لوجارد - (٢) مع العدل الطبيعي والإنسانية . والمفني بذلك عقوبة قطع اليد في السرقة والرجم في الزنى . وإن كانت في الواقع لا تطبق إلا نادرا، غير أن حد الجلد في زنى غير المحصن، وشرب الخمر، والقتل قد ظل معمولا به، رغم أن أسلوب تطبيقه التقليدي يدل دلالة واضحة على أنه يمثل لونا من التشهير العام، والكفارة الدينية، أكثر من كونه عقوبة عضوية " (٣)

=====

(١) انظر في تاريخ التشريع الإسلامي / ن ج . كولسون ص ٢٩٨ (A History of Islamic Law)

ترجمة : د . محمد أحمد سراج، مراجعة : د . حسن الشافعي .
(٢) اللورد لوجارد (Loughard) هو أول حاكم لنيجيريا . انظر حاشية

المرجع السابق ص ٣١٤ .
(٣) انظر المرجع السابق ص ٣١٤ - ٣١٥ .

(١)

الشبهة الثالثة : يقول اللورد كرومر في كتابه " مصر

الحديثة " : " إن الشريعة المسيحية لم تعاقب الزانية بالقتل ، فإنهم لما أتوا السيد المسيح بالزانية ، وأرادوا رجمها ، قال صلوات الله عليه " ليرجمها من لم يفعل خطيئة " .

ويقصد اللورد بذلك : المقابلة بين رافة المسيحية ورحمتها ، وصلابة الإسلام وشدته حيث إنه يعيب على الإسلام قسوته ، في الحدود والعقوبات : كحد الزنى . (٢)

الشبهة الرابعة : يقول كونستانس جيور جيور (٣) في كتابه

" نظرات جديدة . في سيرة رسول الله " : " . . . فقد رأيتهم بنفسي ، وأنا في اليمن ، يقطعون يد السارق . . . من غير أن تبدو ملامح الأسى على وجوه المتفرجين من الرجال ومن النساء ، لأن مفهوم الرافة عندهم - ولا سيما لدى الأعراب منهم - غير هذا " (٤)

الشبهة الخامسة : ما يدعوه محمد الإسلام عن البلاد الإسلامية

، حيث قالوا لرئيس الوفد الأوربي حينما أراد الذهاب إلى المملكة العربية السعودية : " أتذهب إلى البلاد التي يرمون فيها المرأة الزانية بالحجارة ؟ " . .

وقد صرح رئيس الوفد الأوربي بذلك ، (٥)

=====

(١) هو معتمد الدولة الإنكليزية في مصر سابقا . انظر الإسلام روح المدنية ، أو الإسلام وكرومر / للشيخ مصطفى الغلاييني - الطبعة الرابعة ص ٤٠ .

(٢) نقلا عن كتاب الإسلام روح المدنية ص ١٢٨ - ١٢٩ .

(٣) هو كونستانس فيرجل جيور جيور ، ولد عام ١٩١٦ في مدينة

" روس باني " وعمل وزيرا للخارجية في رومانيا

انظر الكتاب نفسه ص ٥٥ .

(٤) انظر " نظرات جديدة . في سيرة رسول الله " / لكونستانس ص ٨٤ - ٨٥ - تعريب : د. محمد التونجي - الطبعة الأولى - ١٩٨٣ . وأصل هذا الكتاب باللغة الفرنسية .

(٥) نقلا عن كتاب " ندوات علمية حول الشريعة الإسلامية ، وحقوق الإنسان في الإسلام " هدية رابطة العالم الإسلامي ص ٢٣ فقرة ٢٨ .

الشبهة السادسة : يقول المستشرق كارل بروكلمان

(Carl Brockelmann) في كتابه " تاريخ الشعوب الإسلامية " .
" أما القانون الجزائري في الإسلام ، فقد ظل على مستوى
يقرب من السذاجة ، وهو لا يمثل إلا تقدما ضئيلا بالنسبة
إلى مفاهيم القانون الوثنية القديمة . فالقتل عرصة للموت
عن طريق الشأو وعقاب السارق قطع يده . اليمنى ، حتى إذا
عاود السرقة خضع لتشويه جسدي آخر . وعقوبة الزنى مثلة
جلدة بالسوط ، بيد أنه إذا أغوى رجل غير مسلم امرأة مسلمة
فعندئذ يصبح عرصة لعقوبة الموت " . (١)

مناقشة الشبهات :

بعد أن عرضت في هذا المبحث نماذج من أقوال بعض
المستشرقين حول طبيعة عقوبة الزنى ، اتضح أنهم يهتمون هذه
العقوبة .

١ - يدعون أن هذه العقوبة قاسية وخارجة عن المبادئ
الإنسانية ، ولا تتفق مع وجهة النظر الحديثة ، ولا تناسب دولة
منظمة على أسس حديثة . وتتناقض مع العدل الطبيعي والإنسانية .
وأنها نوع من السذاجة . . . الخ (٢) .

أ - قبل الرد على هذه الافتراءات سوف أتطرق إلى

مناقشة مسألتين وردت أثناء ذكر أقوالهم وهما :

=====

(١) انظر تاريخ الشعوب الإسلامية / كارل بروكلمان ص ٨٢ ترجمة

نبیه أمين فارس ، ومخير البعلبكي . الطبعة العاشرة - ١٩٨٤ دار
العلم للملايين / بيروت .

(٢) انظر الشبهات التي سبق ذكرها في هذا المبحث .

وقد رد . مثل هذه الأقوال الدكتور سعاد . جلال في جريدة الأحرار

حيث يرى : أنها قاسية لا تناسب هذا العصر ولا تتفق - حسب

رأيه - مع ارتقاء المشاعر الإنسانية والرحمة . انظر : " وجوب

تطبيق الحدود الشرعية " لعبد الرحمن عبد الخالق ص ٤٥ وما بعدها ،

ومجلة الجامعة الإسلامية العدد ٥٩ السنة ١٥ ص ٢٤٣ .

المسألة الأولى : زعم اللورد كرومر^(١) أن المسيحية لم تعاقب

على جريمة الزنى كما يستدل به على التفريق بين قسوة الإسلام ورافة المسيحية .

واستدلاله هذا غير صحيح فالزنى حرمة جميع الأديان السماوية . وعقوبة الرجم مقررة في التوراة ، والإنجيل ، والقرآن . أما وجودها في التوراة فقد دل عليه ما رواه عبد الله بن عمر - رضي الله عنهما - في قصة رجم اليهوديين (٢) وما ورد في التوراة الموجودة حالياً (الكتاب المقدس) يدل على أن عقوبة الرجم هي : القتل ، والتحريق ، والرجم بالحجارة . (٣)

وأما وجودها في الإنجيل فيدل عليه ما ورد في " إنجيل لوقا " من أن المسيح عليه السلام قال : " لا تظنوا أنني أتيت لأبطل ناموس والأنبياء ، إنما لم آت لأبطل ولكن لأتمم " . فالأصل أن المسيح عليه السلام ما جاء ينسخ اليهودية بل جاء ليكملها . وقد سبق أن أوضحنا حكم التمرد في الزنا وهو القتل ، والتحريق ، والرجم . (٤) أما وجودها في القرآن فقد أوضحناه فيما سبق ، ويشين هنا : أن الرجم كان موجوداً قبل الإسلام وقد دل الدليل الصحيح

=====

- (١) انظر الشبهة الثالثة من هذا المبحث .
- (٢) انظر الحديث رقم ٢ في الفصل الأول المبحث الثالث .
- (٣) ورد هذا في الكتاب المقدس طبعة بيروت ١٨٧٩ م في ١ / ١٩٧ .
الفصل العشرون الآيات ١٠ - ١١ - ١٤ ، وكذلك في ١ / ٣٢٣ الفصل الثاني والعشرون الآيات ٢٠ - ٢١ - ٢٣ - ٢٤ وهناك عقوبات أخرى لم ي
- زنى الأقارب وغيرها) .
- كان هذا نقلاً من كتاب " التدابير الواقية من الزنى " للفصل الهـ ص ٢٦ .
- (٤) المرجع السابق ص ٢٤ نقلاً عن إنجيل لوقا ص ١١١ ، آية ٤٨ وانظر الإسلام عقيدة ، وشريعة . للمحمد . شلتوت ص ٣٠٣ وما بعدها .

على أنه شرع لنا أيضاً . .

هذا من جهة وجود الرجم في المسيحية . الذي يرد على
زعم اللورد كرومر . .

وقوله بأن المسيحية لم تعاقب على الزنى ، ذكره الإمام
أبو محمد بن حزم الظاهري ، وبين أن هذا من تحريف النصارى
وكذبهم على المسيح عليه السلام . وقد ذكر هذا من ضمن
الأمثلة التي توضح الكذب الموجود في الأناجيل الأربعة فقال بعد .
أن ذكر دعواهم : " وهو على خلاف هذا فقد زوروا المسيح ،
وجوروه ، أو فليشهدوا على أنفسهم بالجور والظلم " (١)

واستدل كرومر على دعواه بما جاء في " انجيل يوحنا " :
" وقدّم إليه الكتبة والرّيسيون امرأة أمسكت في زنى ، ولما
أقاموها في الوسط قالوا له : يا معلم ، هذه المرأة أمسكت وهي
تزنى في ذات الفعل ، وموسى أوصانا في الناموس أن مثل هذه
ترجم ، فماذا تقول أنت ؟ ، فقال من كان منكم بلا خطيئة
فليرمها أولاً بحجر ٠٠٠٠ " (٢)

يقول الدكتور صابر طعيمة في كتابه الأسفار المقدسية
قبل الإسلام : " كما أن إنجيل يوحنا يناقض الأناجيل الأخرى
في التفاصيل ، والصورة العامة التي يرسمها للمسيح " . (٣)
ومن هذا يتضح بطلان ما زعمه اللورد كرومر .

المسألة الثانية : قول كارل بروكلمان " بيد أنه إذا أفوى

رجل غير مسلم امرأة مسلمة فعندئذ يصبح عرضة لعقوبة
الموت " (٤) . فقد حدد عقوبة الموت للرجل غير المسلم إذا زنى

=====

(١) انظر الفصل في الملل والأهواء والنحل / لابن حزم ط ١ - ١٤٠٢ هـ نشر
مكتبات مكاظ ١٨٧ / ٢ .

(٢) ورد هذا في انجيل يوحنا الإصحاح ٢ / ٨ - ١٢ . انظر حاشية
الفصل في الملل والأهواء والنحل ١٨٧ / ٢ .

(٣) المرجع نفسه ط ١ / ١٤٠٦ هـ ص ٢٦٢ .

(٤) انظر الشبهة السادسة من هذا المبحث .

بامرأة مسلمة فلماذا هذا التحديد؟ ولماذا لم يذكر
أن الرجل المسلم أيضا عقوبته الرجم حتى الموت؟
إنها تساؤلات لابد لها من جواب.

فإن قلنا: أن الرجم يطبق على أهل الكتاب كغيرهم من
المسلمين، فلم هذا التقييد؟ أما إذا كان قصده هو أن
الإسلام لا يطبق عقوبة الرجم حتى الموت إلا في هذه الحالة فهذا
مردود، وليس له أي وجه من الصحة، وقد اتضح فيما سبق
ذكره أن تطبيق حد الزنى يشمل المسلمين وغيرهم من أهل
الكتاب.

ب- أما زعمهم أن هذه العقوبة ساذجة وقاسية وما
إلى ذلك - كما سبق ذكره - فسوف يكون الرد عليه في النقاط
التالية:

النقطة الأولى: أن هذه العقوبة لابد أن تتسم بالشدة

حتى تحقق المقصود منها، وقولهم إن هذه العقوبة قاسية
لا يقبله العقل السليم؛ لأن العقوبة إذا لم يكن فيها قسوة،
فأي أثر يكون لها في الرجز والردع، وما هو سبب هذه
القسوة التي يزعمون إنها تخالف الإنسانية؟ إن الذي دعا
إلى هذه القسوة هو شيء أشد منها، وهو ما يترتب على
هذه الجريمة من عواقب وخيمة لا توجد في أي جريمة أخرى.
فمن الرحمة والشفقة أن نقيم الحد؛ لأن فيه رحمة للمحدود، ولأن
اعتددي عليه وما ذكرته في الفصل الثاني من الحكمة من
مشروعية هذه العقوبة يوضح سبب هذه القسوة (١) ونقول
لهم ماذا تريدون أن نفعل مع مقترف الزنى حتى لا نقسو
عليه كما نراهم إنسانيته؟ وما هي الحلول التي وضعتها القوانين
وأثبتت نجاحها؟ وما هو هدفهم من هذا؟
إن كان هدفهم هو القسوة لذاتها فإن هناك عقوبات
تطبق في القوانين الوضعية كوهي أشد منها قسوة ومنهجها،

=====

(١) انظر المبحث الثاني والثالث من الفصل الثاني.

فالإسلام لم يضع هذه العقوبة إلا بعد أن احتياط لهذه الجريمة أشد الاحتياط كما سبق أن أوضحنا .

ولكن القوانين الوضعية تطبق هذه العقوبات على الأعمال لا تستحق هذه العقوبة ، فالجزاء عندهم ليس من جنس العمل ، فالصعق الكهربائي مثلاً هل هو أخف ألماً من القتل بالرجم ؟ إن كان ذلك صحيح فليعطونا الدليل ؟ ومثل ذلك حبس المشنقة والحرق بالنار وغيرها ... (١)

إن عقوبة الإعدام قديمة يزيد عمرها عن خمسة آلاف سنة فكيف كانت تطبق وعلى من تطبق ؟ كان المرتضى يحكم عليه بالإعدام ، ومثله من يعصي أوامر الحاكم البشيرية ، وكان من يقتل قطاً ، أو كلباً ، مصيره الإعدام . ولقد أخذت فرنسا تلك العقوبة وطبقتها إلى عهد قريب (٢) . والقرآن الكريم جاء بهذه العقوبات منظمة متفصلة مع الفطرة الإنسانية ، فأصبح الجزاء من جنس العمل . فهل هذا عيب في التشريع الإسلامي ؟!

إن الإسلام لم يطبق هذه العقوبة إلا بعد أن أزال أسباب هذه الجريمة ، والتأكد من ثبوتها ، وتشدد في إثباتها ، مما يجعل تطبيق هذه العقوبة نادراً ، وقد شهد بهذا بعضهم .

يقول آدم ميتز في كتابه الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري : " وأقصى عقوبة عند القاضي المسلم هي الرجم ... وهي عقوبة كأنها لم تفرض لأن الشريعة تحتم في الإثبات شروطاً يكاد توفرها يكون مستحيلاً " (٣) ولهذا فإنها لا تثبت بالشهود إلا على من يستهتر بالمجتمع ، ويرتكب هذه الجريمة في مكان يعرضه لرؤية الناس . فهل هذا يستحق الشفقة والرحمة ؟

ولو نظرنا إلى واقع المجتمع الغربي (٤) نجد في بعض

=====

(١) انظر التشريع الجنائي الإسلامي لعبد القادر عودة . ١ / ٦٤٣ وما بعدها .

(٢) انظر حكمة التشريع وفلسفته للجرجاوي ٢ / ٢٢٦ وما بعدها .

(٣) انظر المرجع نفسه ٢ / ١٩٢ ترجمة محمد أبو ريدة . وانظر الشبهة الأولى

في المبحث الأول من هذا الفصل .

(٤) انظر الأمثلة على هذا في كتاب " الإسلام وبناء المجتمع " لأحمد العسالص ١٥٩ .

الحالات أن المتهم يقتل قبل ثبوت جريمته . فهل يوجد .
هناك وجه للمقارنة بين حكم الله وحكم البشر !!؟
ومن الذى يصدق عليه حكم القسوة التى فى غير محلها ؟
ونقول لهم من الذى يخاف من هذه القسوة ، ويخشى
تطبيقها ؟ أليس هو المجرم ، أو من فى نفسه شيء من هذا
الإجرام .

إننا نحن المسلمين لا نرى أن هذه قسوة بل هى رحمة ،
لأنها لا تطبق إلا على من يحاول إفساد مجتمعنا ، وفيها الحصر
على سلامة المجتمع وأمنه ، مما تقتضيه الأنظمة الحديثة
ويبحث عنه العالم كله .

النقطة الثانية: إن السبب فى إطلاقهم هذه المزاعم ، هو
ما يحيط بهم فى مجتمعهم من مبادئ وأعراف وقوانين وضعية ،
ومرت حياتهم دون أن يحسوا بذلك . فالزنى فى مجتمعهم
أمر طبيعي ، حتى إنه يكتفى فى الطرقات ، والأماكن
العامة ، بهم ينظرون إلى العقوبات عندنا بمنظار قوانينهم
الوضعية .

وانظر ^{الى} هذه الإحصائية التى وردت فى المجلة الفرنسية
" الحقيقة الواضحة " (مجلة الفهم السليم) تحت عنوان " الممارسات
الجنسية قبل الزواج " (١) . تقول هذه المجلة : " درس هذا
الموضوع منذ عشرين سنة ، فى المرة الأولى كان معظم
الشباب فى الولايات المتحدة . يعتبرون أن الاتصالات الجنسية
قبل الزواج غير مقبولة . ويبين الجدول التالى تطوّر
الانطباعات حول هذا الموضوع خلال الست عشرة سنة الأخيرة .

السنة	لا	نعم	بدون
١٩٦٩	٦٨٪	٢١٪	١١٪
١٩٧٣	٤٨٪	٤٣٪	٩٪
١٩٨٥	٣٩٪	٥٢٪	٩٪

وقد نشرت هذه المجلة مقالا بعنوان " الأمراض الجنسية المعدية
يمكن أن تكون أحد ضحاياها " (١)

وهذا دليل على انتشار الزنى في المجتمعات الغربية.

النتيجة الثالثة: إنهم يرمون من وراء هذه الشبهة

والإتهامات ، أن تطبق قوانينهم ، وإذا قارنا بين واقع بلادهم
وواقع بلادنا التي تطبق فيها العقوبات الشرعية ، رأينا الفرق
كبيراً . ولننظر في بعض ما ورد من إحصائيات ، فهي خير
دليل لرد مزاعمهم .

كشفت وزارة العدل للولايات المتحدة الأمريكية في تقرير
صدر أخيراً ، أن سير الجرائم في الولايات المتحدة قد ازداد
بنسبة ٩ ٪ بالنسبة للعام السابق ، وبنسبة ٥٥ ٪ خلال اثنتي عشرة
سنة أخيرة ، وطبقا للتقرير تلح جريمة قتل كل ٢٣ دقيقة ،
وانتهاك حرمة كل ٦ دقائق . (٢) وارتكبت ٦٣٠٢٢ جريمة اغتصاب
للفتيات خلال سنة ١٩٧٧ م . (٣)

ورد في مجلة (حضارة الإسلام) المجلد الثاني / ١٩٦١ ص ٣٦٥ :
" في أمريكا ولد ٢٢١ طفل غير شرعي خلال عام ١٩٥٩ م ، أي بنسبة
٥٢ طفلا في كل ألف طفل ولد خلال هذا العام " (٤)
ونشرت مجلة (حضارة الإسلام) في العدد ١٢ السنة الرابعة
المفحة ١٠٩ ما يلي : " دلت الإحصاءات في العام الماضي في الولايات
المتحدة على أن ١٢٠ ألف طفل أنجبتهم فتيات بصورة غير
شرعية ، لا تريد أعمارهن على العشرين عاما ، وأن كثيرات منهن
من طالبات الجامعات والكليات " (٥)

=====

- (١) المجلة السابق ذكرها ص ٤ - ٥ - ٦ - ٢٣ .
- (٢) انظر مجلة الجامعة الإسلامية ص ١٥٢ العدد ٥٠ - (٥) لعام ١٤٠١ نقلا
عن السراشد الهندية .
- (٣) انظر " التدابير الواقية من الزنى " لغسل إليس ص ٧٩ نقلا عن :
(Crime in the United states - 1977)
- (٤) انظر " الزنى تحريمه وأسبابه " لدنلد جبر ص ١٥٨ .
- (٥) المرجع السابق ص ١٥٩ .

وهناك الكثير والكثير من الإحصائيات، لا يسمح المقام بذكرها، وهؤلاء المستشرقون لا يخفى عليهم ذلك . وقد صرح بها كبارهم . نشرت مجلة الحضارة الإسلامية في العدد العاشر السنة الخامسة الصفحة ٨٣ مايلي : " قرر كندي في تمريخه سنة ١٩٦٢ أن مستقبل أمريكا في خطر لأن شبابها مائع منحل غارق في الشهوات " (١) ويقول الدكتور الكسيس كارييل في كتابه " الإنسان ذلك المجهول " في معرض انتقاده للحضارة الغربية : " إننا قوم تصاب بالأننا نخط أخلاقيا وعقلييا ٠٠٠ " (٢) وذكر الدكتور آزوالد شوارز : " إنه نحو ٨٠ ألف امرأة في إنكلترا يلدن أولاد الحرام كل سنة " (٣)

هذه الإحصائيات وهذه الأوضاع الفاسدة، ما هي إلا نتاج عدم تطبيق الحدود الشرعية ، فهل القوانين الوضعية تصلح أن تكون بديلا عن التشريع الإسلامي ؟ ثم إن السذاجة التي يطلقونها على عقوبات الحدود ، أليست هي في تطبيق القوانين الوضعية التي لم تستطع أن تكافح هذه الجرائم ؟ . قال تعالى : ﴿ اَلْحَكَمَ الْجَاهِلِيَّةُ يَبْغُونَ وَمَنْ أَحَقُّ مِنَ اللَّهِ حُكْمًا لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ ؟ ﴾ (٤)

الخلاصة الرابعة : كل منا يعلم أن انتشار الزنى هو سبب في انهيار الأمم والمجتمعات (٥) وهو سبب انتشار الأمراض أيضا ، فهل هذا يتفق مع وجهة النظر الحديثة ، ويناسب دولة منظمة ؟ وهل انتشار هذه الأمراض الخبيثة يتوافق مع العدل الطبيعي والإنسانية ؟

- =====
- (١) انظر " الزنى تجريمه وأسبابه " لدندل جبر ص ١٤٨ .
 - (٢) انظر المرجع السابق ص ١٤٧ وانظر المزيد من الأقوال والإحصائيات في هذا الكتاب .
 - (٣) انظر " حركة تحديد النسل " للمودودي ص ٢٧ نقلا عن كتاب تفسيرية الجنس طبعة ١٩٥١ ص ٦٠ (The Philosophy of Sex) وانظر المزيد أيضا من الإحصائيات والأقوال الموثقة في هذا الكتاب ، وكتاب " الإسلام وبناء المجتمع " لأحمد الفساح ص ١٦٠ وما بعدها .
 - (٤) المائدة / ٥٠ .
 - (٥) انظر أمثلة على هذا في كتاب " الزنى " لدندل جبر ص ١٤٥ .

إن أضرار الزنى تكون فى جميع نواحي الحياة الإنسانية ،
فهى ليست كغيرها من الجرائم الأخرى . وهذا يقتضى أن تقرر
لها عقوبة قاسية تتناسب مع أضرارها .
كما أن جريمة الزنى تتضمن عدداً من الخيانات ، ومن
هذه الخيانات : (١)

أ - الخيانة الدينية ، لأن الزنى حرام فى الأديان السماوية
كلها .

ب - الخيانة الإنسانية ، لأنها هبوط بالإنسانية إلى درجة أدنى
من البهيمية ، وضياع للأولاد . اللقطاء بحرمانهم من حنان أمهاتهم .
ج - الخيانة الأخلاقية ، لأنها انتهاك لشرف الأسرة فى
جميع النواحي .

د - الخيانة الاجتماعية ، لأنها تضيع الأنساب والأحساب
، وتنشر الإباحية فى المجتمع ، وهى سبب فى ارتكاب الجرائم .
هـ - الخيانة الوطنية : فهى تشيع الفوضى فى المجتمع ، وتكلف
الدولة أموالاً طائلة وجهوداً كبيرة فى سبيل تربية اللقطاء .
و - الخيانة الصحية ، لأنها سبب فى تفشى الأمراض المعدية
كالزهري والآيدز وغيرها . وإليك أيتها القارىء بعض النماذج للأحصائيات
التي وردت فى هذا الموضوع :

ورد فى مجلة الإمامة السعودية تحت عنوان : "الأمراض
الجنسية ، احتسروا ، أو موتوا" ، ما يلى : " تقول منظمة الصحة العالمية :
إن الصراع ضد الأمراض الجنسية سوف يصبح أحد أكبر شواغل
الطب فى عصرنا هذا ، فلقد ارتفعت نسبة الإصابة بمرض الميكلان
بأكثر من ٥٠ ٪ عند النساء ، و ٢٠ ٪ عند الرجال ، حتى لقد أعلنت
المنظمة أخيراً أن هذه الأمراض قد وصلت إلى مرحلة الوباء ،

=====

(١) انظر "الثقافة الإسلامية فى الرد على الشبهات حول الإسلام"
لعبد الرؤوف الحناوي ط ١ / ١٣٩٨ هـ - نشر وزارة الدفاع والطيران
ص ٤٢ وما بعدها "والإسلام والجنس" لغنحي يكن ص ٦٠ وما بعدها .

وأصبحت تحتل المركز الثاني بعد نزلات البرد من حيث الانتشار على مستوى العالم، كل هذا بسبب الانحلال الخلقي ١٠٠٠. ولعل هذا هو أحد الأسباب الرئيسية التي تدفع علماء الاجتماع والمفكرين إلى الاعتقاد الجازم بأن حضارة الغرب في طريقها إلى الانهيار لا محالة ١٠٠٠. " (١)

وقد بلغ عدد ضحايا مرض الهربس الذي ظهر حديثاً في عام ١٩٨٥ م عشرين مليوناً وذلك في الولايات المتحدة، ويبلغ معدل الإصابة السنوية به فيها نصف مليون حالة . (٢)

وفي عام ١٩٧٩ ظهر لأول مرة داء خطير هو مرض فلئدان المناعة (الأيدز)، وقد بلغ عدد المصابين به في الولايات المتحدة أكثر من ٣٠٠٠ شخص، وفي بقية أنحاء العالم ٢٠٠٠ حالة .
(٣)
والأمراض الجنسية أكثر الأمراض المعدية انتشاراً في العالم. وقد اعترف بهذه المشكلة كثير من البلدان، ومنظمة الصحة العالمية التي عقدت مؤتمراً لذلك عام ١٩٧٥ م . (٤) وقد سجلت عيادات الأمراض الجنسية في بريطانيا في عام ١٩٧٥ م ١٠٠٠ و ٤٢٠ حالة (٢٧٠.٠٠٠ ذكور و ١٦٠.٠٠٠ إناث) . (٥)

=====

- (١) انظر مجلة الإمامة العدد ٧٦٤ السنة ٢١ في ١٤٠٣/١١/٩ ص ٣ وما بعدها .
- (٢) انظر كتاب " الأمراض الجنسية " لمحمد علي البار ص ١٧ وهذا الكتاب مهم في هذا الموضوع .
- (٣) المرجع السابق ص ١٧ - ١٨ .

ت

- (٤) المرجع السابق ص ١٠٢ .
- (٥) المرجع السابق ص ١٠٣. وانظر: " الحجاب " لأبي الأعلى المودودي ص ٩١ وما بعدها .

والمجال هنا لا يسمح بذكر هذه الإحصائيات التي لا يمكن حصرها، ولكنني أحيل القارئ إلى كتاب " الأمراض الجنسية " للدكتور محمد علي البار . وقد أوضح في كتابه هذا ما فيه الكفاية من هذه الإحصائيات .

والآثار الناتجة عن جريمة الزنى كثيرة لا يمكن حصرها، ففي كل فترة يظهر مرض جديد، من أسباب تفشى جريمة الزنى، ومن هنا تظهر لنا حكمة الله سبحانه وتعالى من تحريم جريمة الزنى، وتقرير عقوبتها القاسية .

وبعد هذا كله ألا تستحق هذه الجريمة عقوبة قاسية ؟ إن هذا هو الذى يوافق المبادئ الإنسانية / والحياة المنظمة . فهل هناك أدنى شك فى ذلك ؟ .

لقد صدق رسول الله صلى الله عليه وسلم حين قال : " ولم تظهر الفاحشة فى قوم قط حتى يعلنوا بها ، إلا فشا فيهم الطاعون والأرجاع ، الذى لم تكن مضت فى أسلافهم الذين مضوا " (١) وبهذا يتضح أن هذه العقوبة ملائمة ومنسجمة مع هذه الجريمة وليس كما يزعم هؤلاء المستشرقون .

يقول الأستاذ سيد قطب : " وتسمع من البهفوات هنا ومن الشاردين هناك ، أنها عقوبة قاسية ، أما تحطيم البيوت ، وقلق الضمائر ، وتدنيس الأنساب ، فما هي بقاسية . قاسية لأن المترفين والمترفات والداعرين والداعرات يحسون وقع السياط على جلودهم الناعمة المترهلة ... إنهم يدافعون عن أنفسهم ، وهم يتشدقون باسم القوانين المتحضرة ... وهم الهمج المنككبون إلى حياة البهيمية الأولى " (٢)

=====

(١) رواه ابن ماجه فى سننه ١٣٣٢/٢ فى الفتن : باب العقوبات حديث ٤٠١٩ . وقال محمد فؤاد عبدالباقى فى الحاشية : " فى الزوائد : هذا حديث صالح للعمل به " . المرجع نفسه . وللحديث شواهد أخرى . وقال الألبانى : " وبالجمل : فالحديث بهذه الطرق والشواهد صحيح بلا ريب " .

انظر : " سلسلة الأحاديث الصحيحة " ١ / ١٦٧ - ١٧١ .

(٢) انظر : " صور من سماحة الإسلام " لعبد العزيز الزبيدة ص ١٣٢ .

إن من جملة الظواهر التي تعاني منها المجتمعات الغربية بشكل عام ، ظاهرة التشكيك في كل شيء ، في القيم ، والمبادئ والأخلاق وحتى في الإنسان نفسه . (١)

ولقد أحسن من قال :

قتل امرئ في غايمة *** جريمة لا تطغى

وقتل شعب وادع *** مسألة فيها نظر

قال الله تعالى : ﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّا أَلْخَذَ إِلَهُهُ هَوَاهُ وَأَضَلَّهُ اللَّهُ عَلَى عِلْمٍ عُلِّمَ وَخَتَمَ عَلَى سَمْعِهِ وَقَلْبِهِ وَجَعَلَ عَلَى بَصَرِهِ غِشَاوَةً فَمَنْ يَهْدِيهِ مِنْ بَعْدِ اللَّهِ ﴾ . (٢)

وقال تعالى : ﴿ ثُمَّ جَعَلْنَاكَ عَلَى شَرِيعَةٍ مِنَ الْأَمْرِ فَاتَّبَعَهَا وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ . (٣)

وبهذا تبين بطلان مزاعمهم وسداجتها ، وأن الدين الإسلامي هو دين الحق والإنسانية . يقول المستر ونتر : " إن الديانة الحقبة التي وجدتتها تسير مع المدنية ، أيما سارت ، هي الديانة الإسلامية " (٤)

ويقول جيبون : " القرآن مسلم به بأنه الدستور الأساسي ليس لأصول الدين فقط ، بل لأحكام الجنائية ، وللشرائع التي عليها مدار حياة النوع الإنساني " (٥) .

=====

(١) انظر " مجلة الجامعة الإسلامية " العدد ٥٧ لعام ١٤٠٣ ص ١٤٨ .

(٢) الجاثية / ٢٣ .

(٣) الجاثية / ١٨ .

(٤) انظر " الإسلام في نظر منصفى الشرق والغرب " لأحمد . آل

أبو ظمام ص ١٧٧ . وقد ذكر عدداً من أقوالهم العنيفة للإسلام .

(٥) انظر " الإسلام وروح المدنية " لمطلي الغلاييني ص ٣٨ .

هذه هي بعض النماذج لشهادات من بحث من الحقيقة منهم ، واعترف بها ، مما يدل على بطلان هذا الزعم وسذاجته . وقد بين الله سبحانه وتعالى منهجهم / وأهداهم وأسباب رعبهم ، حيث قال تعالى : ﴿ وَلَنْ تَرْضَى عَنْكَ الْيَهُودُ ، وَلَا النَّصَارَى حَتَّى تَتَّبِعَ مِلَّتَهُمْ قُلْ إِنَّ هُدَى اللَّهِ هُوَ الْهُدَى وَلَئِنْ اتَّبَعْتَ أَهْوَاءَهُمْ بَعْدَ الَّذِي جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ مَا لَكَ مِنَ اللَّهِ مِنْ وَلِيٍّ وَلَا نَصِيرٍ ﴾ . (١)

وقال تعالى : ﴿ وَكَثِيرٌ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ لَوْ يَرُّدُّونَكُمْ مِنْ بَعْدِ إِيمَانِكُمْ كُفَّارًا حَسَدًا مِنْ عِنْدِ أَنْفُسِهِمْ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمُ الْحَقُّ ﴾ . (٢)

وقال تعالى : ﴿ بَلْ جَاءَهُمْ بِالْحَقِّ وَآكُثُرُهُمْ لِلْحَقِّ كَارِهُونَ وَلَوْ اتَّبَعَ الْحَقُّ أَهْوَاءَهُمْ لَفَسَدَتِ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ وَمَنْ فِيهِنَّ ﴾ . (٣)

نسال الله سبحانه الهداية والتوفيق . .

=====

- (١) البقرة / ١٢٠ .
- (٢) البقرة / ١٠٩ .
- (٣) المؤمنون / ٧٠ - ٧١ .

خاتمة البحث :

وتتناول أهم المباحث التي تطرقت إليها في هذا البحث ،
والنتائج العامة التي توصلت إليها من خلال هذه الدراسة ،
وأهم التوصيات المتعلقة بهذا الموضوع . كما سيأتي :

أولا : خلاصة البحث :

بعد أن تناولت في المقدمة أهمية الموضوع ، وأسباب اختيار
البحث ، والدراسات السابقة وغيرها ... ، عرّجتُ في التمهيد على تعريف
موجز للاستشراق والمستشرقين ، وبينت موقف معظمهم من الفقه
الإسلامي ، وأهم موقف هو قولهم : إن الفقه الإسلامي تأثر
بالبابائون الروماني ، وذكرت نماذج من أقوالهم بعد توثيقها .
ثم ذكرت موقفهم من أحاديث الأحكام الفقهية ، واستشهدت ببعض
أقوالهم ، وقد نوّقت هذه الشبهات واتضح بطلانها ، لعدم وجود
الأدلة الصحيحة على مزاعمهم ، وذكرت أقوال بعض المنصفين منهم
للبرء . عليهم .

ثم عرّجتُ العقوبة ، والزنى لغة واصطلاحا وذكرت التعريف
الراجح .

وبيّنت أهمية الحدود ، وأنها من أعدل التشريعات وأكملها
لهن سبب صلاح المجتمع ، وأن الهدف منها هو الرقابة والعلاج ،
وأن من أثارها المترتبة عليها مصلحة الفرد . والمجتمع في
الدنيا والآخرة ، وقد استشهدت ببعض الأحاديث النبوية بعد توثيقها .

كما تناولت في الفصل الأول ثلاثة مباحث ذكرت في المبحث
الأول منها : الأحاديث الواردة في بيان حكم الزنى ، وقد خرجتها
من أمهات كتب الحديث ، واتضح أن أصل هذه العقوبة ورد في
القرآن الكريم ، وقد نسخ لفظه وبقي حكمه ، وقد دلت عليه
الأحاديث النبوية الصحيحة الثابتة كما ورد في هذا المبحث .

وفي المبحث الثاني : استعرضت الأحاديث الواردة في كيفية
إثبات جريمة الزنى ، واتضح أنها تثبت بالإقرار ، أو بأربعة

شهود عدول ذكور... أما العجل فهناك خلاف فيه كما سبق ذكره .
وقد خُرجت هذه الأحاديث أيضا من أمهات الكتب الحديثية
المعتمدة .

وفى المبحث الثالث : خُرجت الأحاديث الواردة فى كيفية
تطبيق هذه العقوبة - بعد أن تم حصرها - من المصادر الحديثية
وتتضمن عددا من الأحكام مستنبطة منها بيدها فى الفصل الثانى .
وتناولت فى الفصل الثانى ثلاثة مباحث استنبطت فى الأول
منها : الأحكام الواردة فى الأحاديث التى ذُكرت فى الفصل الأول
مرتبة حسب المباحث السابقة وقسمتها إلى : متلق عليها ، ومختلف
فيها ، واتضح فيه أن عقوبة الزانى المحصن هى الرجم بالحجارة
وغير المحصن الجلد . مئة جلدة . وتغريب عام . وذكرنا بعض
الاختلافات الفقهية فى الأمور الفرعية مع بيان الراجح فى نظري .
واستشهدت ببعض أقوال الفقهاء بعد توثيقها من مصادرها الأصلية .

وبينت فى الثانى منها : الأدلة الواردة فى عقوبة الزنى
من القرآن الكريم ، وبينت المنسوخ منها موثقا ذلك بالأدلة
وبما ورد من أقوال أهل العلم فيها بعد الإشارة إلى مصادرها
فى كتب الحديث والتفسير ، وغيرها ، واتضح فى هذا الفصل ثبوت
عقوبة الرجم فى القرآن الكريم ، وأن آيتها نسخت لفظا وبقي
حكمها ، وذكرنا الآيات الدالة على وجوب جلد الزانى غير
المحصن ، وهى مئة جلدة ، للحر وللغير الحر خمسون جلدة ، ثم
بينت إجماع هذه الأمة على عقوبة الزنى ، وذكرنا دليل القياس
(الدليل العقلي) عليها ، وبينت أنها موافقة للعقل السليم
ومنسجمة مع الفطرة الإنسانية .

وأوضحت فى الثالث منها : الحكمة من مشروعية عقوبة
الزنى ، وهى وقاية المجتمع من الضرر والفساد ، وذكرنا التدابير
والاحتياطات التى قررها الإسلام لمعالجة هذه الجريمة ، وذلك
بأنه حث على الأخلاق الفاضلة ، وإنشاء المجتمع النظيف من

التبرج ، والاختلاط ، والانحلال الخلقي وغيرها ، وأباح تعدد الزوجات وما إلى ذلك ، كل هذا لكن يعتمد بالمرء من هذه الجريمة ، ثم قرر هذه العقوبة بعد أن احتاط لها أشد الاحتياط في كيفية إثباتها - كما سبق ذكره - وتبين أن الجرائم من جنس العمل في هذه العقوبة ، وأن هذه العقوبة هي علاج للفرد والمجتمع ، وليست مقصودة لذاتها ، واتضح كذلك الحكمة من التفريق بين الزاني المحصن وغير المحصن ، والآثار المترتبة على هذه العقوبة ، وأن آثارها في الدنيا هي تحقيق الأمن والاستقرار ، وصيانة الأعراض ، والأنساب ، وأنها طاعة لله سبحانه وتعالى . أما آثارها في الآخرة فهي : كفارة لأهلها ، وفي تطبيقها كسب رضا الله عز وجل ومثوبته ، وذكرت الأدلة على هذا من الكتاب والسنة بعد توثيقها .

أما في الفصل الثالث فقد تناولت ثلاثة مباحث أيضا ، صنفت الشبهات فيه إلى ثلاثة أصناف ، كل صنف منها في بحث على حدة ، ووثقتها من مصادرها الأصلية ، وفي الكتاب الاستشرافية وكان موقف معظم هؤلاء المستشرقين كما يلي :

في البحث الأول : اتضح أن أقوالهم تدور حول خمسة جوانب ، ذكرتها مستنبطة من أقوالهم أثناء مناقشة هذه الشبهات ومن هذه الجوانب :

قولهم : إن عقوبة الزنى في الحين حكم الموت ، ويرجعون أن حديث عمر - رضي الله عنه - موضوع ، مع أنه متفق عليه ، وأن عقوبة الرجم ليس لها دليل إلا حديث عمر وسلم تسرد في القرآن الكريم ، وأن التفريق يرجع إلى الدولة الأموية ، مع أننا ذكرنا بعض الأحاديث الواردة عن الرسول صلى الله عليه وسلم في ذلك ، وغير ذلك من الشبهات وقد ناقشت هذه الشبهات واتضح بطلان مزاعمهم وزيفها ، وأنهم يقولون حسب ما تهواه أنفسهم ، ولو كان بدون دليل على صريح .

وفى المبحث الثانى : ذكرت أقوال المستشرقين فى كيفية إثبات هذه الجريمة ، وتطبيقها ، بعد توثيقها ، وكانت مزاعمهم تدور حول ما يلى :

يقولون إن الأحاديث التى وردت فى قصص تطبيق حد الرجم مشكوك فيها ، مع أنها ثابتة صحيحة ، وفى أعلى درجات الصحة ، ويتهمون المحدثين بأنهم اختسروها ، وأن اللعان لا يُلْقَى مع النظم الحديثة فى الإثبات ، وأن تطبيق هذه الحدود تقام سرا - حسب زعمهم - وما إلى ذلك ... وقد تمت مناقشة هذه الأقوال أو المزاعم بالأدلة العقلية والعقلية ، وتبين زيفها وبطلانها .

وفى المبحث الثالث : بينت أقوال المستشرقين حول طبيعة هذه العقوبة ، حيث يزعمون أنها قياسية ساذجة ، الخ ، وقد وثقت هذه الأقوال من مصادرها ، واتضح أن الرجم موجود فى الأديان السابقة قبل الإسلام ، وأن هذه العقوبة لابد أن تتسم بالقسوة حتى يطلق عليها اسم العقوبة ، وأن هذه القسوة لا تخيف إلا من كان مجرما ويستحق العقاب ، وذكرت أيضا سبب إطلاقهم لهذه المزاعم ، وهو أن البيضة التى تحيط بهم لا تعاقب على الرنى ، وأنهم ينظرون إلى الرنى بمنظار المجتمع الغربى الذى لا يشعر بنتائجها ، ولو نظروا إليها بنظرة الإسلام وهديه لما قالوا هذا ، وأن الهدف من زعمهم هو : إرضاء مجتمعهم الذى يحيط بهم .

وذكرت إحصائيات تدل على وائع المجتمع الغربى السدى لا يطبق هذه العقوبة ، والأمراض الناتجة عنها ، مستدلا بالأدلة العقلية والعقلية ، حسب جهدي .

ثانيا : نتائج البحث :

بعد تمام لهذا البحث يمكننا أن نستخلص منه النتائج التالية :

- ١ - إن عقوبة الزنى فى الإسلام ثابتة ثبوتها قطعييا لا مجال للشك فيه ، وقد توافرت على ذلك الأدلة الشرعية من القرآن ، والسنة ، والإجماع ، والقياس ، معا يؤكد بطلان جميع الشبهات المثارة حول ثبوتها .
- ٢ - إن حكمة الشارع فى إثبات هذه العقوبة ظاهرة جلية تظهر آثارها فى الفرد والمجتمع ، وفى جميع جوانب الحياة الإنسانية .
- ٣ - إن المقصد من إثبات هذه العقوبة وتغليظها ، تحقيق أمرين هامين هما :
 - أ - الوقاية من الضرر والفساد ، فهى تزجر الناس من ارتكاب الجرائم .
 - ب - العلاج لمن يقع فى هذه الجريمة ، وتحقيق الأخلاق العادلة بتقويم الفرد ، وإصلاح المجتمع .
- ٤ - إن جريمة الزنى من أخطر الجرائم ، لما يترتب عليها من آثار سيئة ، فهى سبب انتشار الأمراض الخبيثة ، وإلحاق الأذى وتفكك روابط الحياة البشرية .
- ٥ - إن الاستشراق ظاهرة خطيرة تستند إلى أهداف متعمدة لخدمة اليهودية والنصرانية ... وغيرها .
- ٦ - إن المستشرقين لم يتبعوا فى دراساتهم للثقافة الإسلامية عامة ، وللعقوبة الزنى خاصة المنهج العلمى الصحيح الذى يذهبون إليه ، واعتمدوا فى أبحاثهم هذه على كثير من الاتهامات والشبهات التى لا تقوم على أساس صحيح .
- ٧ - إن هناك عددا قليلا منهم كانوا منصفين فى مواقفهم ، وقد نقدوا هذا الانحراف العلمى عند بعض المستشرقين الذين يحملون فى جنابهم سموما ضد الإسلام والمسلمين .

ثالثا : التوصيات المتعلقة بالبحث :

بعد استعراضنا لخلاصة البحث ونتائجه ، آن لنا أن نسجل بعض التوصيات المتعلقة بهذا الموضوع في النقاط التالية :

- ١- عدم الثقة فيما يكتبه المستشرقون عن الإسلام ، إلا بعد التأكد منه ، وتمحيصه بالمنهج العلمي الصحيح ، وأن لا تُخدع بما يدعونه من منهج علمي في أبحاثهم هذه .
- ٢ - أن يُعنى عند رد الشبهات ومناقشتها بالتأميل والتوثيق ، ولا يُكتفى بالردود العاطفية عليها .

٣ - على الجهات العلمية أن تحرص على تدريس مادة " الاستشراق والمستشرقون " في مدارسها وجامعاتها ، حتى يكون الشباب الإسلامي على علم بها ، ولديه الحصانة الدائمة من هذه الشبهات .

- ٤ - أن تُكوّن لجنة علمية لترجمة كتب المستشرقين للرد عليها ، وأن تنشر هذه الردود عن طريق الكتب ، والمجلات ، والمحل في البلاد الإسلامية والغربية .

٥ - تقليل البعثات الدراسية إلى الخارج وبخاصة في مجال العلوم الإسلامية واللغوية ، وأن لا تُبعث أى جهة حكومية أحد أفرادها ، إلا بعد انتقاء الطالب المراد ابتعاشه ، وذلك لأن من يقوم بالتدريس في الجامعات الأوروبية هم أساتذة المبتشرقين ، ولا بد من تأصيل المبتعثين بعلوم دينهم ، وتحذيرهم من خطر هؤلاء المستشرقين واقتراءاتهم ، وأقولها صريحة ، أن أغلب الشباب الإسلامي ما زال في غفلة عن هذا ، وأن القسوة الفكرية يسرى في بلاد المسلمين على قدم وساق .

٦ - أن تحرص جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية على دعم قسم الاستشراق في المدينة المنورة والاهتمام به ، وتنمية مكتبته ، فهو صرح علمي جديد يعمل في خدمة الإسلام والمسلمين ، ولا يزال ينقص مكتبته عدد من المراجع الاستشرافية التي لهم القسم والباحث .

وأخيرا أقدم هذا البحث المتواضع إلى كل قاري في هذه الحياة العسرة أن يستفيد منه ويفيد ، ولا أدعى الكمال في هذا البحث ، إنما أنا بشر أخطئ وأصيب ، فإن أصبت فمن الله - والحمد لله - وإن أخطأت فمن نفسي والشيطان ، وأعوذ بالله من الشيطان الرجيم ، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .

الفهرس العام

- ١ - فهرس الآيات القرآنية .
- ٢ - فهرس الأحاديث النبوية .
- ٣ - فهرس المصنفين والمراجع .
- ٤ - فهرس الموضوعات .

فهرس الآيات القرآنية حسب ترتيب السور والآيات

الآية	السورة	الصفحة
وَدَّ كَثِيرٌ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ ...	البقرة / ١٠٩	١٣٣
وَلَنْ تَرْضَى عَنْكَ الْيَهُودُ وَلَا النَّصَارَى ...	البقرة / ١٢٠	١٣٣
يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لِمَ تَلْبِسُونَ الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ ...	آل عمران / ٧١	١١٢
فَانْكحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ ...	النساء / ٣	٨٤
وَاللَّاتِي يَأْتِينَ الْفَاحِشَةَ مِنْ نِسَائِكُمْ ...	النساء / ١٥	٥٥ - ٦٠ - ٧٤ - ٧٦
وَاللَّذَانِ يَأْتِيَانَهَا مِنْكُمْ فَادُّوهمَا ...	النساء / ١٦	٧٤ - ٧٦
فَإِذَا أَحْمَنَ فَأَنْتَيْنِ بِفَاحِشَةٍ ...	النساء / ٢٥	٥٣ - ٧٤
يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ ...	النساء / ٥٩	٧٨ - ١٠٠
وَمَنْ يَطْعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ ...	النساء / ٨٠	٧٨
الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ ...	المائدة / ٣	١٣
وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا ...	المائدة / ٣٨	١٤
لِكُلِّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شُرْعَةً وَمَنْهَاجًا ...	المائدة / ٤٨	٩٨
وَأَنْ أَحْكَمَ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ ...	المائدة / ٤٩	١٧ - ١١٤
أَفَحُكْمَ الْجَاهِلِيَةِ يَبْغُونَ ...	المائدة / ٥٠	١٧ - ٨٦ - ١١٤ - ١٢٩
يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ ...	المائدة / ٩٠	٨٤
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ ...	التوبة / ١٠٠	١٠٠
إِنَّا نَحْنُ نُزِّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ...	الحجر / ٩	١١١
وَلَا تَقْرَبُوا الزِّنَى إِنَّهُ كَانَ فَاحِشَةً ...	الاسراء / ٣٢	٩٧
وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ ...	الاسراء / ٣٦	٢٥ - ١١٥
قُلْ إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ ...	الكهف / ١١٠	١٠٣
بَلْ جَاءَهُم بِالْحَقِّ وَأَكْثَرُهُم لِلْحَقِّ كَارِهُونَ ...	المؤمنون / ٧٠	١٣٣
وَلَوْ اتَّبَعَ الْحَقُّ أَهْوَاءَهُمْ ...	المؤمنون / ٧١	١٣٣
الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِئَةَ جَلْدَةٍ ...	النور / ٢	٥٧ - ٧٤ - ٧٦ - ١١٦
وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءٍ ...	النور / ٤	٦٠
إِنَّ الَّذِينَ يُحِبُّونَ أَنْ تَشِيعَ الْفَاحِشَةُ ...	النور / ١٩	١١٩
قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ ...	النور / ٣٠	٨٥

الآية	السورة	الصفحة
وقل للمؤمنات يغضن من أبصارهن . . .	النور / ٣١	٨٥
وقال الذين كفروا ان هذا إلا إفك افتراه . . .	الفرقان / ٤	١٠٥
والذين لا يدعون مع الله إلهاً آخر . . .	الفرقان / ٦٨	٨٨
يضاعف له العذاب يوم القيامة . . .	الفرقان / ٦٩	٨٨
ومن آياته أن خلق لكم من أنفسكم . . .	الروم / ٢١	٨٣
يأنسأ النبي من يأت منكن . . .	الأحزاب / ٣٠	٨٢
ومن يقنت منكن لله ورسوله . . .	الأحزاب / ٣١	٨٢
ثم جعلناك على شريعة من الأمر . . .	الجاثية / ١٨	١٢٣
أفرايت من اتخذ إلهه هواه . . .	الجاثية / ٢٣	١٢٣
لقد رضي الله عن المؤمنين . . .	الفتح / ١٨	١٠٠
وما ينطق من الهوى . . .	النجم / ٤٣	١٠٣
وما أتاكم الرسول فخذوه . . .	الحشر / ٧	١١٠

فهرس الأحاديث النبوية
حسب حروف المعجم

الصفحة	الحديث
٣٠	أمرنى عمر بن الخطاب فى فتية من قريش ..
٤٢	أن أبا بكر أتى برجل قد علا جارية ...
٤٢	أن امرأة خرجت على عهد النبي صلى الله عليه وسلم
٣٨	أن امرأة من جهينة أتت الرسول صلى الله عليه وسلم .
٤٠	أن رجلا أتاه فأتى عنده، بالزنى ...
٣١	أن رجلا زنى بامرأة فبأمر به النبي صلى الله عليه وسلم
٤٣	أن رجلا من أهل الشام أتى عمر بن الخطاب ...
٢٦	أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى فيمن زنى ولم يحسن ..
١١٦	أن قريشا أهتمتهم المرأة المخزومية ...
٣٩	أنه كان قاعداً يعتزل فى السوق ...
٤٣	أن وليدة فى عهد النبي صلى الله عليه وسلم حملت من الزنى ...
٤٦	أن اليهود جاؤوا إلى رسول الله فذكروا له ...
٢٢ ١١٩-١١١	أن الله قد بعث محمداً بالحق ... الأنبياء وآتيت الكتاب وعظمه معه ...
٣١	إن عبداً من رقيق الأمارة ...
٣٢	إن معاوية بن مالك أتى النبي صلى الله عليه وسلم ...
٢٩	إن النبي صلى الله عليه وسلم ضرب وضرب ...
٨٤	الدنيا متاع وخير متاع الدنيا المرأة الصالحة ...
٢٣	جاء أعرابي إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو جالس ...
٤٠	جاءت اليهود برجل وامرأة منهم زنيا ...
٢٧	جاء بشرافة الهمدانية إلى علي رضي الله عنه ...
١٨	حد يعمل به فى الأرض خير لأهل الأرض ...
٢٧ - ٩٦	خذوا عنى خذوا عنى ...
١١٠	خير الناس قريشى ...
٢٥	سئل النبي صلى الله عليه وسلم عن الأمة إذا زنت ..

- كتب على ابن آدم نصيبه من الزنى لا محالة ... ١٥
- كنا عند النبي صلى الله عليه وسلم فقال ... ١٨
- كنا مع النبي صلى الله عليه وسلم شبابا فقال لنا : بامعشر الشباب ٨٤
- لم تظهر الفاحشة فى قوم قط ... ١٢٢
- من أشرك بالله فليس بمحصن ... ٧٣
- من كذب على متعمدا ... ١١١
- هل رجم رسول الله صلى الله عليه وسلم ٢٥
- لا أفرق بعدها مسلما ... ٥٧
- لا تسموا أصحابي فوالذى نفسى بيده ... ١١٠
- يا أيها الناس أقيموا الحدود . على أرقابكم ... ٠٤٨



فهرس المصادر والمراجع حسب حروف المعجم

أولا : القرآن الكريم وعلومه

- ١ - القرآن الكريم .
- ٢ - اتحاد ذوي النجاة / لمحمد العربي التباني المغربي - ١٤٠٥ هـ .
- ٣ - أسباب النزول وبهامشه الناسخ والمنسوخ / لأبي القاسم هبة الله أبي النصر تصنيف : علي النيسابوري - عالم الكتب - بيروت .
- ٤ - أضواء البيان / لمحمد الأمين الشنقيطي - عالم الكتب - بيروت .
- ٥ - تفسير القرآن العظيم / لإسماعيل بن كثير الدمشقي - المكتبة التجارية - مصر .
- ٦ - الجامع لأحكام القرآن / لمحمد بن أحمد الأنصاري القرطبي - دار الشعب بالقاهرة .
- ٧ - جامع البيان / لمحمد بن جرير الطبري - دار الفكر - بيروت - ١٤٠٥ هـ .
- ٨ - فتح القدير / لمحمد بن علي الشوكاني - دار المعرفة - بيروت .
- ٩ - المعجم الملهرس للفاظ القرآن / لمحمد عبد الباقي - دار احياء التراث العربي - بيروت .
- ١٠ - المفردات في غريب القرآن / لأبي القاسم الحسين الأمهاني (الراغب) تحقيق محمد سيد كيلاني - دار المعرفة - بيروت .
- ١١ - مناهل العرفان / لمحمد عبد العظيم الزرقاني - المطبعة الفنية - القاهرة .
- ١٢ - نواسخ القرآن / لجمال الدين أبو الفرج البغدادي (ابن الجوزي) تحقيق : محمد المليباري - ط ١ - الجامعة الإسلامية - ١٤٠٤ هـ .

ثانيا : الحديث وعلومه

- ١٣ - إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل / لمحمد الألباني ط ١ - ١٣٩٠ هـ . المكتب الإسلامي - بيروت .
- ١٤ - اهتمام المحدثين بنقد الحديث سندا ومتنا ، ودخل مزاعم المستشرقين لمحمد السلفي / الرياض .
- ١٥ - تقريب التهذيب / لابن حجر . تحقيق : عبد الوهاب عبد اللطيف ط ٢ - ١٣٩٥ هـ . المكتبة العلمية - المدينة المنورة .
- ١٦ - التلخيص الحبير / لابن حجر . تحقيق : عبد الله هاشم يمان - ١٣٨٤ هـ . دار المعرفة - بيروت .

١٧ - جامع الأصول / لابن الأثير الجزري - تحقيق : عبد القادر الأرناؤوط
- ط ١ - ١٣٩٠ - مكتبة الحلواني وغيرها .

١٨ - دراسات في الحديث النبوي / لمحمد مصطفى الأعظمي - مطابع جامعة
الرياض .

١٩ - الدراية في تخريج الأحاديث / لابن حجر - دار نشر الكتب الإسلامية .

٢٠ - سجل السلام / للصنعاني - تعليق د. محمد أبو الفتح البيانوني ، د. خليل
خاطر ١٣٩٧ هـ .

٢١ - سلسلة الأحاديث الصحيحة / للألباني - ط ٤ - ١٤٠٥ هـ - المكتب الإسلامي - بيروت .

٢٢ - سنن ابن ماجه تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي - دار
الفكر العربي .

٢٣ - سنن أبي داود . تحقيق محمد . عبد الحميد - دار إحياء السنة النبوية .

٢٤ - سنن الترمذي . تحقيق : عبد الرحمن عثمان - دار الفكر - بيروت .

٢٥ - سنن الدارقطني . تحقيق : عبد الله هاشم يمان - ١٣٨٦ هـ - دار المحاسن
- القاهرة .

٢٦ - سنن الدارمي . دار إحياء السنة النبوية - بيروت .

٢٧ - السنن الكبرى / لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي - دار الفكر - بيروت .

٢٨ - سنن النسائي . بشرم الحافظ جلال الدين السيوطي ، وحاشية السندي - دار إحياء
التراث العربي - بيروت .

٢٩ - السنة ومكانتها في التشريع / لمصطفى السباعي - ط ٤ - ١٤٠٥ هـ - المكتبة
الإسلامية - بيروت .

٣٠ - صحيح البخاري مع شرحه فتح الباري / لابن حجر ، تحقيق : محمد
عبد الباقي وآخرون - المكتبة السلطانية .

٣١ - صحيح مسلم . تحقيق محمد عبد الباقي - ط ١ - ١٣٧٥ هـ - دار إحياء
التراث العربي - بيروت .

٣٢ - علوم الحديث / لابن الصلاح أبو عمر عثمان الشهرزدي . تحقيق : نور الدين
عتر - ط ٣ - ١٤٠٤ - دار الفكر - دمشق .

٣٤ - كشف الاستار / لنور الدين الهيثمي ، تحقيق - حبيب الرحمن الأعظمي
- ط ٢ - ١٤٠٤ هـ .

- ٣٤ - كنز العمال / لعلاء الدين علي المتقي الهندي / ١٣٦٤ - جمعية
دائرة المعارف العثمانية .
- ٣٥ - مجمع الزوائد / لنور الدين الهيثمي . بتحرير الحافظين : ابن حجر
والعراقي - ط ٣ - ١٤٠٢ هـ . دار الكتاب العربي - بيروت .
- ٣٦ - مسند الإمام أحمد بن حنبل تحقيق : محمد عبد الباقي - ط ٢ - ١٣٩٨ هـ
المكتب الإسلامي - بيروت .
- ٣٧ - مصنف ابن أبي شيبة - أبو بكر بن عبد الله - تحقيق : مختار
أحمد النجدي - ط ١ - ١٤٠١ هـ - الدار السلفية . الهند .
- ٣٨ - مصنف عبدالرزاق بن همام المنعاني - تحقيق : حبيب الرحمن
الأعظمي - ط ٢ - ١٤٠٣ هـ / المكتب الإسلامي - بيروت .
- ٣٩ - المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي / لعدد من المششركين
- طبعة استنبول .
- ٤٠ - مفتاح كنوز السنة / لفنسنت - ترجمة : محمد فؤاد عبد الباقي
- مطبعة لاهور - ١٣٩٧ هـ .
- ٤١ - المقاصد الحسنة / للخوازي محمد بن عبد الرحمن - تعليق عبد الله
الصادق ط ١ - ١٣٩٩ هـ - دار الكتب العلمية - بيروت .
- ٤٢ - المنتقى من السنن / لابن الجارود . عبد الله بن علي النيسابوري
- دار نشر الكتب الإسلامية - لاهور .
- ٤٣ - منهج النقد . عند . المحدثين / لمحمد الأعظمي - ط ٢ - ١٤٠٢ هـ -
شركة الطباعة العربية - الرياض .
- ٤٤ - موطأ الإمام مالك بن أنس - تحقيق : محمد . عبد الباقي - ١٣٧٠ هـ
- دار إحياء الكتب العربية .
- ٤٥ - ميزان الاعتدال / للذهبي أبو عبد الله محمد بن أحمد - تحقيق
محمد البجاوي - دار المعرفة - بيروت .
- ٤٦ - نظم المتنشر من الحديث المتواتر / للكتاني جعفر الأديبي - ١٤٠٠
دار الكتب العلمية - بيروت .
- ٤٧ - نيل الأوطار / للشوكاني محمد بن علي - الطبعة الأخيرة - مطبعة
البابوي الحلبي - مصر .

ثالثاً : الفقه الإسلامي .

- ٤٨ - أشر تطبيق الحدود في المجتمع / لعبد من المؤلفين - المجلس العلمي - جامعة الإمام - ١٤٠٤ هـ .
- ٤٩ - الإجماع / للنيسابوري أبو بكر بن محمد - تحقيق : أبو حماد صفيح حنيف - ط ١-١٤٠٢ - دار طبعة - الرياض .
- ٥٠ - الأحكام السلطانية / لأبي الحسن علي الماوردي - ط ٣ - ١٣٩٣ هـ - مكتبة الطبعة - مصر .
- ٥١ - الاختيار لتعليل المختار / لعبد الله بن محمود الموصلي الحنفي - تعليق : محمد أبو دقيقة - ط ٣ - ١٣٩٥ هـ - دار المعرفة بيروت .
- ٥٢ - الإشراف على مذاهب أهل العلم - للنيسابوري - ط ١ - ١٤٠٦ هـ - دار إحياء التراث الإسلامي - قطر .
- ٥٣ - اعلام الموقعين / لابن القيم الجوزية - تعليق طه سعد - دار الجيل - بيروت .
- ٥٤ - بدائع الصنائع / لعلاء الدين أبو بكر بن مسعود الكاساني الحنفي - ط ٢ - ١٣٩٤ هـ - دار الكتاب العربي - بيروت .
- ٥٥ - بداية المجتهد ونهاية المقتصد / لمحمد بن رشد القرطبي - ط ٦ - ١٤٠٢ هـ - دار المعرفة - بيروت .
- ٥٦ - تحفة الفقهاء / لعلاء الدين السمرقندي ط ١ - ١٤٠٥ هـ - دار الكتب العلمية - بيروت .
- ٥٧ - التذاهير الواقية من الرنى في الفقه الإسلامي - لفصل إلهي - ط ١ - ١٤٠٣ هـ - المكتب الإسلامي - بيروت .
- ٥٨ - التشريع الإسلامي - لعبد القادر مودة - ١٤٠١ هـ - مؤسسة الرسالة - بيروت .
- ٥٩ - جواهر الاكليل شرح مختصر الخليل - لصالح عبدالسميع الأزهري - دار الفكر - بيروت .
- ٦٠ - حاشية الرسولي على الشرح الكبير / لشمس الدين السدسوقي - ١٣٧٧ هـ - دار إحياء الكتب العربية - ميس الطبعة وشركاه .

- ٦١ - حاشية الروض المربع / جمع عبد الرحمن بن محمد بن قاسم - ط ١ - ١٤٠٠ هـ .
- ٦٢ - الحدود والتعزيرات عند ابن القيم / لبكر أبو زيد ط ١ - ١٤٠٣ هـ المكتب الإسلامي - بيروت .
- ٦٣ - الحدود في الإسلام / لعبد الكريم الخطيب - ط ١ - ١٤٠٠ هـ - دار اللواء - الرياض .
- ٦٤ - حكمة التشريع وفلسفته / لعلي أحمد الجرجاوي - دار الفكر .
- ٦٥ - الروض المربع / لمنصور بن يونس البهنوتي - مكتبة الريساف الحديثة .
- ٦٦ - روضة المحبين / لابن القيم - تحقيق : أحمد عبيد - ط ١ - ١٣٧٥ هـ - مطبعة السعادة - مصر .
- ٦٧ - الزنى تحريمه ، أسبابه ، دوافعه / لدندل جبر - ط ٢ - ١٤٠٧ هـ - مكتبة المنار - الأردن .
- ٦٨ - السبيل في معرفة الدليل / لصالح بن إبراهيم البليهي - ط ٢ - ١٣٩٦ هـ .
- ٦٩ - السياسة الشرعية / لابن القيم - ط ٤ - ١٩٦٩ - دار المعرفة - بيروت .
- ٧٠ - الشرح الكبير / لابن قدامة المقدسي - مكتبة الجمهورية العربية - الأزهر .
- ٧١ - العقوبة في الفقه الإسلامي / لمحمد أبو زهرة - دار الفكر العربي .
- ٧٢ - الفقه الإسلامي وأدلته / لوهبة الزحيلي - ط ٢ / ١٤٠٥ هـ - دار الفكر - دمشق .
- ٧٣ - في أصول النظام الجنائي الإسلامي - لمحمد سليم العوا - ١٩٥٦ - دار المعرفة - القاهرة .
- ٧٤ - القوانين الفقهية / لأبي القاسم محمد بن أحمد - بن جزي - مكتبة أسامة بن زيد - بيروت .
- ٧٥ - المجموع شرح المذهب / للنووي - تكملة محمد نجيب المطيعي - ط ١ - مكتبة العالمية - القاهرة .
- ٧٦ - مجموع فتاوى الشيخ ابن شيمية / جمع عبد الرحمن بن قاسم - مكتبة المعارف - المغرب وطبعة مصورة أخرى - ١٣٩٨ هـ - دار العربية - بيروت .
- ٧٧ - المدخل لدراسة الفقه الإسلامي - لمحمد يوسف مرمي - ط ٢ - ١٣٨٠ هـ - دار الفكر العربي .

٧٨ - المدونة الكبرى في فقه الإمام مالك - رواية الإمام سحنون

ابن سعيد عن أبي القاسم ، عن مالك - دار صادر - بيروت .

٧٩ - المغني / لأبي محمد عبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي

- مكتبة الجمهورية العربية - الأزهر .

٨٠ - مغني المحتاج / لأبي زكريا يحيى بن شرف النووي - شرح محمد

الشربيني - ١٣٧٧ هـ - مطبعة الحلبي - مصر .

٨١ - المذهب في فقه الإمام الشافعي / لأبي إسحاق الشيرازي - ط ٣ -

١٣٩٦ هـ - مطبعة الحلبي .

٨٢ - نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج / لشمس الدين محمد الرملي

- ط الأخيرة - ١٣٨٦ هـ مطبعة الحلبي - مصر .

رابعاً - كتب استشرائية .

٨٣ - الاستشراق بين الموضوعية والاعتباطية / لقاسم السامرائي

ط ١ - ١٤٠٣ هـ دار الرفاعي - مطبعة الفرزدق - الرياض .

٨٤ - الاستشراق والخلقية الفكرية للمراع الحضاري - لمحمد رزوق

ط ٢ - ١٤٠٥ هـ - سلسلة كتاب الأمة - مؤسسة الرسالة - بيروت .

٨٥ - الاستشراق والمستشرقون مالهم وما عليهم / لمصطفى السباعي

- ط ٣ - ١٤٠٥ هـ المكتب الإسلامي - بيروت .

٨٦ - الإسلام في نظر منصف الشرق والغرب / لأحمد آل أبو طامي - ط ٣ -

١٤٠٣ هـ - مكتبة ابن تيمية - الكويت .

٨٧ - الإسلام والعرب / لزوم لانسو ، ترجمة : منير البعلبكي - ط ٢ -

١٩٧٧ م - بيروت

٨٨ - الإسلام ومؤلف علماء المستشرقين / لعبد الحميد متولي - ط ١ -

١٤٠٣ هـ - دار مكاظ - الرياض .

٨٩ - أضواء على الاستشراق / لمحمد عليان - ط ١ - ١٤٠٠ هـ - دار البحوث

العلمية - الكويت .

٩٠ - انتاج المستشرقين وأثره في الفكر الإسلامي الحديث / لمالك

ابن نبي - مكتبة عمارة - القاهرة .

- ٩١ - تاريخ الشعوب الإسلامية / لكارل بروكلمان - ترجمة : نبيه أمين فارس وآخرين ط ١٠ - ١٩٨٤ - دار العلم للملايين - بيروت
- ٩٢ - التبشير والاستعمار أحقاد وحملات على النبي صلى الله عليه وسلم وبلاد الإسلام / لمحمد عزت الطهطاوى - ١٣٩٧ هـ - مجمع البحوث الإسلامية - القاهرة .
- ٩٣ - التبشير والاستعمار فى البلاد العربية / لعمر فروخ - ومصطفى الخالدي - ١٩٨٢ م المكتبة العصرية - بيروت .
- ٩٤ - تراث الإسلام - جوزيف شاخ - ترجمة : حسين المؤنس وآخرين . القسم الثالث/سلسلة عالم المعرفة - الكويت .
- ٩٥ - الحضارة الإسلامية فى القرن الرابع الهجري / لأدم. ميتز - ترجمة حمد أبو رييدة ط ٤ - ١٣٨٧ - دار الكتاب العربي - بيروت .
- ٩٦ - حضارة العرب / لوبون فوستاف - ترجمة : على زعبيتر - مطبعة الطبى .
- ٩٧ - دائرة المعارف الإسلامية / لعدد من المستشرقين - ترجمة : أحمد الشنتناوى وآخرين - دار المعرفة - بيروت .
- ٩٨ - الرسول صلى الله عليه وسلم فى كتابات المستشرقين / لنذير حمدان - ط ٢ - ١٤٠٦ هـ - دار المنارة - جدة -
- ٩٩ - السنة مع المستشرقين والمستفربين / لتقي الدين الندوي - المكتبة الأمدادية - مكة المكرمة .
- ١٠٠ - سيرة الرسول فى تصورات الغربيين / لجوستاف بفانمو لل - ترجمة : محمود زقروق - ط ١ - ١٤٠٦ هـ - مكتبة ابن تيمية - البحرين .
- ١٠١ - العقيدة والشريعة فى الإسلام - لجولد . تسيهر - ترجمة : محمد منير مرسي وآخرين ط ١ - ١٩٤٦ م - دار الكتاب المصري .
- ١٠٢ - فى تاريخ التشريع الجنائي الإسلامي - ن . ج ن كولسون - ترجمة : محمد سراج ط ١ - ١٤٠٢ هـ - دار العروبة - الكويت .
- ١٠٣ - مناهج المستشرقين فى الدراسات العربية والإسلامية / لعدد من المؤلفين - مكتب التربية العربي لدول الخليج .
- ١٠٤ - المنتقى من دراسات المستشرقين - جمعها ونقلها إلى العربية : صلاح الدين المنجد - ط ٢ - ١٣٩٦ هـ .

- ١٠٥ - نظرات جديدة. في سيرة رسول الله / لكونستانتاس جيور
جيو - ترجمة: محمد التونجي - ط ١ - ١٩٨٢ م .
- ١٠٦ - 106-shorter encyclopaedia - LEIDEN . E. J. Brill. 1977
- ١٠٧ - 107- Roger Arnouldes - MAHOMET - seconde . edition
Philosophie - SEGHERS - Les mars - 1975 .
- ١٠٨ - 108- ENCYCLPAEIA of Relicion And ETHIES Edited
By , James Hastings , Vol. I. Art .
- ١٠٩ - 109 - Caetani, Annalidll Islarn - Tr, turk, Islarn Totihi
istanbol , 1924 . Vol. 6 .

خامسا : كتب اللغة .

- ١١٠ - القاموس المحيط / للفيروز آبادي - المؤسسة العربية للطباعة -
بيروت .
- ١١١ - لسان العرب / لابن منظور ط ١ - دار صادر - بيروت .
- ١١٢ - مختار الصحاح / للرازي - ١٤٠١ هـ - دار الكتاب العربي - بيروت .
- ١١٣ - معجم ألفاظ القرآن (مجمع اللغة) ط ٢ - ١٣٩٠ هـ الهيئة
المصرية العامة للتأليف .
- ١١٤ - المعجم الوجيز (مجمع اللغة) ط ١ - ١٤٠٠ هـ - دار التحرير للنشر .
- ١١٥ - المعجم الوسيط (مجمع اللغة) ط ٢ - دار المعارف - مصر .
- ١١٦ -

سادسا : كتب متنوعة .

- ١١٦ - الأسفار المقدسة قبل الإسلام - لصابر طعيمة - ط ١ - ١٤٠٦ هـ
عالم الكتب - بيروت .
- ١١٧ - الإسلام روح المدنية / لمصطفى الغلاييني - ط ٤ - ١٣٥٤ هـ المكتبة
الأهلية - بيروت .
- ١١٨ - الإسلام عقيدة . و شريعة / لمحمد شلتوت ط ١٢ - ١٤٠٣ هـ دار الشروق
- بيروت .

- ١١٩ - الإسلام وبناء المجتمع / لأحمد العسال - ط ٤ - ١٤٠١ هـ - دار القلم
حالكويست .
- ١٢٠ - الإسلام والجنس / لفتحي يكن ط ١٤ - ١٤٠٦ هـ - مؤسسة الرسالة
- بيروت .
- ١٢١ - الأمراض الجنسية . أسبابها وعلاجها / لمحمد علي البار - ط ٣ -
١٤٠٧ هـ - دار المنارة - جدة .
- ١٢٢ - الثقافة الإسلامية في الرد . على الشبهات حول الإسلام / لعبدالرؤوف
الحناوي - ط ١ - ١٣٩٨ هـ . وزارة الدفاع والطيران - الرياض .
- ١٢٣ - الحجاب / لأبي الأعلى المودودي - ١٣٩٨ هـ - مؤسسة الرسالة
بيروت .
- ١٢٤ - حركة تحديد النسل / للمودودي - ١٣٩٩ هـ - مؤسسة الرسالة - بيروت .
- ١٢٥ - الرد القويم على العجرم الأشيم / لعمود التويجري - ط ٢ - ١٤٠٦ هـ
دار العليان - القصيم .
- ١٢٦ - رد مغتريات على الإسلام / لعبد الجليل شلبي - ط ١ - ١٤٠٢ هـ -
دار القلم - الكويت .
- ١٢٧ - شبهات وانحرافات في التفكير الإسلامي المعاصر : لتوثيق وهبة
- ط ٥ - ١٤٠٣ هـ دار اللوا - الرياض .
- ١٢٨ - شريعة الإسلام خلودها وصلاحتها للتطبيق / ليوسف الخرفساوي
ط ٣ - ١٤٠٣ هـ المكتب الإسلامي - بيروت .
- ١٢٩ - مور من ساحة الإسلام / لعبد العزيز الربيع - ط ٣ - ١٤٠٠ هـ -
مؤسسة الرسالة - بيروت .
- ١٣٠ - الغزو الفكري والتيارات المعادية للإسلام - لعبد من المؤلفين -
جامعة الإمام / المجلس العلمي - ١٤٠١ هـ .
- ١٣١ - الفصل في الملل والأهواء والنحل / لابن حزم الظاهري - تحقيق
: محمد نصر ، وعبد الرحمن عميرة - ط ١ - ١٤٠٢ هـ - مكاتب الرياض .
- ١٣٢ - فلسفة التشريع في الإسلام / لصبحي المحمصاني ط ٤ - ١٩٤٦ م -
مؤسسة الرسالة - بيروت .

- ١٣٣ - المدخل لدراسة الشريعة الإسلامية / لعبد الكريم زيدان - ط ٨
١٤٠٥ هـ - مؤسسة الرسالة - بيروت .
- ١٣٤ - مفتريات على الإسلام / لمحمد أحمد جمال - ط ٣ - ١٣٩٥ هـ .
- ١٣٥ - ندوات علمية حول الشريعة الإسلامية وحقوق الإنسان في
الإسلام - رابطة العالم الإسلامي - دار الكتاب اللبناني .
- ١٣٦ - نظرية الإسلام وهدية في السياسة والقانون والدستور/ للمودودي
١٤٠٥ هـ - الدار السعودية للنشر - جدة .
- ١٣٧ - وجوب التثبت في الرواية / لعاصم القريوتي - ط ١ - ١٤٠٧ هـ -
مكتبة ابن الجوزي - .
- ١٣٨ - وجوب تحكيم الشريعة الإسلامية / لمناع خليل القطان - ١٤٠٥ هـ
جامعة الإمام مركز البحوث .
- ١٣٩ - وجوب تطبيق الحدود الشرعية / لعبد الرحمن عبد الخالق - ط ٢ - ١٤٠٤ هـ
مكتبة ابن تيمية - الكويت .

سابعاً : المجلات والدوريات .

- ١٤٠ - مجلة أضواء الشريعة - الرياض - العدد ١٤ - ١٤٠٣ هـ .
- ١٤١ - مجلة الجامعة الإسلامية العدد - ٥٠ - ٥١ / ١٤٠١ هـ المدينة المنورة -
- ١٤٢ - مجلة الجامعة الإسلامية العدد - ٥٧ / ١٤٠٣ هـ المدينة المنورة .
- ١٤٣ - مجلة الجامعة الإسلامية العدد ٥٩ / ١٤٠٣ هـ المدينة المنورة .
- ١٤٤ - مجلة دراسات عربية وإسلامية العدد ١٠ / ١٤٠١ هـ الجمهورية العراقية .
- ١٤٥ - مجلة الإمامة العدد ٧٦٤ في ٩ / ١١ / ١٤٠٣ هـ - الرياض .
- ١٤٦ - ١٤٦ - LA PURE VERITE, revue de bonne comprehension, 32
Année N°9 NOVEMBRE, Decembre . 1985 .

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
المقدمة :	
أهمية الموضوع	١ - ٧
أسباب اختياره	١
الدراسات السابقة	٢
تحديد مجال البحث	٢
منهجي في البحث	٤
موضوعات البحث	٥
التعميم :	٦
تعريف الاستشراق والمستشرقين	٨ - ١٩
نبذة عن موقفهم من الفقه الإسلامي	٨
نبذة عن موقفهم من أحاديث الأحكام الفقهية	٩
تعريف العقوبة لغة وشرعا	١١
تعريف الزنى لغة وشرعا	١٣
التعريف المراجع	١٥
أهمية إقامة الحدود والآثار المترتبة عليها	١٦
الفصل الأول : الأحاديث النبوية الواردة في عقوبة الزنى	١٧
مقدمة :	٢٠ - ٥٠
المبحث الأول : الأحاديث الواردة في وصف حد الزنى	٢١
الحديث الأول	٢٢ - ٣١
الحديث الثاني	٢٢
الحديث الثالث والرابع	٢٣
الحديث الخامس	٢٥
الحديث السادس	٢٦
الحديث السابع	٢٧
الحديث الثامن	٢٧
	٢٩

الموضوع	الصفحة
الحديث التاسع	٣٠
الحديث العاشر والحادي عشر	٣١
المبحث الثاني : الأحاديث الواردة في كيفية إثبات الزنى	٣٢ - ٤٤
الحديث الأول والثاني	٣٢
الحديث الثالث	٣٢
الحديث الرابع	٣٨
الحديث الخامس	٣٩
الحديث السادس	٣٩
الحديث السابع	٤٠
الحديث الثامن	٤٠
الحديث التاسع	٤٢
الحديث العاشر	٤٢
الحديث الحادي عشر	٤٣
الحديث الثاني عشر	٤٣
المبحث الثالث : الأحاديث الواردة في كيفية تطبيق حد الزنى	٤٥ - ٥٠
الحديث الأول	٤٥
الحديث الثاني	٤٦
الحديث الثالث	٤٧
الحديث الرابع والخامس	٤٨
الحديث السادس	٤٨
الحديث السابع ، والثامن والتاسع	٥٠
الفصل الثاني : بيان وجهة دلالة هذه الأحاديث على عقوبة الزنى وحكمة التشريع في ذلك .	٥١ - ٨٨
المبحث الأول : حكم عقوبة الزنى مستنبطة من الأحاديث	٥٢ - ٧٣
النبوية السابقة .	

٥٢ - ٥٩	أولا : الأحكام المستنبطة من أحاديث وصف حد الزنى
٥٢	١ - الأحكام المتفق عليها :
٥٢	أ - عقوبة الزانى المحصن
٥٢	ب - عقوبة الزانى غير المحصن
٥٣	ج - حد الأمة الزانية والعبيد .
٥٣	٢ - الأحكام المختلف فيها :
٥٣	أ - الجمع بين الجلد والرجم للزانى المحصن .
٥٣	القول الأول
٥٤	القول الثانى
٥٤	القول الثالث
٥٥	المناقشة والترجيح
٥٦	ب - الجمع بين الجلد والتفريب
-	القول الأول والثانى
٥٧	القول الثالث
٥٧	المناقشة والترجيح
٥٨	ج - عقوبة الأمة الزانية إذا لم تتزوج
٥٨	القول الأول ، والثانى ، والثالث .
٥٨	المناقشة والترجيح
٥٩	د - تغريب الأمة والعبد .
٥٩	القول الأول ، والثانى
٥٩	المناقشة .
٦٠ - ٦٥	ثانيا : الأحكام المستنبطة من الأحاديث فى كيفية إثبات الزنى .
٦٠	١ - الأحكام المتفق عليها :
٦٠	أ - ثبوت الحد بأربعة شهود .
٦٠	ب - ثبوت الحد بالإقرار
٦٠	ج - عدم قبول اعتراف المبنى ، أو المجنون .
٦٠	د - اتحاد المشهود .
٦٠	هـ - لا يقام الحد على المستكره

٦١	٢ - الأحكام المختلف فيها :
٦١	أ - ثبوت الزنى بالحبل
٦٢	القول الأول والثاني
٦٢	المناقشة والترجيح
٦٢	ب - عدد الإقرار لإقامة الحد
٦٢	القول الأول والثاني
٦٣	المناقشة والترجيح
٦٣	ج - إذا رجع المقر عن إقراره
٦٣	القول الأول
٦٤	القول الثاني والمناقشة والترجيح
٦٤	د - إذا أقر الرجل بالزنى بامرأة سماها
٦٤	القول الأول
٦٥	القول الثاني والمناقشة والترجيح
٧٢ - ٦٥	ثالثا : الأحكام المستنبطة من الأحاديث في كيفية تطبيق الحد .
٦٥	١ - الأحكام المتفق عليها :
٦٥	أ - لا يقام الحد على الحامل حتى تضع
٦٦	ب - لا يقام الحد في المسجد
٦٦	ج - حد الرجم لا يؤخر على المريض
٦٦	د - يقيم الحد الإمام أو نائبه
٦٦	٢ - الأحكام المختلف فيها :
٦٦	أ - تنفيذ حد الجلد على المريض وفيه حالتين :
٦٦	الأولى : الذى يرجى شفاؤه
٦٦	القول الأول
٦٧	القول الثاني
٦٧	الثانية : الذى لا يرجى شفاؤه
٦٧	القول الأول والثاني
٦٨	المناقشة والترجيح

الموضوع	الصفحة
ب - الحفصر للمرجوم	٦٨
القول الأول	٦٨
القول الثاني ، والثالث ، والمناقشة والترجيح	٦٩
ج - أول من يبدأ الرجم	٧٠
القول الأول	٧٠
القول الثاني ، والمناقشة والترجيح	٧١
د - الصلاة على المرجوم	٧٢
القول الأول ، والثاني ، والمناقشة والترجيح	٧٢
هـ - هل يقام الحد على أهل الكتاب	٧٣
القول الأول ، والثاني ، والمناقشة والترجيح	٧٣
المبحث الثاني : الأدلة الأخرى الدالة على عقوبة الزنى	٧٤ - ٨٢
أولا - القرآن الكريم	٧٤
ثانيا - الدليل بالإجماع	٧٩
ثالثا - دليل القياس (الدليل العقلي)	٨٠
المبحث الثالث : الحكمة من مشروعية عقوبة الزنى وأثرها	٨٢ - ٨٨
على الفرد والمجتمع	٨٢
أولا : الحكمة منها :	٨٢
١- الهدف الأول	٨٥
٢ - الهدف الثاني	٨٦
٣- الحكمة من التفريق بين الزانى المحصن وغير المحصن .	٨٧
ثانيا : الآثار المترتبة عليها :	٨٧
١- الآثار الدنيوية	٨٧
٢ - الآثار الأخروية	٨٧
الفصل الثالث : بيان موقف المستشرق من عقوبة الزنى	٨٩ - ١٣٣
ومناقشته	

الموضوع	الصفحة
مقدمة :	٩٠
المبحث الأول : الشبهات حول أصل مشروعية حد الزنى	٩٢ - ١٠٤
الشبهة الأولى والثانية	٩٢
الشبهة الثالثة والرابعة	٩٢
الشبهة الخامسة والسادسة	٩٣
مناقشة الشبهات	٩٥
١- الرد على من قال أن عقوبة الزنى هي الحبس	٩٥
٢ - الرد على من قال أن عقوبة الزنى مأخوذة من	
الكتابون اليهودي	٩٧
٣ - الرد على من زعم أن الرجم لم يرد في القرآن	
وأن حديث عمر موضوع	٩٨
٤ - الرد على من زعم أن التفريب يرجع إلى العمل	
السائد في الدولة الأموية	١٠١
٥ - الرد على من زعم أن حد الجلد كان مختلفا	
من أجل حادثة الإلك	١٠٣
المبحث الثاني : الشبهات حول طريقة إثبات الجريمة وتطبيقها	١٠٦ - ١١٩
الشبهة الأولى والثانية	١٠٦
الشبهة الثالثة والرابعة والخامسة والسادسة	١٠٧
مناقشة الشبهات	١٠٨
١- الرد على من قال أن الأحاديث الواردة في تطبيق	
الرجم محل شك	١٠٨
٢ - الرد على من زعم أن اللعان لا يتفق مع المفاهيم	
القانونية الحديثة .	
٣ - الرد على زعم أن التطبيق والنظرية في عقوبات	
الحدود قد اتخذتا سبيلين مختلفين	١١٥
٤ - الرد على من زعم أن حد الرأى يقام سرا	١١٦

٥ - الرد على من زعم أن اشتراط أربعة شهود

١١٧ في إثبات جريمة الزنى قد أفضى إلى الظلم.

المبحث الثالث: الشبهات حول طبيعة عقوبة الزنى واتهامهم

١١٨ - ١٣٤ بأنها قاسية غير صالحة إلخ ...

١٢٠ الشبهة الأولى والثانية

١٢١ الشبهة الثالثة والرابعة، والخامسة.

١٢٢ الشبهة السادسة

١٢٢ مناقشة الشبهات

أ- الرد على من زعم أن المسيحية لا تعاقب على الزنى والرد

١٢٣ - ١٢٤ على شبهة بروكلمان

ب- الرد على زعمهم بأن هذه العقوبة قاسية وساذجة

..... إلخ في نقاط:

١٢٥ النقطة الأولى

١٢٧ النقطة الثانية

١٢٨ النقطة الثالثة

١٢٩ النقطة الرابعة

١٣٥ - ١٤٠ الخاتمة

١٣٥ أولا: خلاصة البحث

١٣٩ ثانيا: نتائج البحث

١٤٠ ثالثا: التوصيات المتعلقة به

١٤١ - ١٦٢ الفهرس العام

١٤٢ فهرس الآيات القرآنية

١٤٤ فهرس الأحاديث النبوية

١٤٦ فهرس المصادر والمراجع

١٥٦ فهرس الموضوعات

انتهى

والحمد لله رب العالمين